الله اللهم بارك

هرگاه که [illegible]
بنکاح شوهر دراورد [illegible]
المعلوم [illegible]
که [illegible]
علی الصداق المعلوم [illegible]
و اگر زن شخص را وکیل کرداند [illegible] علی الصداق
[illegible]
المعلوم [illegible]
احدی را وکیل کرداند [illegible]
وکیل [illegible]
علی الصداق المعلوم وکیل زوج
بگوید قبلت [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق وجعل لنا
التوفيق خير رفيق والصلوة والسلام على من
ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق ونورا به الا
قتداء يليق وآله واصحابه الذين سعدوا في مناهج
الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق
وبعد فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق
والكلام وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام
جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام وتذكرة

لمن

لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام سيما الولد
الاعز الحفي الحري بالاكرام سمي حبيب الله
عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام ومن
التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول
في المنطق مقدمة العلم ان كان اذعانا فتصديق والا
فتصور ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر
وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه
الخطاء فاحتيج الى قانون تعصم عنه وهو المنطق
وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث

١/١

يوصل الى المطلوب تصوري فتسمى معرفا او تصديقي
فتسمى حجة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولابد من اللزوم
عقلا او عرفا ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس
ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب
اما تام خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره والا فمفرد
وهو ان استقل مع الدلالة بهيئته على احد الازمنة فكلمة
وبدونها اسم والا فاداة وايضا ان اتحد معناه فمع
تشخصه وضعا علم وبدونه متواطي ان تساوت

افراده

افراده ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية وان كثر
معناه فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني
فمنقول ونسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز
المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي و
الا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم توجد او وجد
الواحد فقط مع امكان غيره او امتناعه او الكثير
مع التناهي او عدمه والكليان ان تفارقا كليا فمتباينان
والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان و
نقيضاهما كذلك او من جانب فاعم واخص مطلقا

ونقيضاهما بالعكس والا فمن وجه وبين نقيضاهما

تباين جزئي كالمتباينين وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم

الكليات خمس الاول الجنس وهو المقول على

الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ما هو فان كان الجواب عن

الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن

الكل فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم النوع

وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد

يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب

ما هو ويختص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما

عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الانسان

وتصادقهما بالحيوان والنقطة ثم الاجناس قد تترتب

متصاعدا والى العالي ويسمى جنس الاجناس و

الانواع متنازلة الى

السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في

ذاته فان ميز عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او

البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى

ما يميز عنه فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا

عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول

والسافل والمتوسط والمفرد

كالناطق المميز للانسان عن ساير مشاركاته في الحيوان وهو الجنس القريب له

كالحساس المميز للانسان عن جميع النباتات وهو المشارك له في الجنس البعيد وهو الجسم النامي

كل فصل مقوم للعالي مقوم للسافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم له

بالمعنى اللغوي فان الناطق مقوم للسافل وليس مقوما للعالي

بهذا القيد خرج النوع والجنس والفصل

على ما تحت الحقيقة واحدة فقط العرض
العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء
فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود
بين او من تصوره مع تصور الملزوم او تصورهما الجزم
باللزوم وغير بين بخلافه والا فعرض مفارق يدوم
او يزول بسرعة او بطوء ومفهوم الكلي يسمى كليا
منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا
الانواع الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره

ويشترط

ويشترط ان يكون مساويا اجلى فلا يصح بالاعم والاخص
والمساوي معرفة والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد
وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص
ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون
اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ
التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان
كان الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة
او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به
محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها

هو الانشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا

والموضوع ان كان شخصيا سميت القضية مخصوصة وشخصية

وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده

كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سورا

والا فمهملة وتلازم الجزئية ولابد في الموجبة من وجود

الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية

او ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزءا من

جزء فيسمى معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية

النسبة فموجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم

فيها

فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة

او ما دام وصفه فمشروطة عامة او في وقت معين فوقتية

مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة او بدوامها ما دام

الذات فدائمة مطلقة او ما دام الوصف فعرفية عامة

او بفعليتها فمطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافها

فممكنة عامة وهذه بسائط وقد يقيد العامتان

اي المشروطة العامة والعرفية العامة

والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فيسمى

المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والعرفية الخاصة

والوقتية والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة

باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية

اوباللادوام الذاتي ويسمى الوجوديه اللادايمه وقد
يقيد الممكنة بلاضرورة الجانب الموافق ايضا ويسمى الممكنة
الخاصة وهذه مركبات دون اللادوام اشارة
الى مطلقه عامه واللاضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفيه موافقتي الكميه لما قيد بهما
الشرطيه متصله ان حكم فيها بتنافي النسبتين
اولا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقيه اوصدقا
وكذبا وهي الحقيقيه فقط فمانعة الخلو وكل
منها عناديه ان كان التنافي لذاتي

الجزئي

الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم في الشرطية ان
كان على جميع تقادير المقدم فكلية او على بعضها
مطلقا فجزئيه او معينا فشخصية والا فمهمله و
طرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان
او متصلتان او منفصلتان او مختلفان
الا انهما اخرجتا بزيادة اداة الاتصال او
الانفصال عن التمام التناقض اختلاف
قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق
كل كذب الاخرى وبالعكس ولابد من

الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما
عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة
وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة
الحينية الممكنة وللعرفية الحينية المطلقة
وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين
لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد العكس
المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق
والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز
عموم المحمول او التالي والسالبة الكلية

ينعكس

ينعكس المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين
فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم يوجد
او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه
او الكثير مع التناهي او عدمه والكليتان ان
تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا
سالبة كلية والا لزم سلب الشيء من نفسه والجزئية
لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم و
اما بحسب الجهة فمن الموجهات ينعكس الدائمتان
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية

لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقه
العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب
تنعكس الدائمتان والعامتان عامة ومن السوالب
تنعكس الدائمتان دائمة والعامتان عرفية عامة
والخاصتان عرفية ولادائمة في البعض والبيان في
الكل وان نقيض او نقيض العكس مع الاصل
ينتج المحال ولا عكس للبواقي بالنقيض عكس النقيض
تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
اوجعل النقيض الثاني اولا ومع مخالفة

الكيف

الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوى
وبالعكس والبيان البيان والنقيض النقيض وقد
بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا
ومن السالبة الجزئية ثم الى العرفية الخاصة بدليل الافتراض
القياس قول مولف من قضايا يلزمه لذاته
قول اخر والا فاقتراني حملي او شرطي وموضوع
المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر
والمتكرر اوسط وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر
الكبرى والاوسط اما محمول الصغرى وموضوع

الكبرى وهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني او مو
ضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط في
الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لينتج
الموجبتان مع الموجبة الكلية الكبرى الموجبتين ومع السا
السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف
وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة
الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة
لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم
ايضا سالبة جزئية بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى

ثم

ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث ايجاب الصغرى
وفعليتها مع كلية احديهما لينتج الموجبتان مع الموجبة
الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة
الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف او
عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع
ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما
لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة
الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتهما
مع الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن سلب الا سالبة
بالخلف او بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى

ع او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس

ضابطه شرايط الاربعة انه لابد اما من عموم موضوعيه
الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر
واما من عموم موضوعيه الاكبر مع اختلاف الكيف
مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر
الى نسبته الى ذات الاصغر   الشرطي من الاقتراني
اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حملية
ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة
وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول
الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم

ورفع التالي ومن الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع و
رفعه كمانعة الخلو وقد يختص باسم قياس الخلف وهو
ما يقصد به اثبات المطلوبات بابطال نقيضه ومرجعه
الى الاستثنائي واقتراني   الاستقراء تصفح الجزئيات
لاثبات الحكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة
الحكم ليثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران او الترديد
القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات واصولها
الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات
والفطريات ثم ان كان الاوسط مع علته للنسبة في الذهن
علة لها في الواقع فلمي والا فاني او اما جدلي يتألف من

المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من المقبولات
والمظنونات واما شعري يتألف من المخيلات واما
سفسطي يتألف من الوهميات والمشبهات خاتمة
اجزاء العلوم الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن
اعراضها الذاتيه والمبادي وهي حدود الموضوعات
واجزاءها واعراضها ومقدمات بينه او ماخوذة يبنى
عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا يطلب في العلم
وموضوعاتها موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او
مركب ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها
لذواتها وقد تقال المبادي لما يبدا به قبل المقصود والمقدمات

لما يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة وفرط الرغبة
كتعريف العلم وبيان غايته و
يذكرون ما يسمونه الرؤس
يكون النظر فيه عبثا الثاني المنفعة وهي ما يشو
الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال
ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم
الخامس من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به
السادس في اي مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر
عما يجب السابع القسمة ليطلب كل باب ما يليق به
الثامن الانحاء التعليمية وهي التقسيم اعني التكثير

من فوق والتحليل عكسه والتجريد اى فعل الحدود

البرهان اى الطريق لا الوقوف على الحق والعمل

به وصفا بالمقاصد اسميه [illegible] الرسالة

[illegible] سنة [illegible] الف وعشرين [illegible]

طول را ضرب کردم بر عرض [illegible] حاصل شد باز بر طول را ضرب

کردم بر [illegible] عرض [illegible] حاصل شد [illegible] کردم [illegible] حاصل شد

باز هم طول را [illegible] عرض [illegible] حاصل شد باز [illegible]

ضرب کردم [illegible] حاصل شد باز [illegible] را ضرب [illegible]

[illegible] حاصل شد باز [illegible] را ضرب کردم [illegible]

[illegible] حاصل شد [illegible]

يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ونقائل [illegible]

قاية فان قايا فيها يدل على جزء معنى قاية وهو مفرد اتفاقا وهو موصوف بالقيام

والقادر على البناء [illegible] وهو [illegible] فتكون مركبا ولا تكون كلمة ويمكن ان

يجاب عنه بمنع دلالة قايم في قاية على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قاية

غاية ما في الباب انه توافق في اللفظ لقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل

على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو

محال قوله وهي اسم وفعل وحرف انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة

لان الكلمة لا تخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي

الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال

والمستقبل او لا يقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم يقترن فهي الاسم و

المراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسه ان الحرف لا معنى له [illegible] المعنى متعلق

لابد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء ولا ابتداء
متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما ولا بد من ذكر البصرة او الكوفة او
غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف
مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو
لانه غير مشروط في ذلك الا انه انما وضع للتوصل الى جعل الجنس صفة للشيء
فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد
كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل
واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد
الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين
مع تقييد الجنس بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد
اي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين

بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لغلام زيد وضرب زيد فلما قال بالاسناد
خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه
ليس بالاسناد ولان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لتفيد
المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم اخ المخاطب و
مثل اكرم وليشمل الكلام ما تركب اكثر من كلمتين كمسألة واحدة مثلا وهذا الكلام
تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم ان يكون الامر خارجا عن الحد
ولا يشكل بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع
تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح
السكوت على قائم ابوه **قوله** ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في
فعل واسم ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد
قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يكن الا من هذين القسمين

لان المركب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع و
هي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم
وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من
قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم
لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند
اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند
تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من
الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع
الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد
منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء
كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند

لان مجموع الحمد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان المخطوط والعقود والاشارة
والنصب ليست بكلمة لانها ليست بلفظ وللقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد
باحد الازمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان
ينتقض حدا الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون
الذي يقترن بغير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا
فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا
ومانعا وهذا خلف والجواب انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين
بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال للقائل ان يعود
ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين
لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك

لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الزمان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه

انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافات بين واحد منها وبين المعين لجواز

اجتماع كل واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم بذكره الاسم ههنا

مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان ذكره ههنا بالمعنى

وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد

اليه والاضافة اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد

في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كا

لكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم تكون بالحد وتكون

بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد معرف ويعني انه كلما صدق الحد

صدق المحدود مثلا اي كلما صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترنا

باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس يعني انه كلما صدق المحدود

صدق الحد يعني ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في

نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطرد فقط يعني انه كلما وجد خاصة

الشيء وجد ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير

منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء

لم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها وانما ينعكس الخاصة لجواز ان يكونها

غير شاملة لجميع افرادها هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى

كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر و

اكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة احدها

دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل

الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون مجهولا ليفيد المخاطب والثاني دخول الجر

وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعرا

لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما مر وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول
حرف الجر لان حرف الجر تدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام
في قولنا قام زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى
ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه و
الثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين
المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين
التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما
تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية ولا امكنية
للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل
الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه آخر فانه بلا تنوين
معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت
سكتة ما وقتا ما والفعل الممتنع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة و
نكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي في
يوم اذ كان كذا وكذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين
فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين
عنه فلم يدخله التنوين عوضا من المضاف اليه واما تنوين المقابلة فهو التنوين
الذي في مسلمات فانه عوض عن النون الذي في مسلمين على ما جاء في بابه
ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا
بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف وهذا العلامات الصوتية فالاثنان
احدهما الاسناد اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم
يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان
يكون مسندا او مسندا اليه حالة واحدة وهو غير جائز والثاني الاضافة اي

كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شي لان الاضافة اما
للتعريف والتخصيص اما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لان الفعل
لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زايدان على الكلام والفعل لا يحتاج الى
هذا الزايد لافادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف
انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا
ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف
الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه
لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان
اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله** المعرب المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احترز به عن الالفاظ التي لم تركب مع

غيرها كالاعداد وساير الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في
قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج [illegible] مثل هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كالحرف في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر و
الحرف والمبني واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي
وهو سبب الاعراب وهو التركيب كما ذكر فتعرض له بقوله المركب والثاني
عدمي وهو انتفاء المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته لمبني الاصل
فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة
الشي لنفسه وجوابه ان نقول لا دلالة في الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل
فقط لانه على انه ليس بمبني الاصل اولا ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه

الاشكال و اطلاق في قوله المعرب المركب تسامحا لان المركب من حيث
هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي مع غيره
والمراد بالتركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد
والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة
للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي
واما المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها
للماضي في وقوعه موقعه نحو خبر المبتداء وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث
لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض
بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه شبه
الضمير المخاطب الذي في ادعوك كاضرب ثم به في علة بنائه وهو ليس مبني الاصل
على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه

ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو
مشابه بالكاف الذي في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك و
اياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف
لا يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير
المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك
في الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في ذلك
واياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى
المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر
كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادى
المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان جيدا او لم يتوجه النقض
المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا

او تقديرًا اي وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظًا نحو
جاءني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ او تقديرًا نحو جاءني فتىً اصله فتيٌ ورأيت
فتىً اصله فتيًا ومررت بفتىً اصله بفتيٍ قلبت الياء الفًا في الاحوال الثلث لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار فتىً في الاحوال الثلث وانما قال ان يختلف آخره لانه
لو كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرءٍ
والنون في ابنمٍ تقول جاءني امرءٌ وابنمٌ ورأيت امرءًا وابنمًا ومررت
بامرءٍ وابنمٍ وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب
فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن
المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازًا عن اختلاف الآخر لا لاختلاف العامل
فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر مَن في مَنْ أبنك ومن الرجل ومن
زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما عرّف المعرب بما عرّفه سائر النحاة

وهو الذي يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا او تقديرًا لانه يلزم منه تعريف
الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو
اختلاف آخره باختلاف العامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون
هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرّف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز
ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف
المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض
من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق بعد ان
عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره
باختلاف العامل باستعمال العرب قوله والاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب
هو الذي به يحصل اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب
وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو

والالف والياء كما في الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب
الموجب بغير التام اما تقييده بالترتيب فلانه يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة
فانها اسباب بعيدة للاختلاف اي لاختلاف آخر المعرب ولا تسمى اعرابا واما
تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر
ولو حمل السبب على السبب التام لكان اوجه لكن الاختلاف يوجد مع كل واحد منها
بناء على ان الاسم وضع غير معرب اولا ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجب للاختلاف في آخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه متعلق باختلف في قوله ما اختلف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب
في الاسماء وهي انه كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية و
الاضافة فوجب اعراب الاسماء لتتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن
زيدا او ما احسن زيد او ما احسن زيد فان معنى الاول تعجب اي احسن زيدا ومعنى

الثاني ما صار زيد فاحسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق
من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشيء اذا
تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب رفع ونصب و
جر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم و
الجزم ليس من احوال الاسم قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية و
الجر علم الاضافة وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما
للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدا وغيره بل علم للفاعل ولما اشبه والمشبه
الى الفاعل كالمبتدا والخبر واسم كان وما لا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم
المفعول ايضا وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها
بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه علم للمضاف اليه قوله
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب

يعني ان العامل هو سبب مقتضي للاعراب فالعامل شيء والمعنى المقتضي للاعراب
شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمقتضي للاعراب هو انه عليه وهي
انما تحصل وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس
سببا المقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر حد الاسم قوله فالمفرد المنصرف الى آخره
اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان
يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل
ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو
ونصبه بالالف وجره بالياء ليس لكل حرف حركة ذلك الاعراب فان
كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة
بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف

مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع
واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا و
الفتحة نصبا والكسرة جرا اى اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع
بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد
ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال [illegible]
وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما
بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان
مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان
يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه بالضمة او اعرابه
بالضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به
اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان

الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم مكبرة وفيه هذا الوجه مع ان

اعرابه ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير معرب بهذا

الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد بها الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة

لذكرها بعدها فكان لا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف

بعدها فاذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة

قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة

ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم

فرع الجمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما في الجمل فهنا كذلك

لئلا يلزم المزية للفرع على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع

غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما في تمثيله اعلم انه يشكل بمثل

مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف

كما ذكره في بعض كتبه ومثل جوار في حالة الجر فانه ليس جره بالفتحة لفظا ولا تقديرا

والا لكان مفتوحا لفظا او تقديرا قوله اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال

حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء انما جعل اعراب هذه الاسماء

بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني

اب ورأيت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها

لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا تقول جاء

ابي ورأيت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة

لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك ورأيت اخيك

ومررت باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف

وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا من غير

الحركات بان يجعل نحو كلمة الى ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك فنقلت

حركة الواو والياء بعد سلب حركة وبالالف يحصل قلب الواو الفا حال النصب
نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رايت
اباك وبالياء يحصل نقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبها ياء حال الجر نحو مررت
بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا
الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان
اعرابها بالالف حالة الرفع وبالياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان
وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما
واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه
كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لا ان المراد

بالمثنى اسم معرف الحق بآخره الف او ياء ونون مكسورة وظاهر ان كلا واثنان
ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء
اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو
وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت
الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا بداخلين في جمع المذكر السالم لان المراد
بالجمع المذكر السالم اسم معرف الحق بآخره واو مضموم ما قبلها او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان اولو
وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشر فقلنا لم يجز
ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق
عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة فصاعدا من الواحد لكنه ليس كذلك و
لوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين لانه يدل على عدد معين و

لا شيّ من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب
اي بخصوص عدد معين فسقط الاعتراض
المثنى والجمع جاء على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما
بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب
الجمع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى و
اي كان اعرابهما بالحروف
الجمع فرعان على الآحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعرابه
بعض الآحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان
للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف هي علامة
التثنية والجمع فيصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف
لان الحروف قد يغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس
في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس
[illegible]

المثنى بالجمع لاسيما حالة الاضافة اذ لا يدرى انك لو قلت رأيت زيديك
اي خصوصا في حالة الاضافة
لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
اي بجميع الحروف
ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف
اي بجميع الحروف اي قسمت
على المثنى والجمع بان جعلوا اعراب المثنى حالة الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير الرفع
للمثنى نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع حالة الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير الرفع
للجمع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا
اي بالفتح والكسر
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون
النصب والجر
في الجمع ثم جعلوا النصب تابعا للجر دون الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع
من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان النصب من
اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء
في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون بعدهما علامة

التثنية والواو والياء في الجمع بالاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع
النون وبعدها علامة الجمع فالنون حال الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها
للعلامة فقط وليس النون عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب
وك التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاضي رفعا وجرا ونحو
مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه اعلم ان الاعراب التقديري هو لفظي لان الاعراب التقديري
في موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء
في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى ورحى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت
بفتى وانما تعذر الاعراب فيه لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة
فان قيل لم وجود الالف في فتى لوجوب حذفها لالتقاء الساكنين قلت وجودها
معا في اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر ولهذا يجر الاعراب على ما قبله

والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو
غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة
لاجل الياء ومع ذلك يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف
الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء
لانا نقول هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير النظر الى
الاعراب وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو سبب للاعراب وما بالذات مقدم
على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب او لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب
المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب
وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعرابه نحو غلامي تقديري حالتي الرفع
اي في اعرابه غلامي حال الجر
والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف تقديريا في
الاعراب لفظي

الاحوال الثلث كما ذكرناه وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديريا لان اعرابه
جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا لان اعرابه
نصب بالكسر لفظا غاية ما في الباب انه جر الاول ونصب الثاني على خلاف الاصل و
اما المستثنى ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في آخرها ياء
قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض
اصله قاضي ومررت بقاض اصله مررت بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على
الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين علامة
وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب
رأيت قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء
المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي
اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت



في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما
النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهذا كذلك
واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا محالة
قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقوله في المفرد المنصرف والجمع
المكسر الخ الا انا نقول قوله في المفرد المنصرف الخ بين قول اللفظي وهنا التقديري
لان اعرابها بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا قوله
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران
واعلم ان غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة

واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكر في البيتين
وانما قال هذا القول تقريبا لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسعة
وقال بعضهم انها ثمان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انها احد عشر وهي
التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعات الاصل نحو احمر بعد التنكير
فكان القول بانها تسعة تقريب واقرب ما ذكره غيره ان يكون المراد من قوله
الى الصواب
ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى فهم المبتدي وزايدة في البيت منصوبة
على انها حكاية عن حال في مثل قولنا منع الاسم المعرف النون زايدة اذ لا عامل
ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو النون لان
الجملة وهي قولنا النون زايدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان تكون صفة
للنون لكونها نكرة والنون معرفة باللام الا ان يحكم بزيادة اللام في النون و
يدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه

العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف و
التانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالـ
نسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما منع الصرف
لمشابهته الفي التانيث ورجح المحقق انه فرع لشيء وقال الكوفيون انه انما منع الصرف
بالاصالة لا للمشابهة ويكون فرعا لما يزيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن
الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع
فلما فرغ المص من ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل فقال نحو عمر واحمر
الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة
للتانيث والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والعلمية وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد

للجمعية الكرية ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعثمان للالف والنون و

العلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم

غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر

وكان منصرفا ولهذا لو سميت امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها

منصرفة قبل التسمية كما انها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر ح لانه ليس

علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير

المنصرف وانما كسر حال الجر لان غير المنصرف يحمل جره على نصبه كما يحمل في

سائر المواضع لكونه جرا حال الجر وانما لم تحذف التنوين لانه لم يمنع غير المنصرف

من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا

التنوين ليس للتمكن فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه

الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه

الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما ان في كل اسم غير منصرف علتين كل واحدة

منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم

من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب

وفرع من جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف

على الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا اي

ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد

الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف

للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ويمكن

ايضا للتناسب ان التناسب مقصود لهم عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع

وان التانيث اى وما يقوم مقام العلتين الجمع وان التانيث المقصور
نحو حبلى والممدودة نحو حمراء واغبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير
المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقام العلتين فالعلة التي
تقوم مقام العلتين اثنتان احديهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان
كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة غير صيغة جمع الآحاد
يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان لا يقال لو كان الجمع سببا
وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف فلا
يكون مع الصفة كذلك والثاني منهما الفا التانيث وانما قام الف التانيث
مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق
عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية

تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع اى العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية
الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل
التحقيقي ان يكون اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على
ان اصله شيء آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثنى ومثنى
وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء آخر فذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى
العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد وثنى ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلثة
ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد
المكرر فكلها غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث
ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار

ومنعه صل يقال ام لا فيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية و
اما تحقيق العدل في أخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم
يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة افعل من
وههنا أخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة
آخر من فلما قيل أخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع
جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع
على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات علم انه معدول
عن جماعى او جمعاوات قوله او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم اى العدل
التقديرى انه اذا نظر الى الاسم المعدول لم يوجد قياس يدل على ان اصله
شيء آخر فلانه وجد غير منصرف فيما لم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لما قدم

من ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر
اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه
سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غير العدل
فيه حفظا لما قدم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف
للعلمية والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان
يقال في توجيهها ان قطام مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن
في آخره راء فهو معرب غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار ووبار
وبرار فهو مبني وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر
العدل فيما في آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم
الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا قد وجدت نسخة لهذا الكتاب معروفة

على المئة ولم يكن فيها الخلاف قطام فسألت قاربها عنها فقال حذفها
المئة عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله
الوصف شرطه ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية فلذلك
صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد اقول
شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضة ولاجل ان
شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في
قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والوصف فلو كان
الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين و
ليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان شرط
وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء

وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليس للتانيث
بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم
للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة
في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء
فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل
صارت اسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مغيرة
في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف
فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى للحية
واجدل للصقر واخيل للطائر اقول ان في افعى للحية واجدل للصقر و
اخيل للطائر مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الوصف في افعى وكون

الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من الخيل يمنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت شعر
ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب
الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم
الصرف ولهذا قال وضعف منع صرف افعى واجدل واخيل **قوله التانيث**
بالتاء شرطه العلمية اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما
لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما
والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولك مررت بامراة
قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد
التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف نحو حبلى وحمراء فان
العلمية ليست بشرط فيه **قوله** والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي

في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض
الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حائض في
قولنا مررت بامراة حائض مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي وكذلك
صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية
قوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة
فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون
زايدا على ثلثة احرف او وسطه متحركا او العجمة لانه لو انتفى هذه الامور
الثلثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية
الخفة فخفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا
سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فيجوز صرفه

لانتفاء شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث

والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين

مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود

العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب

منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة

وانما حصل المعنوي بهذا الشرايط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد

مونث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقايل ان يمنع ذلك لوجود مثل

شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الاوسط تقديرا الا انه يلزم

من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم

التاثير تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة و

ذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بكلية

ان المراد بالتاء في قوله التانيث شرطه هو التاء المتمحض للتانيث و

التاء في ذات وشاة ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة

فهي ليست بثلاثية قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم

منصرف وعقرب ممتنع اي فان سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف

ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث

حقيقة لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر

واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث وعن قايم مقام

حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام

حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد

الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم

الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر

واصل شاة شوهة قلبت الواو الفا وكذا اصل ذات ذوة ... في التصغير ... فهي ليست بثلاثية ولا يلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه

فلو سميت رجلا بذراع ينصرف وان كان الذراع مونثا في الاصل لانه كثر استعماله في المذكر ١٢

العرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وحركة وثاني

من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع

صرفها ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لمخلي فان قيل يلزم مما

ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق

قلت لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقية بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها

ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمسة

وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى

العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان

وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف

الى احدها فلا تاثير لهما لان غير المنصرف منصرف او في حكم المنصرف على المذهبين

فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين

ان التعريف

ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التاكيد

اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف

التاكيد وهو بتقدير اللام والاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل

والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل

تعريف التواكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب

ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين قوله العجمة شرطها

ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف

وشتر وابراهيم ممتنع اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان تكون

علما في العجم لانها لو لم تكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف

او الاضافة او التنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق

العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء

الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك
الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف
ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم
يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به ينصرف
لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر و
ابرهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا
قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة
فمنصرف اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى
الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم مع
جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات
ولهذا الجمع ثلثة اشياء احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو

مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب
والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما
قال بغير هاء لانه لو كان بالهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو
كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية
لفظا فظاهرة واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثير من احاد
الجمع فظاهر واما كراهية وطواعية فلكونهما مصدرا ووقوع المصدر على
كثير بين واعلم ان المراد بالهاء تاء التانيث لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه
على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بصيغة منتهى الجموع في قوله صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه و
ليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الآن
هذا الجواب يفهم من قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة

لبس شلیایا علی صیغة منتهی الجموع بجمیع حروفه قیاس حواجر الاقربین وهو
اما الاجزاء من مثل هدابی او ترک الاجزاء من مثل صیاقلة واذا کان
کذلک فوزانه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لکونه مع التاء
قوله وحضاجر علم للضبع غیر منصرف لانه منقول من الجمع هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان یقال ان هذا الوزن انما یمنع الصرف للجمعیة مع
صیغة منتهی الجموع بغیر تاء والجمعیة منتفیة فی حضاجر لانه علم للضبع وجوابه
ان نقول لا نسلم ان الجمعیة منتفیة فیه لان الجمع المعتبر عند المحققین هو
الجمعیة الاصلیة وهی متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو
عظیم البطن فان قیل هذا السؤال غیر متوجه فی حضاجر وان لم یعتبر فیه
الجمعیة لان هذا الوزن لم یمنع الصرف الا للجمعیة اذا لم یکن فیه علتان اما
اذا کان فیه فیمنع الصرف وان لم یعتبر الجمعیة الا بالعلتین کحضاجر فان

فیه العلمیة وان تانیث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم ان فی
حضاجر تانیثا لان حضاجر علم للجنس فهو علم للحقیقة المشترکة بین الذکر
والمونث کاسامة للاسد واذا کان کذلک لم یکن فیه تانیث سلمنا ان
فیه تانیثا لکن لا یلزم منه ان یکون غیر منصرف للعلمیة والتانیث لان العلمیة
فیه غیر مؤثرة ولهذا لو نکر کان غیر منصرف ولنا بل ان نقول ح لا یلزمه
ان یقول شرط الجمع ان یکون جمعا فی الاصل کما قال فی الوصف قوله
وسراویل اذا لم یصرف وهو الاکثر فقد قیل اعجمی حمل علی موازنه وقیل
عربی جمع سروالة تقدیرا واذا صرف فلا اشکال هذا جواب ایضا عن اشکال
مقدر وهو ان یقال هذا الوزن انما لم یصرف اذا کان جمعا او منقولا
عن الجمع وهو لیس کذلک وجوابه اذا لم یصرف وجهان احدهما انه لفظ
اعجمی فلما استعملته العرب حملته علی الالفاظ التی علی وزنه فی العربیة وکانت

الالفاظ التي جاءت في العرب غير منصرف فيمنع صرفه ايضا والوجه الثاني
انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع
الصرف الا اذا كان جمعا فيجعل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بنا على الجواب
الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بنا على الجواب
الثاني ولم يتعرض المص لهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل
فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بغير تاء والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوار رفعا
وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ
بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
بالتنوين وحذف الياء تقول جاءتني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف

الياء

الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا
الجمع انما يمنع الصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف
وسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة
احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه و
من تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة
بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جواري بكسر الراء فلولا ان
الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءتني جوارٌ
بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف و
الجامع كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند
سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض عن الياء او عن حركة الياء
لان اصل جوار جواري فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار

سؤالا جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد كقوله تع
والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل
من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او
عن الحركة فهذا التنوين عند سيبويه ليس بتنوين التمكن بل تنوين العوض
وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف
تقول رايت جواري بالفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه
لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون
باسناد ولا باضافة مثل بعلبك اي شرط التركيب المانع من الصرف وجودي
وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما كان في معرض
الزوال فلا يكون لازما والتركيب المعتبر سببا لازم واما العدمي فهو ان لا يكون

باضافة

باضافة وان لا يكون باسناد واما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالجملة
ان لا تجعل المنصرف غير منصرف واما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله [redacted] نحو تابط شرا وشاب قرناها
وذري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع
الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لا فرق في ان يكون الثاني صوتا ولا بان
يكون متضمنا الحرف في الاصل لكان الصواب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه
وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه
مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن
التركيب الاسنادي لكونه مختصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو اما ترك
الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر

علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين انفا فيشكل بمثل زيد علما مع كونه
مركبا من الاسم والتنوين قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية وان
كانا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما يمنعان الاسم
من الصرف لتأثيرهما في العجمة بسبب مشابهتهما الفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف
ان يكون علما ليحصل مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما يصح دخول تاء التانيث
عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وعثمان و
وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث
في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر و
المؤنث بتاء التانيث وذلك نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود

فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات
قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون ندمان وسكران اي ومن اجل انه
اختلف في شرط منع الصرف الالف في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران
وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه
وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرفه لعدم
لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف
في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير
منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا اعني انتفاء فعلانة
وعدم مجيء فعلى فمنصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل
كشمّر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء اي شرط وزن
الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد

في الاسم الا منقولا من الجمل الى العرب كيعمر او منقولا من الفعل الى الاسم العلم
كضرب وشمّر او اسمي رجلا بوكافيعل ونفعل واستفعل وافتعل وما اشبه ذلك
الا ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التأنيث
ين كذا مثالية الفعل واوزانه أفعُل وتفعُل ونفعُل ويفعُل وافعل امرا
للمخاطب وللا فعل بمثاله ونحوه فان سمي رجلا بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن
الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مثل شاع جعفر بكسر الفاء وهو كضرب اذا
سمي به لا يحال انه ... من اجل زيادة النون لانا نقول ان الذي ...
المنقول اي المتهم في زيادة حرف من حروفه واصالته كالملتفا ...
واذ في لو النون في نرجس زائدة اراد وابه انه لو اخذ الفعل منه لقيل
نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا
مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة

لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسم الحية فانه غير
منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة
للحية واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه
ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير
منصرف للوصف ووزن الفعل ح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود
اسم الحية قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعملة اي ومن اجل ان شرط
وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر
لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كما في اول
الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة لانه من الحمرة وكونه غير
قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعملة مع وجود الوصف
ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه

اي من اجل الجواب عن نرجس بكونه غير قابل للتاء حال كونه علما وعن اسود بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما

قابلا للتاء تقول هذا حقّى بطل وهذه ناقة بطلة ثم اذا سمّي به كان غير
منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل اى كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اى العلمية سبب في منع الصرف
فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة
الا وهي العلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع
العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل
وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها
لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد
وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او
التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في الصفة

فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث
بالالف فانها لا تجامعها مؤثرة لاستقلالها في منع الصرف بدون العلمية وانما
قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل و
العلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط
في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع و
لمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان
فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد اى العدل
ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك
السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فيجوز ان
يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم
يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم ينصرف

كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن
الفعل متضادان اى لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا
احدهما وفى السؤال الاول نظر لانه لا يتوجه السؤال المذكور لان العلمية فى
الكلمة الموصوفة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة والا
لزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلثة سبب تام فى القول بمؤثرية الاثنين
دون الثالث ترجيح فى بيان السببية ترجيح بلا مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك
لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا
شئ من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن فى غير
المنصرف الذى فيه العلمية المؤثرة شئ منهما اعنى العدل ووزن الفعل فاذا نكر
صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هى شرط فيه وان كان فيه احدهما
فاذا نكر صرف ايضا لبقائه بسبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما

احمر انه اذا نكر العلمية بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحباج وحج اعلاما واذا سمى به فيه علمية
وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية
الاصلية والتانيث قوله وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما اذا نكر
اعتبارا للصفة بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل و
اذا سمى به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك
اتفاقى ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن
الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه اذا نكر لم يعتبر فيه
الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فينصرف وجوابه ان
نقول سلمنا انه اذا نكر لم يعتبر فيه الوصفية لكن لا نسلم انه لم يعتبر بعد ذلك
وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية

والوصفية من التضاد وإذا انكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما كان
فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب ثبت مستثنى
من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية
وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يكن فيه الا الوصفية الاصلية قوله ولا يلزم
باب حاتم لما يلزم من ايهام اعتبار المتضادين في حكم واحد اي ولا يلزم
سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن مقدر وهو ان يقال لو كانت
الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه
وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية
لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة
الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به
لانا الوصفية لو اعتبرت في حاتم لما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو

منع الصرف وذلك لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار
المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية
ح ح في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار
المتضادين واما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
كقوله ۞ أتاني وعيد الحوص من آل جعفر ۞ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ۞
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة
من جهة جمعه على الاحاوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر
صرف انما يكون كليا على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه قوله وجميع الباب
باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا
في ان دخول الكسر عليه من جهة انه منصرف او لا من هذه الجهة فقال قوم

إنه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة

اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف

ولم يدخله التنوين بسبب الاضافة واللام

ايضا لوجود العلتين فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين و

حال اللام او الاضافة لم يوجد التنوين بحذفه فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي

السببان كان غير منصرف كمساجد وحبلى وصحراء واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين

اي الاسم

وان لم تبقيا او لم يبق احد منهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وغيرها وهذا

اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **قوله المرفوعات هو ما اشتمل**

على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل اشتمل

على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة لان كل من

لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اي هذا الباب

المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا لافرادها

كتعريف

كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع **قوله** فمنه الفاعل

المرفوع اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل

وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال

ما اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل

اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا

اي الذي هو الفاعل

فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقديره

الفعل

الاسم **قوله** او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما

كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور ولا كاسم

نحو زيد افضل القوم

المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد

حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني

قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان

زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا
اليه يصير الفعل مقدما عليه **قوله** على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه اي
على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضُرِب زيد فان زيدا
اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو الضرب
لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل
قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد فان الفاعل الذي
لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فانها فاعل عنده
انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض
الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
بالفعل او بتقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد

بالاسناد وهو الاسناد في الايجاب والسلب ولقائل ان يقول لا يخلو من ان
يراد بالفعل في قوله اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو
المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل
الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول فلا يخرج مفعول ما لم يسم فاعله
عنه بقوله من جهة قيامه به لانه غير قائم بالفاعل واما ان اريد به الفعل الحقيقي
فلانه لا حاجة ح الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول
الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول
وح لا يشكل الحد وفيه نظر ولقائل ان يورد النقض عليه ببعض التوابع نحو
اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به و
ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه انما هو المسند اليه اولا
قوله والاصل ان يلي فعله اي اصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على

المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب سائر
الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء او
لكونه موجودا للفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب
غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله
ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا الموخر
لفظا عن غلامه متقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير
جائز ولهذا جاز ان يقول خطيها الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان
يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر
لفظا واما تأخره رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل
مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارا قبل الذكر في مثل قولنا ضربني

وضربت زيدا ولم جوزوا فيما نحن فيه وجود المضمر بعده في المواضعين قلنا
لضرورة ثم ومن وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر
على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل
اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة
المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحب الدرهم وجواز
اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يتبعل حسن القصائد افتاده قوله واذا
انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا
منصوب على الظرف اي اذا انتفى لفظ الاعراب لا تقديره
او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا
والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم
الفاعل على المفعول دفعا للالتباس واما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب
لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فانه من

المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل
ضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل
مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا
وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا [illegible]
ان يتقدم الا متصلا على الا قوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان
الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا
لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولك زيدا
ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقدم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد من وجوب تقدم الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
معا زيد الا عمرا وانما لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب

زيد في الدار [illegible] مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا
زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لا[حد]
غيره نظرا لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا
قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد وكذلك اذا
وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا
عمرا فان العلة التي ذكرنا في الا موجودة ههنا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معنى الا او اتصل مفعوله وهو ضمير متصل وجب تأخيره اي اذا
اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير الفاعل عن
المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وهو
ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير مفعول
الثاني منه وجب تأخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان

حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب
تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى
قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيدا جاز ان يكون
ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز
ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وقد مر
الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي
ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الامر موجودة في انما وكذلك اذا اتصل ضمير
الفاعل بالمفعول والفاعل غير متصل نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل لانه لو
قدم لزم اتصال المفعول والتقدير انه متصل بهذا الفعل واما قال والفاعل
غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على

وتوجد بعضها في الفعل وبعضها في الحرف واما الاخبار عنه فلان الفعل
خبر ابدا فلا يخبر عنه والحرف لا يكون خبرا ولا يخبر عنه واما الجر
فلا بد له من المجرور عنه وقد قلنا ان الفعل والحرف لا يخبر
عنهما واما الاضافة فلان الغرض منها اما تعريف او تخصيص
او تخفيف كما يجيء والفعل والحرف لا يصلحان لشيء من ذلك واما
الالف واللام فلان الغرض من دخولها تعريف المخبر عنه واما
وقد ذكرنا انهما لا يخبر عنهما واما التنوين فلا بد له من تمام
معنوي والفعل والحرف لا يتمان الا بالغير اما الفعل فبالفاعل
والحرف فبمتعلقه قال واصناف الاسم اسم الجنس والعلم والمعرب
والمبني والمعرب والمثنى والمجموع والمعرفة والنكرة والمذكر
والمؤنث والمصغر والمنسوب واسماء العدد والاسماء المتصلة بالافعال
قوله الاصناف يعني الاقسام يعني ان اقسام الاسم المذكورة في
الاسم

هذا الكتاب منحصر في ستة عشر نوعا الاول اسم الجنس وهو ما يدل على
شيء غير معين وما اشبهه كرجل والثاني العلم وهو ما يدل على شيء معين
بعينه او لغيره بوضع واحد نحو كزيد والثالث المعرب وهو ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا كزيد او تقديرا كعصى والرابع
المعرب وهو كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحدة كالعالم
في زيد العالم والخامس المبني وهو الذي سكون آخره وحركته لا
نحو من وهؤلاء والسادس المثنى وهو ما زيد في آخره الف او ياء
مفتوح ما قبلها ونون مكسورة نحو جاء مسلمان ورايت مسلمين
ومررت بمسلمين والسابع المجموع وهو ما دل على آحاد يدل
احدها واحد كزيدين ورجال وهندات والثامن المعرفة وهي ما دل على
شيء معين نحو انا وانت والتاسع النكرة وهي ما دل على شيء غير معين
كغلام والعاشر المذكر وهو ما خلا آخره من تاء التانيث والالف

احتراز عن المفرد نحو زيد وقوله اما من اسمين واما من فعل واسم
احتراز عن المؤلف من فعلين نحو ضرب ضرب او من فعل
وحرف نحو قد ضرب او من حرفين نحو قد قد او من حرف
واسم نحو يا زيد وقوله اسند احدهما الى الآخر احتراز عن المؤلف
من اسمين لم يسند احدهما الى الآخر نحو غلام زيد وخمسة عشر
فان قلت ذلك لا يكون كلاما وقوله واما من فعل واسم تقديرا
من فعل واسم اسند ذلك الفعل الى ذلك الاسم والتكلم بذكره
مرتجلا لان قوله اسند الى الآخر يدل على وجوب الاسناد
والاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لتفيد المخاطب فائدة
يصح السكوت عليها وقوله بعد هذه الاسم هو ما صح الحديث
يدل على ان الاسناد انما يكون للفعل الى الاسم تقول زيد قائم
مؤلف من اسمين اسند احدهما وهو قائم الى الآخر وهو زيد

بحث الاسم

ثم اشتق فعل من اسم واسند ذلك الفعل الى الاسم وكل واحد منهما يسمى كلاما

وهو ما

وجعلته قال الاسم ما صح الحديث عنه ودخل حرف الجر و[illegible]

وتنوين وتعريف لما فرغ من تعريف الكلمة والكلام شرع في مباحث

اقسامها وقدم الاسم على الفعل وعلى الحرف لانه اصل وهما فرعا

اذ هو لا يحتاج في تاليف الكلام وهما يحتاجان اليه فيه وذكرنا

الاسم تعليمه هذا بابه ولا وجه في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح

ما صح الحديث عنه يعني يجوز ان يخبر عنه نحو خرج موسى فان موسى

اسم قد اخبر عنه بالخروج ودخل حرف الجر يعني يجوز ان يدخله حرف

الجر نحو مررت بعيسى فان عيسى اسم قد دخله الباء وهو حرف الجر وان

يضاف يعني يجوز ان يضاف الى غيره نحو غلامك فان الغلام اسم مضاف

الى الكاف وصرف يعني يجوز ان يدخله الالف واللام نحو الرجل وتنوين

يعني يجوز ان يدخله التنوين نحو زيد عمرو وغير ذلك من خواص الاسم

من زاد فيقال مستجمر علما الرجل وقد يجعل العلم اي يجعل في

اول وضعه علما من غير ان ينقل عن شيء كغطفان فانه وضع

اولا علما للقبيلة فالعلم اما منقول كجعفر وزيد او مرتجل

كغطفان والمنقول اما مفرد او مركب والمفرد اما اسم جنس

الغالب كجعفر واما من فعل ماض كشمر فانه في الاصل بمعنى جد ثم

جعل علما للرجل او مضارعا كيزيد او امر كاصمت بكسر الهمزة

فانه في الاصل امر من صمت على وزن تنقص بمعنى سكت فجعل علما

للبرية قال احد سمع صوتا فقال لصاحبه فيها اصمت

سميت الكل بغير بنائه الى الاعراب والمركب اما اسنادي

كتأبط شرا فانه في الاصل اخذ تحت ابطه شرا فجعل علما

للرجل الذي اخذ تحت ابطه حية او سيفا او اضافي كعبد الله

او غيرها كبعلبك فانه بعل اسم للصنم وبك مصدرا

مركب مزجي

الذي يجعل علما للبلدة والعلم قسمة اخرى وهي انه ان كان
يقصد به مدح او ذم فهو اللقب كمحمود وبطة والا فان كان اوله
ابا او اما فهو الكنية كابي عمرو وام كلثوم والا فهو الاسم كجعفر
قال المعرب وهو على ضربين منصرف وغير منصرف والمنصرف
فهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين وغير منصرف وهو
الذي منع من الجر والتنوين ويفتح في موضع الجر النصب نحو مررت
باحمد الا اذا اضيف وعرف باللام نحو مررت باحمدكم
وبالاحمر اقول لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث
اعني المعرب فنوعه على نوعين منصرف وغير منصرف فالمنصرف
ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين كزيد في قولنا جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد وغير المنصرف وهو الذي منع من الجر
والتنوين ويفتح في موضع الجر لان الجر والفتح اخوان كاحمد

المقصورة والممدودة كرجل والحادي عشر المؤنث فهو ما في احدى
احديهن كامراة وحبلى وحمراء والثاني عشر المصغر وهو ما ضم اوله
وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه ياء ساكنة كرجيل والثالث عشر المنسوب
وهو الحق في اخره ياء مشددة تدل على نسبة شيء اليه كبغدادي
والرابع عشر اسماء العدد وهي اسماء التي تعد بها الاشياء
كواحد واثنين وثلثة والخامس عشر الاسماء المتصلة بالافعال
وهي اسماء وجدت فيها معنى الفعل كعلم وعالم وعليم ومعلوم
اقول اعلم ان خمسة عشر اصناف الاسم التي تذكر كل واحد منها
وما يتعلق بها من الكتاب بالترتيب في موضعها انشاء الله تعالى
قال الاسم الجنس وهو على ضربين اسم عين كرجل ودابة ومعنى اسم
كعلم وفهم اقول لما فرغ من تعداد اصناف الاسم مجملة
شرع في تعدادها مفصلة وشرع في التفصيل وترتيبها

وعلى ذلك الاجمال فلا جرم ابتدا ههنا بما ابتدئ به هناك
اعني الاسم لجنسه الذي هو اول اقسام الخمسة عشر وقسمه على قسمين
اسم عين كرجل وراكب وهو ما يقوم بنفسه واسم معنى كعلم وهو ما يقوم
بغيره ثم مثل لكل قسم بمثالين مشتق وغير مشتق فحصل
ذلك اربعة اقسام الاول اسم عين غير مشتق كرجل والثاني
اسم عين مشتق كراكب والثالث اسم معنى غير مشتق كعلم والرابع
اسم معنى مشتق كمفهوم قال العلم الغالب عليه ان ينقل عن اسم
جنس كجعفر وقد ينقل عن فعل كيزيد ويشكر او عن فعل
كغطفان اقول لما فرغ عن الصنف الاول شرع في الصنف الثاني
اعني العلم فقال الغالب على العلم ان ينقل عن اسم جنس كجعفر فانه
وضع اولا للنهر الصغير ثم نقل منه وجعل علما لرجل وقد
ينقل العلم عن فعل المضارع كيزيد فانه في الاصل مضارع

في قوله مررت باحمد بفتح الدال وانما يمنع من
الجر والتنوين لما سيجيء من بعد وهو ان غير
المنصرف ما فيه سببان او سبب مكرر من
الاسباب التسعة الآتية وكل واحد من تلك الا
سباب فرع الاصل كما سيتحقق ان شاء الله
تعالى فيكون في كل غير منصرف فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان فيه ايضا فرعيتين احدهما احتياجه
في تالفه الكلام الى الاسم كما عرفت والثانية انه
مشتق من الاسم فالمشتق فرع المشتق منه
فلما شابه الفعل من هاتين الجهتين فناسب ان
يمنع منه اقوى خواص الاسم وهو الجر والتنوين
الا اذا اضيف غير المنصرف الى شيء او عرف باللام

فان الجر لا يمنع منه لان الاضافة واللام
من خواص الاسم فيقوى بسببهما الاسمية فيه
ويضعف المشابهة للفعل فيدخله ما منع منه بسبب
قوة تلك المشابهة نحو مررت باحمدكم لما
اضيف الى الكم كسر داله ونحو مررت بالاحمر لما
دخل عليه اللام كسر راءه قال والاعراب
هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل واختلاف
الآخر اما بالحركات نحو جاني زيدٌ ورايت
زيدًا ومررت بزيدٍ واما بالحروف وذلك في
الاسماء الستة حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
وهي ابوه واخوه وفوه وهنوه وحموها وذو مالٍ
تقول جاني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذلك

البواقي اقول لما بين المعرب الاداة بين ما
بسببه يصير المعرب معربا اعني الاعراب وهو
اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل
في اوله من حيث العمل فاحترز بالآخر
عن الاول والوسط فان اختلافهما لا
يسمى الاعراب كرجل ورجيل ورجال
وباختلاف العوامل عما احترز عن اختلاف
الآخر لا بعامل نحو ضربْ ومن الضاربُ
ومن ابنك وانما اختص الاعراب باختلاف
الآخر الكلمة لان اختلاف الاول والوسط
دليل على وزن الكلمة فلا يصير دليلا لشيء آخر
واختلاف الآخر الكلمة اما بالحركات كاختلاف

ومن ابنك

آخر زيد نحو جاءني زيدٌ ورايت زيدا ومررت
بزيد واما بالحروف وذلك في اربعة مواضع
الاول في ستة اسماء وهي التي سميتها العرب
بالاسماء الستة اذا كانت مضافة الى غير ياء
المتكلم وتلك الاسماء ابوه واخوه وفوه وهنوه
وحموها وذو مال فنقول لبيان اختلافها
بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه فآخر الاب يختلف ولكن لا بالحركات
بل بالحروف اعني بالواو في الرفع والالف في
النصب والياء في الجر وكذلك تقول في البواقي
نحو اخوه واخاه واخيه وحموها وحماها وحميها
وهنوه وهناه وهنيه وفوه وفاه وفيه وذو مال

وذا مال وذي مال وانما اعربت هذه الا
سماء بالحروف لانها ثقيلة بسبب تعدد
تقتضيه تحقق معانيها اذ الاب مثلا انما
يتصور بعد تصور منزلة الابن مع ان
اواخرها حروف تصلح ان يكون علامة
الاعراب فلم يزيدوا عليها الحركة لئلا يزداد
الثقل عليها وانما قال مضافة لانها
ان كانت غير مضافة يكون اعرابها بالحركات
لفظا نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما
قال الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيف الى ياء
المتكلم يكون اعرابها بالحركات تقديرا نحو
جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وفيها فيدان

اخران الاول ان يكون مكبرة لانهما ان كانت
مصغرة يكون اعرابها بالحركات
لفظا نحو جاني ابيتك ورايت ابيتك ومررت
بابيتك والثاني ان يكون مفردة لانها ان
كانت تثنية يكون اعرابها بالحروف ولكن لا
بجميعها بل ببعضها نحو جاني ابوان ورايت ابوين
ومررت بابوين واذا كانت جمعا يكون اعرابها ايضا
اما ببعض الحروف وذلك اذا كانت جمع مصحح نحو جاني
ابون ورايت ابين ومررت بابين واما بتمام الحركات
وذلك اذا كان جمع مكسر نحو جاني اباء ورايت اباء
ومررت باباء قال وفي كلا وكلتا مضافا الى مضمر نحو
جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما

اقول

اقول لما ذكر المصنف الموضع الاول من المواضع
الاربعة التي فيها الاعراب بالحروف اراد ان
يذكر موضع الثاني وهو كلا للمذكر وكلتا
للمؤنث فانهما اذا كانا مضافين الى
مضمر يكون اعرابهما ببعض الحروف اعني بالالف
في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر
نحو جاني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما
ورايت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما و
مررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما
وانما اعرب كلا وكلتا بالحروف لانهما متشابهتان
للتثنية من حيث المعنى واللفظ اما المعنى فظاهر
هو واما اللفظ فكان في اخر التثنية الف ونون

في حالة الرفع وياءً ونوناً في حالة النصب والجر
فكذلك كلا وكلتا الا انهما لما كانا
دائم الاضافة لم يظهر نونهما قط وانما قال
مضافاً الى مضمر لانهما اذا اضيف الى المظهر يكون
اعرابهما بالحركات تقديراً نحو جاءني كلا الرجلين
وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين
ومررت بكلا الرجلين وبكلتا المرأتين قال وفي
التثنية والجمع المصحح نحو جاءني مسلمان ومسلمون
ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين
وبمسلمين اقول لما بين الموضع الثاني من المواضع
الاربعة شرع في بيان الموضع الثالث والرابع
وهما التثنية والجمع المصحح فان اعرابهما ايضاً بالحروف

ولكن بعضها اعني بالالف في الرفع التثنية
وبالواو في رفع الجمع وبالياء في نصبهما وجرهما
نحو جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين في نصب
مسلمين ومررت بمسلمين وبمسلمين وانما اعرب
التثنية والجمع المصحح بالحروف لانهما فرعان للمفرد
والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة وقد اعرب
بعض المفردات بالحروف كالاسماء الستة فلو لم
يعرب بهما ايضا للزم مزية الفرع على الاصل وانما
جعل اعرابهما ببعض الحروف لان حروف الا
عراب ثلثة الالف والياء والواو ومواضعها
في التثنية والجمع ستة رفعها ونصبهما و
جرهما فيلزم التوزيع بالضرورة وانما اخص

الالف برفع التثنية والواو برفع الجمع لان الالف
في التثنية للافعال والواو في جمعها علامتان للمر
فوع اعني الفاعل نحو ضربا ويضربان واضربا وضربوا ويضربون
واضربوا فجعلتا في التثنية للاسماء وجمعها علا
متين للرفع ايضا لتناسب الاسماء الافعال و
جعل الجر فيهما بالياء لانهما اختان وحمل النصب
على الجر لانهما اخوان ثم فتح ما قبل الياء وكسرت
النون في التثنية وعكس في الجمع للفرق بينهما
وانما قيد الجمع بالصحاح احترازا عن الجمع المكسر فان
اعرابه لا يكون بالحروف بل بالحركات و
سنبين معنى المصحح والمكسر وقت بيانهما
ان شاء الله تعالى قال وما لا يظهر الاعراب في لفظه

فقدر في محله كعصا وسعدى والقاضي في حالتي
الرفع والجر اقول المعرب قسمان قسم يظهر الا
عراب في لفظه وقسم لا يظهر اعرابه في لفظه
وللمص لما ذكر القسم الاول اراد ان يذكر الثاني فقال وما
لا يظهر الاعراب اي المعرب الذي لا يظهر اعرابه في
لفظه فقدر في محله اي يحكم بان فيه اعرابا
مقدرا سواء كان آخره الفا منقلبة عن لام
الفعل كعصا فان اصله عصو قلبت الواو الفا
فصار عصا او الفا للتأنيث كسعدى او ياء ما
قبلها مكسور نحو كالقاضي فتقول هذه عصا
بالتنوين وسعدى والقاضي بسكون الياء بلا
تنوين ورايت عصا وسعدى والقاضي بالفتح

ومررت بعصًا بالتنوين وسعدى والقاضى با
لسكون فلا يظهر الاعراب فى لفظة عصا وسعدى
فى حالة الرفع والنصب والجر لان آخرهما الف
وهى لا تقبل الحركة واما القاضى فلا يظهر اعرابه
لفظا فى حالة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة
على الياء واما النصب فيظهر لخفته وكذلك قال
والقاضى فى حالة الجر والرفع والحاصل ان
المعرب اما ان يدخله تمام الحركات الثلثه لفظا
كزيد او تقديرا كعصى واما ان يدخله بعض الحركات
الثلث لفظا كاحمد وتقديرا كسعدى واما ان
يدخله الحركات الثلثه بعضها لفظا وبعضها
تقديرا كالقاضى واما ان يدخله الحروف الثلث لفظا

كالاسماء الستة او تقديرا وهو غير موجود واما
ان يدخله بعض الحروف الثلث لفظا كالتثنية والجمع
المصحح وكلا او تقديرا وهو غير موجود ايضا واما ان
يدخله بعض الحروف الثلثه بعضها لفظا وبعضها
تقديرا كالجمع المصحح المضاف الى ياء المتكلم نحو
مسلمى اصله مسلمون ثم اضيف الى ياء المتكلم فصار
مسلموى اجتمع الواو والياء والسابق منهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء مسلمى فصار
مسلمى فهذه عشرة اقسام قسمان منفيان فى كلام
العرب والباقيه قد عرفت امثلتها قال واسبا ب
منع الصرف تسعة العلمية والتانيث و
وزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب

والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث

اقول الاصل في الاسماء ان يكون منصرفة معربة
بتمام الحركات اللفظية حتى يدل كل حركة منها
على ما هي دليل عليه اعني الرفع على الفاعلية
والنصب على المفعولية والجر على الاضافية ولما
لما ذكر ما يقتضي العدول من الاعراب بالحركات
اللفظية الى الاعراب بالحركات التقديرية او
بالحروف اراد ان يذكر ما يقتضي العدول عن
الانصراف الى عدم الانصراف اعني اسباب
منع الصرف وهي تسعة العلمية كزينب والتا
نيث كطلحة ووزن الفعل كاحمد والوصف كا
حمر والعدل كعمر والجمع كمساجد والتركيب

كبعلبك والعجمة كابراهيم والالف والنون
المضارعتان اي المشابهتان لالفي التانيث
يعني المقصورة والممدودة مثل حبلى وبشرى
وحمراء كعمران وعثمان قال متى اجتمع في الاسم
سببان منها او يكون تكرر واحد كمساجد ومصا
بيح لم ينصرف الا ما كان على ثلثة احرف ساكن الوسط
كنوح ولوط فان فيه مذهبين الصرف لخفته و
عدم الصرف لحصول سببين فيه اقول لما عد
اسباب منع الصرف اراد ان يبين شرايطها
فقال متى اجتمع في الاسم سببان منها اي من
الاسباب التسعة او تكرر واحد كالجمع والفي
التانيث فان كلا منهما متكرر بالحقيقة لم ينصرف

ذلك الاسم اى يكون غير منصرف فيمنع من الجر و
التنوين الا ما كان يعنى الاسم الذى على ثلثة احرف
ساكن الوسط كنوح ولوط فان فى ذلك الاسم مذهبين
احدهما الصرف لخفته فان الاسم انما يصير غير منصرف
بسبب الثقل الحاصل من السببين والثلاثى ساكن
الوسط فى غاية الخفة فلا يؤثر فيه ثقل السببين
والمذهب الثانى انه غير منصرف لحصول السببين
فيه وانما صارت الاسباب مانعة من الصرف لان
الاسم بسببهما يشبه الفعل فى الفرعية كما ذكرنا فان
كلا من هذه الاسباب فرع الاصل العلمية التنكير
والتانيث للتذكير ووزن الفعل لوزن الاسم
والوصف للموصوف والعدل للمعدول عنه والجمع

للواحد والتركيب للمفرد والعجمة للعربية
والالف والنون المزيدتان لمدخولهما وانما احتيج
فى منع الصرف الى حصول سببين او تكرر
واحد منها لئلا يلزم منع الصرف لمخالف الاصل
فى اكثر الاسماء فان اكثر الاسماء مشابهة للفعل
فى حصول السبب او من سبب واحد من تلك الا
سباب وانما مثل الثلاثى الذى فيه مذهبان كنوح
ولوط احترازا عن الثلاثى ساكن الاوسط الذى
يكون فيه ثلثة من الاسباب فانه لا ينصرف البتة
كماه وجور اذهما علمان لبلدتين وفيهما
العجمة والتانيث المعنوى فان كل علم لا ينصرف
فينصرف عند التنكير فى الغالب اول لما فرع من

ذكر الاسباب التي تمنع الصرف وما يتعلق بها

اراد ان يشير الى قاعدة تفيدك فائدة وهي ان
غير العلمية من الاسباب لا يزول الاسم بالكلية
واما العلمية فقد تزول بقصد التنكير اعني العموم
في ذلك الاسم نحو رب احمد كريم لقيته وح
فان لم تكن العلمية في ذلك الاسم سببا لمنع الصرف
لا ينصرف بزوالها كساجد اذا جعل علما ثم
نكر لم ينصرف بزوال العلمية لان العلمية فيها لم يكن
سببا وان كانت العلمية سببا لمنع الصرف فينصرف
ذلك الاسم بالتنكير في الغالب نحو احمد لان الاسم
كما انه لا ينصرف بعروض العلمية كذلك ينصرف بزوالها
وانما قال في الغالب احترازا عن نحو احمر فانه غير منصرف
جواب سوال مقدر تقريره سوال ... المصنف في الغالب

بل يبقى اثر فيه م

لا ينصرف م

لوزن الفعل والوصف فان جعل علما لا
ينصرف ايضا لوزن الفعل والعلمية وح
لا يعتبر وصفيته لانها تضاد العلمية واذا نكر
لا يصير منصرفا بل يبقى غير منصرف كذلك لان
الوصفية الزائلة بالعلمية قد تعود بزوالها و
هذا عند سيبويه والاخفش ينصرفه لان
الساقط لا يعود قال المرفوعات على ضربين
اصل وملحق به فالاصل هو الفاعل وهو على
ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر نحو ضربت اقول
لما كان الصنف الثالث من اصناف الاسم المعرب و
هو على ثلثة اقسام اعني مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وكان لكل قسم منها افراد وعلى وجه يقتضيه

بحث المرفوعات

الوضع فقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات
لان المرفوع اصل وهما فرعان اذ الكلام يتم بالمرفوع
وحده دون المنصوب والمجرور فيقال قام زيد
وزيد قائم ولا يقال زيدا او بزيد او غلام زيد
والمرفوعات على ضربين اصل وملحق به فالاصل
هو الفاعل لان عامله فعل حقيقي غالبا وعامل
باقي المرفوعات ليس كذلك والفعل الحقيقي اصل في
العمل فمعموله يكون اصلا بالقياس الى معمول
غيره وانما جعل الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا
والمضاف اليه مجرورا لان الرفع اعني الضمة اثقل
الحركات والفاعل اقل المعمولات فاعطى الثقيل
القليل والنصب اعني الفتحة اخف الحركات والمفعول

اكثر

اكثر المعمولات فاعطى الخفيف الكثير
فبقي الجر اعني الكسرة فاعطى للمضاف اليه او نقول
الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة
الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا تبلغ ايضا مرتبة
الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فنا
سبا فاعطيت اياه والفاعل عند المصنف
اسم اسند اليه ما تقدمه من فعل او شبهه وهو
على ضربين مظهر كضرب زيد فان زيدا اسم اس
اسند اليه فعل متقدم عليه وهو ضرب ومضمر
فهو على ضربين بارز كضربت زيدا فان التاء ضمير
بارز اسند اليه وهو ضرب ومستتر كزيد ضرب
فان في ضرب ضميرا مستترا اسند اليه ضرب والمراد

بشبه الفعل الاسماء المتصلة بالافعال اعنى
المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد ضارب غلامه
فان غلاما اسم اسند اليه شبه الفعل وهو
ضارب وكما سيجيء في مباحث كل
ذلك عن قريب قال فالملحق به على خمسة
اضرب المبتدأ والخبر اقول لما ذكر الاصل
في المرفوعات اراد ان يذكر الملحق بالاصل في
المرفوعات وما يتعلق به والملحق بالاصل خمسة
اضرب الضرب الاول المبتدأ والخبر وهما عند
المصنف اسمان المجردان عن عوامل اللفظية للا
سناد كزيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل
اللفظية لان اسند احدهما وهو قائم الى الآخر

وهو

مثل زيد حسن الوجه

وهو الفاعل

مبتدا وخبر

وهو زيد فالمسند اليه اعني زيدا يسمى مبتدأ
والمسند به اعني قائم يسمى خبرا قال وحق المبتدأ
ان يكون معرفة وقد يجيء نكرة نحو شر اهر ذا ناب
اقول وحق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم
عليه والشيء لا يحكم عليه الا بعد معرفته
وقد يجيء المبتدأ نكرة قريبة من المعرفة نحو شر
اهر ذا ناب فان شرا نكرة قريبة من المعرفة لا
لانه في معنى ما اهر ذا ناب الا شر فشر بالحقيقة
فاعل والفاعل النكرة قد يقرب من المعرفة بتقدم
الفعل عليه قال وحق الخبر ان يكون نكرة وقد
يجيئان معرفتين معا نحو الله الهنا ومحمد
نبينا اقول وحق الخبر ان يكون نكرة لانه محكوم

به والمحكوم به ينبغي ان يكون نكرة لانه
ان كان معرفة كان معلوما للمخاطب فلا يكون
في الحكم فائدة وقد يجيئان معرفتين معًا يعني المبتدأ
وخبره نحو الله الهنا ومحمد نبينا فالمقدم عن الا
سمين في المثالين يكون مبتدأ والمؤخر خبره
قال والخبر على نوعين مفرد نحو زيد غلامك
وجملة وهي على اربعة اضرب فعلية نحو زيد
ذهب ابوه واسمية نحو عمرو اخوه ذاهب و
وشرطية نحو زيد ان تكرمني يكرمك وظر
فية نحو خالد امامك وبشر من الكرام اقول
الخبر على نوعين الاول مفرد اي غير جملة سواء
كان مشتقا مضافا نحو زيد ضاربك او مشتقا

مضافا نحو زيد ضارب او كان جامدا مثلا
غير مضاف نحو زيد غلام او جامدا مضافا
نحو زيد غلامك والثاني جملة والجملة
على اربعة اضرب فعلية اي يكون جزؤها
الاول فعلا نحو زيد ذهب ابوه فان
ذهب ابوه جملة فعلية خبر لزيد واسمية
اي يكون جزؤها الاول اسما نحو عمرو اخوه
ذاهب فان الجملة اخوه ذاهب جملة اسمية
خبر لعمرو وشرطية اي يكون جزؤها الاول
شرطا نحو زيد ان تكرمه يكرمك فان تكرمه
يكرمك جملة شرطية خبر لزيد وظرفية اي يكون
اولها ظرفا او بمنزلة الظرف للفعل المقدر

نحو خالدا امامك فان امامك ظرف لفعل
مقدر وهو حصل والجملة خبر لخالد ونحو بشر
من الكرام فان من الكرام بمنزلة الظرف لفعل مقدر
وهو حصل ايضا والجملة خبر لبشر ولابد
في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدأ الا اذا كان
معلوما نحو البر الكر بستين درهما ولابد
في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من ضمير يرجع
الى المبتدأ كما مر في الامثلة المذكورة
لان الجملة مستقلة بنفسها فلو لم يكن
فيها ضمير يربطها بالمبتدأ لكانت اجنبية
عنه الا اذا كان هذا الضمير معلوما من سياق
الكلام فانه ح يحذف من اللفظ و يقدر

في النية

في النية نحو البر الكر بستين درهما فان الكر
بستين درهما جملة من المبتدأ والخبر وهي خبر
البر والضمير محذوف وتقديره البر الكر منه
بستين درهما وانما حذف منه لدلالة سوق
الكلام عليه اي على منه فان تقديم البر
على الكر يدل على ان الكر يكون من
البر فيستغنى عن ذكره والكر نوع من
المكيال قال وقد تقدم الخبر على المبتدأ
نحو منطلق زيد اقول حق المبتدأ ان
يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه التقديم لكن قد يقدم
الخبر على المبتدأ نحو منطلق زيد فان زيدا

مبتدأ ومنطوق خبره مقدما عليه وانما
جاز ذلك التقديم للتوسع في الكلام فانه ربما
يحتاج في الوزن والقافية والسجع الى تقديم
بعض اجزاء الكلام على بعض قال ويجوز
حذف احدهما عند الدلالة قال الله تعا
تعالى فصبر جميل اقول الاصل في المبتدأ
والخبر هو الثبوت لان الحذف خلاف
الاصل لكن يجوز حذف احدهما عند الدلا
لة اى اذا وجدت قرينة تدل على ذلك المحذوف
كما قال الله تعالى فصبر جميل فانه اما خبر
والمبتدأ محذوف والتقدير فامري صبر جميل او
او مبتدأ والخبر محذوف والتقدير فصبر جميل

جميل والقرينة ههنا وجود فصبر جميل لانه
يصلح ان يكون احد جزئي الكلام وتدل على
ان الجزء الآخر محذوف وقوعنا سببه قال والاسم
في باب كان نحو كان زيد منطلقا اقول لما فرغ
من الضرب الاول من ضروب الملحق بالاصل
شرع في الضرب الثاني وهو الاسم في باب كان
اى المرفوع بالافعال الناقصة والافعال الناقصة
افعال تذكر في باب الفعل وسميت ناقصة
لان فيها نقصانا وذلك لانها افعال لا تتم بفا
علها بل يحتاج الى اسم آخر تنصبه كما سيجيء
ويسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها فالاسم
بمنزلة الفاعل نحو ضرب زيد تاديبا والخبر بمنزلة

المفعول نحو كان زيدٌ منطلقاً قال والخبر في باب
انّ نحو انّ زيداً منطلقٌ اقول الضرب الثالث من
ضروب الملحق بالفاعل وهو الخبر في باب انّ نحو انّ
زيداً منطلقٌ اي المرفوع بالحروف المشبهة بالفعل
وهي ستة احرف تذكر في باب الحروف و
يدخل على المبتدأ والخبر وتنصب المبتدأ و
يسمّى اسمها وترفع الخبر ويسمّى خبرها قال
وحكمه كحكم خبر المبتدأ الا في تقديمه الا
اذا كان ظرفاً نحو انّ زيداً منطلقٌ ولا تقول انّ
منطلقٌ زيداً ولكن يقول انّ في الدار زيداً اقول
حكم خبر الحروف المشبهة بالفعل مثل حكم
خبر المبتدأ من حيث كونه مفرداً مشتقاً او غير

حروف مشبه بالفعل

مشتق

مشتق مضافاً او غير مضاف نحو انّ زيداً اضاربُ
وانّ زيداً ضاربك وانّ زيداً غلامٌ وانّ زيداً
غلامك ومن كونه جملة فعلية نحو انّ زيداً
ذهب ابوه واسمية انّ عمراً اخوه ذاهبٌ و
شرطية نحو انّ زيداً ان تكرمني اكرمه او ظرفية
حقيقة نحو انّ خالداً امامك او مجازية نحو انّ
بشراً من الكرام ومن كونه مستحقاً للضمير اذا
كان جملة كما مرّ في الامثلة ومن كونه
مستغنياً من ذكر ذلك الضمير اذا كان معلوماً
نحو البرّ الكرّ بستين ومن كونه جائز الحذف
عند الدلالة نحو انّ مالاً وانّ ولداً اي انّ لهم
مالاً وانّ لهم ولداً الا في تقديم خبر باب

الخبر المبتدأ على المبتدأ فانه جائز تقديمه

ان على اسمه فانه غير جائز لان هذه الحروف
انما تعمل بمشابهة الفعل كما سيجيء
فيكون عملها فرعا لعمل الفعل ومرفوع الفعل
مقدم على منصوبه ولو قدم مرفوع هذه الحروف
ايضا لم يبق فرق بين عمل الاصل والفرع الا اذا
كان خبره ظرفا فانه ح يجوز تقديمه على الاسم
لان رفع الظرف لا يظهر في اللفظ اتساعا ليس
في غيرها فتقول في مثال ذلك نحو ان زيدا
منطلق ولا تقول ان منطلق زيدا لعدم
الجار لغير الظرف ولكن تقول ان في الدار زيدا
لعدم الجار للظرف قال وخبر لا لنفي الجنس نحو لا
رجل افضل منك وقد يحذف كقولهم لا باس

اقول

اقول الضرب الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا
التي لنفي الجنس اي المرفوع بها وقيد لا التي لنفي الجنس
احترازا عن لا التي بمعنى ليس فان خبرها منصوب
وقد يحذف خبر لا التي لنفي الجنس اذا دل عليه قرينة
كقول العرب لا باس اي لا باس عليك قال واسم
ما ولا بمعنى ليس نحو ما زيد منطلقا وما رجل خيرا
منك ولا احد افضل منك اقول الضرب الخامس
من ضروب الملحق بالفاعل اسم ما ولا بمعنى ليس اي المرفوع
بهما اي زيد فيما زيد منطلقا ورجل فيما رجل
خيرا منك واحد في لا احد افضل منك وانما مثل
في ما بمثالين لانها تعمل في المعرفة والنكرة بخلاف لا
فانها لا تعمل الا في النكرة وذلك لانهما انما تعملا

لشبههما بليس وشبه ما اكثر من شبه لا لان ما لنفي
الحال مثل ليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فقط
قال المنصوبات على ضربين اصل وملحق به فالاصل
هو المفعول وهو على خمسة اضرب المفعول المطلق
وهو المصدر نحو ضربت ضربا وضربة ضربة وضربتين
وقعدت جلوسا اقول لما فرغ من القسم الاول من
اقسام المعرب وهو المرفوعات شرع في القسم الثاني
اعني المنصوبات وانما قدمها على المجرورات لان
المنصوبات في الكلام اكثر من المجرورات فيكون المنصوبات
اصلا بالقياس الى المجرورات ولان عامل المنصوبات
انما يكون فعلا وعامل المجرورات لا يكون الا غير فعل
ابدا وقد قلنا ان الفعل اصل في العمل فمعموله ايضا يكون

اصلا والمنصوبات ايضا على ضربين كالمرفوعات اصل
وملحق بالاصل والاصل هو المفاعيل لان عواملها
افعال حقيقية بخلاف باقي المنصوبات فان عواملها
اما حروف او افعال غير حقيقية والمفاعيل خمسة
اضرب الاول المفعول المطلق وهو المصدر نحو ضربت
ضربا وهو هنا للتاكيد اي معناه معنى الفعل بلا زيادة
وضربت ضربة وضربتين وهذان للعدد اي معناهما معنى
الفعل مع زيادة وهي افادة العدد وقد يكون للمفع
المفعول المطلق للنوع نحو جلست جلسة بكسر الجيم اي نوعا
جلوس وانما لم يذكره لقلته وانما ذكر قوله قعدت جلوسا
ليعلم ان شرط المفعول المطلق موافقة الفعل في المعنى
وان لم يوافقه في اللفظ وانما يسمى مفعولا مطلقا لانه

غير مقيد بشيء كقيد للمفعول به بالباء والمفعول فيه بفي
وللمفعول له باللام والمفعول معه بمع قال والمفعول
به نحو ضربت زيدًا اقول الضرب الثاني من ضروب المفاعيل
المفعول به ويسمى مفعولا به لوقوع فعل الفاعل به نحو
ضربت زيدًا قال وينصب هو بمضمر كقولك للحاج مكة
وللرامي القرطاس اقول وينصب المفعول به بفعل مضمر
اي مقدر كقولك للحاج مكة وللرامي القرطاس فان مكة
والقرطاس منصوبان بفعل مضمر وتقديره تريد مكة
وتصيب القرطاس وانما حذف لدلالة الحال عليه
قال ومنه المنادى المضاف نحو يا عبد الله والمضارع له
نحو يا خيرا من زيد والنكرة نحو يا راكبا اقول اضمار فعل
المفعول به اما على طريق الجواز كما مر واما على طريق

الوجوب

الوجوب وذلك في المنادى فلذلك قال ومنه
اي ومن المنصوب بالمضمر المنادى المضاف نحو
يا عبد الله والمضارع له اي المشابه للمضاف نحو
يا خيرا من زيد فان خيرا لا يتم الا بمن زيد كما
ان المضاف لا يتم الا بالمضاف اليه والنكرة اي
غير المعين نحو يا راكبا فكل من هذه الثلثة منصوب
بفعل مضمر لا يجوز اظهاره لان حرف النداء اعني
يا بدل منه ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل
منه والتقدير ادعوا عبد الله وادعوا خيرا من زيد
وادعوا راكبا فحذف ادعوا وابدل عنه الياء
قال واما المفرد المعرفة فمضموم في اللفظ نحو يا زيد ويا
ويا رجل اقول المنادى اما مفرد معرفة او غير مفرد معرفة
وغير المفرد المعرفة في اللفظ كما مر واما المفرد

المعرفة مضموم في اللفظ ومنصوب في المعنى نحو
يا زيدُ فان تقديره ادعوا زيدًا واما اللفظ فبنيٌّ
على الضم وانما بُنيَ هذا لانه يشبه كاف الخطاب
في باب ادعوك من حيث الافراد والتعريف وكاف
ادعوك يشبه كاف ذلك واياك من جانبين الجهتين
وكاف ذلك واياك حرف مبني الاصل فشابهه
يكون مبنيًا لما شابه المشابه مشابه فيكون مبنيا ايضا
وانما بني على الحركة فرقا بين البناء اللازم والعارض
وبني على الضم ليخالف حركة بنائه حركة اعرابه فان
المنادى المعرب اما منصوب كما عرفت او مجرور
وذلك اذا دخل عليه اللام الجارة نحو يا لزيدٍ ويسمى
هذه اللام لام الاستغاثة وهذا المنادى للمستغاث
وانما اعرب المضاف والمضارع له والنكرة لانتفاء

وجه

وجه الشبه اعني الافراد في الاولين والتعريف
في الثالث واعرب المستغاث لان الفاء حرف الجر
غير واقع في الكلام قال وفي الصفة المفردة الرفع
والنصب نحو يا زيد الظريفُ والظريفَ وفي المضافة
النصب لا غير نحو يا زيدُ صاحبَ عمرٍو اقول صفة المنا
المنادى المفرد المعرفة اذا كانت مفردة اي غير مضافة
يجوز فيها الرفع والنصب نحو يا زيد الظريفُ والظريـ
والظريفَ لان المنادى المفرد المعرفة مبني يشبه
المعرب اما بنائه فظاهر واما يشبهه بالمعرب
فلعروض حركته كحركة المعرب فباعتبار بنائه يجوز
في صفته النصب لان صفة المبني انما تتبعه في
المحل ومحله النصب كما ذكرناه وباعتبار
شبهه بالمعرب يجوز في صفته الرفع لان صفة
المعرب انما تتبعه في اللفظ واما في الصفة المضافة

فانما يجوز النصب لا غير نحو يا زيد صحب عمرو
لان المنادى المضاف مع قربه من حرف النداء لا يجوز
فيه غير النصب فصفة المضافة يكون كذلك بل هو
بطريق الاولى لبعدها منه قال واذا وصفت
المنادى بابن نظر فيه فان وقع بين العلمين فتح
المنادى كقولك يا زيد بن عمرو والا فالضم واجب
نحو يا زيد بن اخي ويا رجل ابن زيد اقول واذا وصفت
المنادى بلفظ ابن نظر فيه فان وقع الابن بين العلمين
اى يكون قبله وبعده علم فتح المنادى اى بني على
الفتح اختيارا مع جواز الضم كقولك يا زيد بن
عمرو وان لم يقع بين العلمين فضم المنادى اى
مبنى على الضم وجوبا وذلك بان لا يكون له بعده
علما نحو يا زيد بن اخي او لا يكون قبله علما نحو يا رجل
بن زيد او لا يكون قبله ولا بعده علم نحو يا رجل

ابن اخي وانما لم يذكره المص صريحا لانه يعلم مما ذكره
لانه يعلم مما ذكره لانه ان انتفاء العلمية في
احد الطرفين اذا كان موجبا للضم ففي كلا
الطرفين بطريق الاولى وانما فعلوا ذلك لان
وصف المنادى بابن بين العلمين كثير في كلام
العرب والفتح خفيف والكثرة تستدعي الخفة وذلك
فيه الوصف بابن بين العلمين فان الوصف بغير ابن او
بابن غير واقع بين العلمين غير كثير في كلامهم وحكم ابنة
كحكم ابن في ذلك نحو يا هند بنة زيد ويا هند بنة اخي ويا
امراة بنة عاصم ويا امراة بنة اخ قال وليس في
يا ايها الرجل الا الرفع اقول لما ذكر جواز الرفع والنصب
في صفة المنادى المفرد المعرفة اذا كانت مفردة
اراد ان يذكر ان ايا اذا وقع منادى يكون لجلا
ذلك فان اي صفته وان كانت مفردة لا يجوز

فيها الا الرفع فلذلك قال وليس في يا ايها الرجل
الا الرفع يعني في الرجل وذلك لان المقصود با
بالنداء ههنا هو الرجل الا انهم لما كرهوا
الجمع بين حرفي التعريف اعني اللام وحرف
النداء اتى بلفظة اي لتفصل بينهما وجعلوها
منادى ثم حملوا الرجل عليها والزموه نعته ليدل
على انه هو المقصود بالنداء قال ويحذف
النداء من العلم المضموم والمضاف اقول مثال الاول
قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ومثال الثاني
قوله تعالى فاطر السموات والارض اي يا يوسف
يوسف ويا فاطر وانما جاز الحذف منهما
لان العلم المضموم كثير الاستعمال والمضاف
قد طال بالاضافة فناسبهما التخفيف وقد
يحذف ايضا من اي ومن كقول الخطيب

ايها الناس ومن لا يزال محسنا احسن الي والتقدير يا ايها
الناس ويا من لا يزال محسنا احسن والمراد بمن هو الله
تعالى قال ومن خصائص المنادى الترخيم اذا كان
علما غير مضاف زائدا على ثلثة احرف نحو يا حار ويا
عثم ويا اسم ويا منص اقول لما ذكر المنادى
اراد ان يذكر بعض خصائصه ومنها التر
الترخيم وهو حذف شيء في آخر المنادى للتخفيف
وللمنادى انما يرخم اذا كان علما لانه لو لم يكن
علما لم يعلم انه حذف منه شيء او لا ويشترط
ان يكون غير مضاف لانه لو كان مضافا فلا يخ
اما ان يحذف فيه من آخر المضاف او من آخر
المضاف اليه والاول باطل لان تمام المضاف
بالمضاف اليه فهو كالوسط والثاني كذلك

لانه ليس باخر المنادى ويشترط ايضا ان يكون زائدا
على ثلثة احرف لان الثلاثى لو رخم لبقى على حرفين
وذلك غير جائز ومثاله يا حار فى حارث ويا اسم
فى يا اسماء ويا عثم فى عثمان ويا منص فى يا منصور
واعلم ان العلمية والزيادة على ثلثة احرف انما
يشترط فى المنادى الذى لا يكون فيه تاء التانيث
واما اذا كان فيه تاء التانيث فيجوز الترخيم
وان لم يكون علما ولا زائدا على ثلثة احرف نحو
يا عاذل ويا ثب فى عاذلة وثبة ويعلم من قوله
غير مضاف ان المركب الغير الاضافى قد يرخم فيقال
يا بعل فى بعلبك ولا يرخم المستغاث لان
تطويل الصوت فيه مطلوب والحذف ينا
فيه فصل والمفعول فيه وهو الظرفان فالزمان

ينصب كله نحو اتيته اليوم وبكرة وذات ليلة
والمكان لا ينصب منه الا المبهم نحو قمت امامك
ولا بد للمحدود من فى نحو صليت فى المسجد اقول الضرب
الثالث من ضروب المفاعيل المفعول فيه وهو الظرف فان
يعنى ظرفى الزمان والمكان ويسمى الظرف مفعول فيه
لوقوع فعل الفاعل فيه وظرف الزمان ينصب
كله اى محدوده المعنى معينه نحو اتيته اليوم
ومبهمه نحو اتيته بكرة وذات ليلة اى ليلة
وذات زائدة ويجوز ان يكون بمعنى صاحبة اى
فى ساعة هى صاحبة هذا اللفظ وهى ليلة
وظرف المكان لا ينصب منه الا المبهم نحو قمت
امامك ولا بد لظرف المكان المحدود من فى نحو
صليت فى المسجد فلا يقال صليت المسجد وانما ينصب
الفعل المعين من الزمان دون المكان لانه يدل

على الزمان المعين كضرب فانه يدل على
الزمان الماضي ولا يدل على المكان المبهم هو
الجهات الست وهو فوق وتحت وامام وخلف
ويمين وشمال والمكان المعين نحو المسجد والدار
والسوق فصل والمفعول معه نحو ما صنعت واباك
وما شانك وزيدا ولا بد له من عامل وهو اما فعل
او معناه اقول الضرب الرابع من ضروب المفاعيل
المفعول معه وهو ما وقع بعد واو بمعنى مع
ولذلك يسمى بالمفعول معه نحو ما صنعت
واباك اي مع ابيك وما شانك وزيدا اي
مع زيد ولا بد له للمفعول معه من عامل يعمل
فيه وهو اما فعل كالمثال الاول او معنى فعل
كالمثال الثاني لان معنى ما شانك وزيدا ما تصنع
تصنع مع زيد ولذلك مثل بمثالين فصل

والمفعول له نحو ضربته تاديبا وكذلك كل
ما كان علة للفعل اقول الضرب الخامس من ضروب
المفاعيل المفعول له وهو ما فعل الفاعل فعله لا
جله ولذلك يسمى بالمفعول له نحو ضربته تاديبا له
اي لتاديبه وكذلك كل شيء كان علة للفعل
فانه يكون مفعولا له كالشمس في قولك جئتك للشمس
فصل والملحق به سبعة اضرب الحال وهي بيان هيئة
الفاعل او المفعول به نحو ضربت زيدا قائما اقول لما فرغ
من الاصل في المنصوبات اعني المفاعيل شرع
في الملحق بالاصل وهي سبعة اضرب الضرب الاول
منها الحال وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول به
نحو ضربت زيدا قائما فان قائما حال اما من التاء
والمعنى ضربت حال كوني على هيئة القيام زيدا
او من زيد والمعنى ضربت زيدا حال كونه على

هيئة القيام وامّا فى الفاعل والمفعول به نحو ضربت
زيدًا قائمين و انما الحق الحال بالمفاعيل لانها زائد
فى الكلام كالمفعول قال وحقها التنكير وحق
ذى الحال التعريف وان تقدمت الحال عليه جاز
تنكيره نحو جائنى راكبًا رجل اقول حق الحال ان تكون
نكرة لانها لو كانت معرفة لاشتبه بالصفة فى
مثل ضربت زيدًا الراكب وحق ذى الحال ان تكون معرفة
لانه لو كان نكرة لاشتبه بها ايضًا فى مثل
ضربت رجلًا قائمًا فان تقدمت الحال على ذى الحال
جاز تنكير ذى الحال نحو راكبًا رجل لعدم الالتباس
ح فان الصفة لا تتقدم على الموصوف واعلم
انه لا بد للحال من عامل وهو اما فعل كما
مر او شبه فعل نحو زيد ضارب عمرًا قائمًا او
معنى فعل نحو هذا عمرو منطلقًا فان معناه اشير

عمرًا منطلقًا وقد يحذف العامل اذا دل
عليه قرينة كقولك للمرتحل راشدًا مهديًا
اى اذهب قال والتمييز هو رفع الابهام عن
الجملة فى قولك طاب زيد نفسًا وعن المفرد
فى قولك عندى راقود خلًا ومنوان سمنًا و
عشرون درهمًا وملؤه عسلًا اقول الضرب الثانى
من ضروب الملحق بالاصل التمييز وانما الحق به كما
مر فى الحال والتمييز رفع الابهام اما عن الجملة
نحو قولك طاب زيد نفسًا فان طاب زيد
كلام تام لا ابهام فى طرفيه الا ان نسبة
الطيب اليه مبهمة فانها تحتمل ان يكون الى زيد
والى ما يتعلق به من النفس او القلب او غير ذلك
ونفسًا يرفع ذلك الابهام ويميز ما هو المنسوب
اليه فى الحقيقة عن غيره فالمعنى طاب نفس زيد

وانما عدل عن تلك العبارة الى هذه للتاكيد و
والمبالغة فان ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا اوقع
في النفوس من ان يفسر اولا فالتميز فعل المتكلم في
الحقيقة لكن سمي الاسم الذي يرفع الابهام
به تميزا على المجاز واما عن المفرد والمراد بالمفرد
كل اسم تم بالتنوين نحو عندي راقود خلا اي
دن طويل الاسفل مقير الداخل خلا او بنون التثنية
نحو عندي منوان سمنا او بنون شبه الجمع
نحو عندي عشرون درهما او بالاضافة نحو ملؤه
عسلا اي ملؤ الاناء عسلا فان راقودا او
ومنوان وعشرون وملؤه مبهمة تحتمل اشياء
مختلفة وخلا وسمنا ودرهما وعسلا يرفع ذلك
الابهام ويميز المقصود عن غيره ولا بد للتميز
من عامل وهو اما فعل نحو طاب زيد نفسا واما

اسم نحو عشرون والتميز لا يتقدم على عامله ان كان
الاسم بالاتفاق لضعف الاسم في العمل فلا يقال
درهما عشرون وفي تقديمه على عامله الفعل
خلاف فبعض جوزه لقوة الفعل في العمل متمسكا
لقول الشاعر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب فان نفسا
قد تقدم على تطيب والمختار عدم الجواز لان
الفعل وان كان قويا في العمل فان المانع من
التقديم عليه موجود وهو ان التميز في الحقيقة
فاعل كما ذكرنا والفاعل لا يتقدم على الفعل
والجواب عن البيت ان الرواية الفصيحة وما كاد
نفسي على ان نفسي اسم كاد وتطيب خبره قال
والمستثنى بالا بعد كلام موجب نحو جاني القوم
الا زيدا او بعد كلام غير موجب نحو ما جاني احد

كلمتنا الا زيدا وان كان الفصيح هو البدل قوله
الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول المستثنى
وانما الحق به لانه اما فضلة في الكلام او مفعول
في الحقيقة كما سيجيئ والمستثنى اما بالا
او بغير الا والثاني اما بما عدا او بما خلا وليس
ولا يكون نحو جائني القوم ما عدا زيدا وما خلا
زيدا او ليس زيدا ولا يكون زيدا وذلك
واجب النصب لان هو هذه الكلمات
افعال اضمر فاعلوها والتقدير ما عدا
وما خلا وليس ولا يكون بعضهم زيدا واما
بغير وسوى وسواء نحو جائني القوم غير زيد
وسوا زيد وسواء زيد وذلك واجب
الجر لانه مضاف اليه واما بحاشا وعداء
وخلا ولا سيما نحو جائني القوم حاشا زيدا

كل/ حاشا لا سيما

وخلا زيدا وعدا زيد او لا سيما زيد او هذا
يجوز فيه انواع الاعراب اما في حاشا وعدا وخلا
فالرفع على الفاعلية بناء على انها افعال لازمة
والنصب على المفعولية بناء على انها قد
استعملت متعدية يقال حاشاك وعداك
وخلاك اي يجاوزك والجر على انها حروف الجر
واما في لا سيما فالرفع على انه مركب من لا وسي
وما وسي بمعنى المثل واصله سوي سكن
الواو فقلبت الواو ياء وادغمت ويكون ما بمعنى
شيء اضيف اليه سي فيكون زيد مرفوعا على
انه خبر مبتدا محذوف والتقدير لا مثل شيء
هو زيد والنصب على ان لا سيما كلمة
واحدة بمعنى الا فما بعدها مستثنى والجر على ان
ما زائدة وسي مضاف الى زيد والاول اعني

المثنى بالا اما متصل وهو المخرج من متعدد بالا
اومنقطع وهو مذكور بعد الا غير مخرج عنه
والمتصل اما مقدم على المثنى منه اعنى ذلك
المتعدد او موخر عنه والموخر اما بعد كلام مو
جب اى غير منفى او بعد كلام غير موجب اى منفى
فهذه اربعة اقسام المثنى المتصل الموخر بعد
كلام موجب والمثنى المتصل الموخر بعد كلام منفى
والمثنى المتصل المقدم والمثنى المنقطع ثلثة منها
واجب النصب وواحد يختار رفعه وقوله وا
والمثنى عطف على قوله والتميز والتقدير الملحق به
سبعة اضرب الحال والتميز والمثنى والمعنى ان
المثنى المتصل الموخر بعد كلام موجب نحو جاءني
القوم الا زيدا يجب نصبه فقوله بالا احتراز عن
المثنى بحاشا وغيره مما يجوز فيه غير النصب

وقوله بعد كلام موجب احتراز عن القسم الثاني الذي
اشار اليه بقوله او بعد كلام غير موجب نحو ما جاءني احد
الا زيدا او بتنبه بقوله ولذا كان الفصيح هو البدل
على جواز النصب فيه مع ان الفصيح هو البدل الرفع
على البدلية من احد وانما قلنا ان المعنى المثنى
المتصل الموخر لدلالة قوله بعد هذا والمثنى
المقدم والمثنى المنقطع على ذلك وانما لم يجز
الرفع فى الاول على البدلية لان المبدل منه فى
حكم السقوط كما سيجئ فلو رفع الاول على
البدلية لصار التقدير جاءني الا زيد فيلزم مجئ جميع
العالم سوى زيد وذلك محال بخلاف الثاني فانه
يستقيم ذلك فيه اذ تقديره ما جاءني الا زيد
والمعنى ما جاءني من العالم سوى زيد وذلك ممكن
قال والمثنى المقدم نحو ما جاءني الا زيدا احد والمثنى

ومستثنى منقطع
واجب النصب بمفعول

المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا اقول هو وهذا
هو القسم الثالث والرابع فلا يجوز فيهما البدل
اما في الاول فلعدم جواز تقديم البدل على المبدل
منه واما في الثاني فلعدم الجنسية بين حمار
واحد وانما اتى بمثالين في المنفي ليعلم ان امتناع
البدل في موجبهما بالطريق الاولى لانه اذا كان تقدم
المستثنى وانقطاعه مانعين من البدلية مع النفي
الذي هو شرطها فمع الايجاب يكون اولى قال
وحكم غير كحكم الاسم الواقع بعد الا فتقول جاءني القوم
غير زيد وجاءني احد غير زيد وغير زيد اقول قد عرفت
ان المستثنى بغير واجب الجر واما نفس غير فحكمه
حكم الاسم الواقع بعد الا في كل موضع
كان المستثنى بالا واجب النصب يكون غير واجب
النصب ايضا وحيثما كان جائز النصب يكون

على المستثنى منه

بالطريق

غير كذلك فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب
كما قلت جاءني القوم الا زيدا وتقول ما
جاءني احد غير زيد وغير زيد بالنصب
والرفع ايضا كما قلت ما جاءني احد
الا زيدا والا زيد وتقول ما جاءني غير زيد
احد بالنصب كما قلت ما جاءني الا
زيدا احد وتقول ما جاءني احد غير حمار با
لنصب ايضا كما قلت ما جاءني احد الا
حمارا قال والخبر في باب كان نحو كان زيد
منطلقا اقول الضرب الرابع من ضروب الملحق
بالمفعول الخبر في باب كان اي المنصوب بكان
واخواتها اعني الافعال الناقصة نحو منطلقا
في كان زيد منطلقا وانما الحق بالمفعول لمجيئه
بعد الفعل والفاعل كالمفعول قال والاسم

فاعل زيد
اسم

في باب ان لحوان زيدا قائم اقول الضرب الخا
مس من ضروب الملحق بالمفعول الاسم في باب
ان اي المنصوب بالحروف المشبهة بالفعل نحو
زيدًا في ان زيدًا قائم وانما الحق بالمفعول لان
كلا من هذه الحروف متضمنة لمعنى الفعل كما
سيجيء فاسماءها مفاعيل في الحقيقة قال
واسم لا لنفي الجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل عندك او مضارعا له نحو لا خيرا منك
عندنا اقول الضرب السادس من ضروب ه
الملحق بالمفعول اسم لا لنفي الجنس اذا كان مضافا
نحو غلام في لا غلام رجل عندك او مضارعا
له اي مشابها للمضاف نحو لا خيرا منك عندنا
وانما الحق بالمفعول لان لا بمعنى النفي فما بعدها
في معنى المفعول قال واما المفرد فمفتوح نحو لا

غلام لك اقول اسم لا لنفي الجنس انما يكون
منصوبا اذا كان مضافا او مضارعا له كما
مر واما المفرد اعني غير المضاف والمضارع
له فمفتوح اي يجب ان يبنى على الفتح نحو لا غلام لك
اما البناء فلانه جواب عن سوال مقدر كان سائلا
قال هل من غلام لي عندك فقيل في جوابه لا
غلام لنا عندنا وكان من الواجب ان يقال لا
من غلام لك عندنا بزيادة من ليطابق الجواب
السوال لكنهم حذفوها من الجواب بقرينة السوال
فيتضمنها الجواب واحتاج اليها فاشبه بذلك
الحروف واما البناء على الحركة فللفرق بين البناء
اللازم والعارض واما البناء على الفتح فللخفة
وقد يحذف اسم لا اذا كان معلوما نحو لا عليك
اي لا باس عليك قال وخبر ما ولا المشبهتين بليس

وهو اللغة الحجازية والتميمية رفعهما على الا
بتداء اقول الضرب السابع من ضروب الملحق
بالمفعول خبر ما ولا بمعنى ليس اى المنصوب
بهما نحو ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك
وهى اى اللغة [illegible] اعنى النصب بما ولا اللغة
الحجازية واللغة التميمية رفعهما على الابتداء
اى رفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا بمعنى
ليس على ان الاول مبتداء والثانى خبره
ودليل الحجازية قوله تعالى ما هذا بشرا او ما
هن امهاتهم ودليل التميمية دخولهما على
القبيلين اعنى الاسماء والافعال فان العامل
يجب ان يختص باحدهما قال واذا
تقدم الخبر او انتقض النفى بالا فالرفع لازم
نحو ما منطلق زيد وما زيد الا منطلق اقول

اذا تقدم خبر ما ولا على اسمهما او انتقض نفيهما
بالا اى بطل عملهما بان يقع خبرهما بعد الا فالرفع لازم
نحو ما منطلق زيد وما زيد الا منطلق ولا يجوز
نصب منطلق لان ما ولا انما عملتا بمشابهته
ليس من جهة النفى فيبطل عملها بتقدم الخبر
لضعفهما فى العمل وكذا انتقاض نفيهما بالا لانتفاء
وجه الشبه بينهما وبين ليس ح وكذلك تبطل
عملها بزيادة ان معها نحو ما ان زيد منطلق
للضعف قال المجرورات على ضربين مجرور
بالاضافة ومجرور بحرف الجر كقولك غلام
زيد وسرت من البصرة الى الكوفة اقول لما
فرغ من القسم الثانى من اقسام المعرب وهو المنصوبات
شرع فى القسم الثالث اعنى المجرورات فقال
ما قال وقوله مجرور بالاضافة مجمل لا يعلم منه

بحث المجرورات

ان العامل في المضاف اليه هو المضاف او حرف
الجر المقدرة او كلاهما ولكل قائل قال والاضافة
على ضربين معنوية وهو هي التي بمعنى اللام او
بمعنى من كقولك غلام زيد وخاتم فضة
اقول الاضافة بمعنى اللام انما يكون اذا لم
يكن المضاف اليه جنس المضاف ولا ظرفه نحو
غلام زيد اي غلام لزيد وبمعنى من انما يكون
اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة وقد يكون بمعنى
في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرف المضاف
نحو ضرب اليوم اي ضرب في اليوم كقوله تعالى
بل مكر الليل والنهار اي بل مكركم في الليل و
والنهار ولم يتعرض لها لقلتها قال ولفظية
وهي الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله نحو ضارب

زيد او الصفة المشبهة الى فاعلها كقولك
حسن الوجه اقول يعني المراد بالمفعول المفعول
الذي لو لم يكن مجرورا بالاضافة لكان منصوبا
على المفعولية وذلك انما يكون اذا كان اسم
الفاعل عاملا بان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
نحو زيد ضارب عمرو الآن او غدا فان عمرا ههنا
لو لم يكن مجرورا بالاضافة لكان منصوبا على
المفعولية واما اذا لم يكن عاملا بان كان بمعنى
الماضي نحو زيد ضارب عمرو امس فلا يكون
اضافة لفظية بل معنوية لان اسم الفاعل
لا يعمل النصب بمعنى الماضي كما سيجيء
ومن الاضافة اللفظية اضافة اسم المفعول
الى معموله نحو زيد معمور الدار ذكره المص في
المفصل قال ولا بد في المعنوية من تجريد

المضاف من التعريف قول ولابد من ان يكون المضاف
في الاضافة المعنوية نكرة لان الغرض منها اما
تعريف المضاف وذلك اذا كان المضاف اليه
معرفة او تخصيصه وذلك اذا كان نكرة فا
لمضاف ان كان معرفة فاما ان يضاف الى
معرفة او الى نكرة والاول يستلزم اجتماع
التعريفين تعريف الذاتي والمكتسب من
المضاف اليه والثاني يستلزم تخصيص الاخص
بالاعم وهو محال فلا يقال الغلام زيد ولا
الخاتم فضة ولا الضرب اليوم والكوفيون جو
جوزوا ذلك في الاسماء العدد نحو الثلثة الا
ثواب والخمسة الدراهم وهو ضعيف لخروجه
عن القياس واستعمال الفصحاء قال وتقول
في اللفظية الضاربا زيد والضاربوا زيد

والضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد
اقول انما اشترط تجريد المضاف عن التعريف في
الاضافة المعنوية اراد ان يذكر انه لا يشترط في
اللفظية لان الغرض منها التخفيف وهو يحصل
مع تعريف المضاف وتنكيره فتقول الضاربا زيد
والضاربوا زيد لحصول التخفيف فيه لحذف
النون وتقول ايضا الضارب الرجل لانه يشبه
قولنا الحسن الوجه من حيث ان المضاف
في الصورتين صفة معرفة باللام والمضاف اليه
معرف باللام ايضا ولا يجوز ان يقال الضارب
زيد لانتفاء هذه المشابهة مع عدم التخفيف
وانما جاز الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه
فحذف الضمير وجيء باللام ففيه نوع تخفيف
قال والمعنوية تعرف كل مضاف الى المعرفة

وان لم يحذف منه شيء

الا نحو غير وشبه ومثل تقول مررت برجل غيرك
ومثلك وشبهك اقول الاضافة المعنوية
تجعل كل مضاف الى المعرفة معرفة نحو
غلام زيد فان غلاما قبل الاضافة نكرة عامة
وبعدها يصير معرفة خاصة الا نحو غير ومثل
وشبه من الاسماء التي توغلت في الابهام فانها
لا تصير معرفة بالاضافة الى المعرفة لانها لا تختص
بسببها فانك تقول جاءني رجل غير زيد لم تعلم
ان من هو غير زيد اي رجل من الرجال والدليل
على ان هذه الاسماء لا تصير معرفة بالاضافة
الى المعرفة لانها تقع صفة للنكرة مع وجود
هذه الاضافة فانك تقول مررت برجل غيرك
ومثلك وشبهك قال وقد يحذف المضاف
ويقام المضاف اليه مقامه كما قوله تعالى

واسئل

واسئل القرية اقول يجوز ان يحذف المضاف
ويقام المضاف اليه مقامه اي يعرب باعرابه
اذا دل عليه قرينة كما في قوله تعالى واسئل
القرية فان قوله تعالى واسئل القرية يدل على ان الم
القصد بواسئل اهل القرية لان السؤال عن القرية
غير معقول واما اذا لم يدل عليه قرينة فلا
يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
فلا يقال رايت هندا اذا كان المراد غلام هند

مبحث التوابع

قال والتوابع خمسة التاكيد نحو جاءني
زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم
اجمعون ولا تؤكد النكرات اقول لما فرغ من مباحث
المعرب شرع في توابعه وهي خمسة اقسام الاول
التاكيد وهو على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير
اللفظ الاول بعينه او بمرادفه ويجري ذلك في الاسم

نحو جاء زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي
الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي الجملة نحو قام زيد
قام زيد وفي الضمير نحو ما جاءني الا انت انت ومررت
بك انت والمعنوي انما يكون بالفاظ مخصوصة
وهي النفس والعين وكلا وكلتا وكل واجمع
واكتع وابتع وابصع فالاولان اعني النفس والعين
يؤكد بهما المفرد والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث
وتميز بين نوع ونوع آخر باختلاف صيغتهما وضميرهما
نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهند نفسها و
عينها والزيدان والهندان انفسهما واعينهما
والزيدون انفسهم واعينهم والهندات انفسهن وا
عينهن وانما جمعت الصيغة في المثنى لانها مضافة
الى ضمير التثنية والمثنى اذا اضيف الى مثله يجوز ان يجمع للامن
عن اللبس كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما والثالث

سورة التحريم

والرابع

والرابع اعني كلا وكلتا لا يؤكد بهما الا المثنى اعني المفرد
والمجموع من المذكر والمؤنث ويميز في كل باب
باختلاف الضمير نحو اشتريت العبد كله والجارية
كلها وجاءني القوم كلهم والنسوة كلهن وفي البواقي
باختلاف الصيغة نحو اشتريت العبد اجمع اكتع ابتع
ابصع والجارية جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءني القوم
كلهم اجمعون اكتعون وابتعون ابصعون والنسوة جمع
كتع بتع بصع وانما لم يذكر المصنف التاكيد
اللفظي لان التاكيد الحقيقي هو المعنوي وانما ذكر
من الالفاظ المعنوي للاختصار فاكتفى بالنفس عن
العين لاشتراكهما في جميع الاحكام وبكلا عن كلتا
لاشتراكهما في التاكيد التثنية وذكر كلا لاختصاصه با
ختلاف الضمير من بين اخواته واكتفى باجمعين عن بقية
الالفاظ لاشتراكهما في تمام الاحكام ايضا قوله لا تؤكد

فيقال جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما والبواقي انما يؤكد بها غير المثنى

وهو اجمع وتوابعه

بعضها

النكرات يعني بالتاكيد المعنوي لان البحث فيه
وبسببه ان هذه الالفاظ معرفة فلو وقعت تاكيد
للنكرات لتناقض الكلام المؤكد ح يقتضي العموم
والمؤكد يقتضي الخصوص واعلم ان اكتع وتبع
وابصع كلها بمعنى اجمع وانها لا تذكر
بدون اجمع الا على ضعف ولا تتقدم عليه و
وفائدة التاكيد امن المتكلم عن فوات مقصوده
اما في اللفظي فلانه اذا قال جاءني زيد مثلا في اللفظي
فربما لا يسمعه المخاطب اول مرة فيفوت مقصوده
واذا اكده امن عن ذلك واما في المعنوي فلانه
اذا قال مررت بزيد مثلا فربما يتوهم السامع انه
غلام بمنزلة زيد وقال مررت بزيد مجازا فاذا اكده
بنفسه يعلم انه اراد الحقيقة لا المجاز ويحصل
المقصود قال والصفة نحو جاءني رجل ضارب

ومضروب وكريم وهاشمي وعدل وذو مال
اقول الثاني من التوابع الصفة ويقال لها
الوصف والنعت وهو اما مشتق او في معناه
والمشتق اما اسم فاعل نحو رجل ضارب او اسم
مفعول نحو رجل مضروب او الصفة المشبهة نحو
رجل كريم واما في معنى المشتق اما مفرد او
مركب والمركب اما اضافي او غيره والمركب الغير الا
ضافي نحو رجل هاشمي اي منسوب الى هاشم
والمفرد نحو رجل عدل اي عادل والمركب الاضافي
نحو رجل ذو مال اي متمول وفائدة الصفة في
المعارف التوضيح نحو جاءني زيد الظريف وفي النكرات
التخصيص نحو جاءني رجل عالم قال وتوصف النكرة
بالجملة نحو مررت برجل وجهه حسن ورايت
رجلا اعجبني كرمه اقول يجوز وصف النكرة

بالجملة الاسمية نحو مررت برجل وجهه حسن
فان وجهه حسن مبتدأ وخبر صفة لرجل والجملة
او الفعلية نحو رأيت رجلا اعجبني كرمه فان اعجبني
كرمه فعل وفاعل ومفعول صفة لرجل ويشترط
ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
لان الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف واعلم ان تعرض
المصنف لذلك اعتمادا على المثال ولا يجوز وصف
المعارف بالجمل لان الجمل نكرات والصفة يجب
ان توافق الموصوف في التعريف ولا بد في الجملة الواقعة صفة
من ضمير يرجع الى الموصوف كهاء وجهه وكرمه قال
والصفة توافق الموصوف في اعرابه وافراده وتثنيته
وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتانيثه اقول
الصفة اما فعل الموصوف او فعل سببه والثاني يجيء
والاول يجب ان توافق الموصوف في عشرة اشياء

وهي

او الشرطية نحو مررت برجل ان قام ابوه قمت

او الظرفية نحو مررت برجل في الدار ابوه

والتنكير

وهي التي ذكرت اي اذا وجد شيء منها في الموصوف
يجب ان يوجد في الصفة ايضا وهذه العشرة
بعضها ممكن الاجتماع وبعضها غير ممكن الاجتماع
اما الثاني فكالاعراب الثلثة فانه لا يمكن ان
تجمع بعضها مع البعض الاخر وكالافراد والتثنية
والجمع فانه لا يمكن ايضا ان تجمع بعض هذه الثلثة
مع بعض اخر وكالتعريف والتنكير والتذكير
والتانيث فانه لا يمكن ايضا ان يوجد الا واحد
من المتقابلين واما الاول اعني ممكن الاجتماع
فينتهي الى اربعة اقسام واحد من الاعراب وواحد من
الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من التذكير والتانيث نحو جاءني رجل عالم فان
الصفة والموصوف متوافقان في اربعة اشياء من
العشرة الاعراب والتنكير والافراد والتذكير

في الكتب

افراد وتثنية وجمع

[illegible]

ان يقال

ان يقال

واذا قيل رايت رجلا ومررت برجلٍ فالواجب عالمًا
او عالمٍ واذا قيل رجلان او رجال فالواجب العالم
عالمان او عالمون واذا قيل الرجل فالواجب العالم
واذا قيل امرأة فالواجب عالمة وعلى هذا القياس
قال ويوصف الشئ بفعل ما هو من سببه نحو مررت
برجل منيع جاره ورحب فناؤه ومؤدب خدامه
اقول هذا هو القسم الثاني من قسمي الصفة اعني
صفة الشئ بفعل مسببه اي يوصف الشئ
بفعل شئ آخر يكون ذلك الشئ اعني الشئ الثاني حاصلا
بسبب الشئ الاول نحو مررت برجل منيع جاره اي
مانع جاره ورحب اي واسع فناؤه ومؤدب
خدامه فان المنع والوسع والتاديب ليس شئ
منها فعل الرجل بل انما هي افعال جاره وفنائه و
خدامه الا ان الجار والفناء والخدام لما كان

متعلقا

متعلقًا به مضافا الى ضميره صار كل واحد من
الثلثة مسببا له لانه اذا تعلق شئ بشئ فالمتعلق
به يكون سببا للمتعلق فلذلك لا يقال مررت
برجل منيع جارك لانتفاء التعلق الحاصل بالاضافة
فلما كان كذلك نزل فعل المتعلق بمنزلة فعل المتعلق
به وجعل وصفا له فهو في اللفظ صفة المتعلق
به وفي المعنى صفة للمتعلق ولذلك وجب ان
توافق الموصوف اللفظي وهو المتعلق به في الاحكام
اللفظية اعني الخمسة الاول من العشرة وهي الاعراب
الثلث والتعريف والتنكير دون الاحكام المعنو
المعنوية اعني الخمسة الباقية فانه يوافق فيها المو
الموصوف المعنوي وهو المتعلق فيقال جاءني رجل
حسن غلامه وجاءني الرجل رايت رجلا
حسنا غلامه ومررت برجل حسن غلامه

وجاء الرجل الحسن غلامه ورايت الرجل الحسن غلامه ومررت
بالرجل الحسن غلامه فيوافق الوصف اعني حسنا
والحسن الموصوف اللفظي اعني رجلا والرجل في الاعراب
الثلث والتعريف والتنكير ولا يوافقه في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير بل يعتبر في حكمه في ذلك بالقياس
الى ما بعده فيكون حكمه كحكم الفعل مع فاعله
لان ما بعده فاعله فان كان مقتضيا للافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففعل به ذلك
نحو مررت برجل حسنة جاريته كما
سيجيء انشاء الله تعالى قال والبدل وهو على اربعة
اضرب بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك و
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه وبدل الا
شتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت
برجل حمار اقول الثالث من التوابع البدل وهو

على اربعة اضرب لانه ان كان البدل كل المبدل
منه فبدل الكل نحو رايت زيدا اخاك فان الاخ كل زيد
والا فان كان بعضه فبدل البعض نحو ضربت
زيدا راسه فان الراس بعض زيد والا فان كان
المبدل مشتملا عليه فبدل الاشتمال نحو سلب
ثوبه فان الثوب مشتمل على زيد والا فبدل الغلط
نحو مررت برجل حمار ويسمى بدل الغلط لوقوع
الغلط في مبدله فان القائل انما اراد ان يقول
مررت بحمار فغلط فقال برجل استدرك فقال بحمار
نحو بدل مما فيه الغلط وفائدة البدل دفع
اللبس فانك اذا قلت ضربت زيدا مثلا يحتمل ان
ضربت راسه او غير راسه واذا ذكرت راسه دفعت
اللبس وتحقيقه ان تذكر اسما ثم تذكر اسما آخر و
تجعل الاول في حكم الساقط ليحصل بيان لا

يحصل بدون ذلك ويجب ان يكون في بدل البعض
والاشتمال ضمير يرجع الى المبدل منه ليرتبط معا
كما عرفت في المثال قال وتبدل النكرة من المعرفة
وعلى العكس ويشترط في النكرة المبدل له ان تكون موصوفة
اقول يجوز ان تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة
فالبدل والمبدل منه اذا يكونان على اربعة اقسام
لانهما اما ان يكونا معرفتين نحو رايت زيدا اخاك
او نكرتين نحو رايت رجلا اخا لك او يكون البدل معرفة
والمبدل نكرة نحو رايت رجلا اخاك او على العكس نحو
قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ويشترط في هذا
القسم اعني في النكرة المبدل له من المعرفة ان يكون موصوفة
مثل ناصية فانها وصفت بكاذبة وذلك لان
الاصل في الكلام هو البدل فلو كان نكرة غير موصوفة
والمبدل منه معرفة لكان للفرع مزية على الاصل و

كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة صفت

اسم

يبدل الظاهر من المضمر وعلى العكس فيحصل بحسب ذلك
اربعة اقسام اخر وانا اذكر امثلة بدل الكل من
الكل كما في اقسام المعرفة والنكرة فعليك باستخراج
امثلة سائر الابدال فالظاهر قد عرفت والضمير من الضمير
نحو زيد ضربته اياه والظاهر من المضمر نحو زيدا ضربته
اخاك وعكسه نحو ضربت زيدا اياه قال وعطف
البيان هو ان تتبع المذكور باشهر اسميه لتحقيقه
نحو جاني اخوك زيد او ابو عبد الله زيد اقول الرابع
من التوابع عطف البيان وهو ان تتبع المذكور باشهر
اسميه اي ان تجعل اشهر اسميه تابعا له بان تذكره
بعده نحو جاني اخوك زيد وابو عبد الله زيد فان
هذا انما يقال لمن له الاخ واسمه ابو عبد الله
ويقال له ايضا فان كان زيد اشهر اسميه عند
الناس من الاخ او ابي عبد الله تكون تابعا بيانا للاول

من الظاهر

وان كان بالعكس فبالعكس نحو جاءني زيدٌ اخوك او
زيدٌ ابو عبد الله وهذا مذهب المصنف والآخرون
لا يفرقون بين ان يذكر الاشهر اولا او آخرا وفائدة
عطف البيان ايضاح المتبوع قال والعطف بالحرف
نحو جاءني زيدٌ وعمرٌو وحروف العطف تذكر في باب
الحرف انشاء الله تعالى اقول الخامس من التوابع العطف
بالحروف ويقال له النسق نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو
معطوف وزيد معطوف عليه وحروف العطف تذكر
في باب الحروف انشاء الله تعالى قال والمبني هو الذي
سكون آخره وحركته لا بعامل نحو كم وابنَ
وهؤلاء وحيث وامس وسكونه يسمى وقفا وحركته
فتحا وضما وكسرا اقول لما فرغ من توابع المعرب
شرع في المبني فقال المبني هو الذي سكون آخره
وحركته لا بعامل اي لا بسبب عامل نحو سكون كم

المبني

وحركات

وحركات اين وهؤلاء وحيث وامس فان
كل ذالك مما ليس بعامل وسكون آخر
المبني يسمى وقفا وحركاته فتحا وضما وكسرا
ومعنى المبني في اللغة المثبت ويسمى المبني
المصطلح مبنيا لثباته على حالة واحدة مع
اختلاف عامله قال وسبب بنائه منا
سبته غير المتمكن اقول سبب بناء المبني منا
سبته لغير المتمكن اعني الحروف والماضي والامر
بالصيغة نحو صه وافٍ ورويد فان صه يناسب
الحروف من حيث الصيغة واف يناسب الماضي من حيث
المعنى لان معناه تضجرت ورويد يناسب الامر
من حيث المعنى ايضا لانه بمعنى امهل قال
ومنه المضمرات وهي على ضربين متصل نحو اخوك
وضربكَ وضربكِ وداره وثوبي وثوبنا وضربنا

لغير
تضجرت بدل
وضربت وضربنا

وضربوا وضربن وكذلك المستكن في زيد ضرب
وافعل ونفعل وتفعل ويفعل ومنفصل
هو وهي وانا وانت ونحن واياك اقول بعض	م ايّانا م
المبني المضمرات وبنيت لمناسبة بعضها الحروف	بعض م
في الصيغه فحمل الباقي عليه والمضمرات على
ضربين متصلا اعني الذي لا يمكن ان يتلفظ	ضربٌ م
به وحده وهو اما مجرور بالاضافة مخاطب
نحو اخوك اخوكما اخوكم لخوك اخو
كما كن واما منصوب مخاطب نحو ضربك	اخوه
ضربكما ضربكم الخ او غائب نحو ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن او متكلم ضربني ضربنا
واما مجرور بحرف الجر مخاطب نحو مر بك مر بكما مر بكم
الخ او غائب نحو مر به مر بهما مر بهم ومتكلم نحو مر بي مر بنا
واما مجرور بالاضافة غائب نحو داره دارهما

دارهم

دارهم دارها دارهما دارهن واما مجرور بالا
ضافة متكلم نحو ثوبي وثوبنا واما مرفوع
بارز نحو ضربا وضربوا وضربتا وضربن ضربتما	وضربت م
ضربتم الخ وكذلك المستكن اي المستتر فانه ايضا
متصل كهو في زيد ضرب وانا في افعل ونحن	هند ضربت
في نفعل وانت في تفعل اذا كان مخاطبا و
هي فيه اذا كان غائبة وهو في يفعل ضرب
منفصلا اعني الذي يمكن ان يتلفظ به وحده
نحو هو هما هم الخ او متكلم نحو انا ونحن واياك ايا
كما الخ اياه اياهما اياهم الخ اياي ايانا	اسماء الاشارة
قال ومنه اسماء الاشارة نحو ذا وتا وتي	وتهي
وته وذي وذهي وذه واولاء اقول بعض	بالمد والقصر م
المبني اسماء الاشارة نحو ذا المفرد المذكر
العاقل وغيره وذان وذين لمثنى في الرفع

وغيره وتا ولى وتهى وته وذى وذهى وذه
للمفرد المؤنث العاقل وغيرها وتان وتين لمثناها
في الرفع وغيره ولاثنى غيرتا وذا واولاء بالمد و
والقصر لجمعهما وانما بنيت اسماء الاشارة لمنا
سبتها بالحرف اما من جهة الاحتياج الى المشار
اليه وذلك في الجميع واما من جهة ان وضع
بعضها كوضع الحروف فيحمل الباقي عليه **قال**
وتلحق باوايلها حرف التنبيه نحو هذا وهاتا
وهؤلاء ويتصل باواخرها كاف الخطاب
نحو ذاك وتالك واولائك **اقول** وتلحق باوايل
اسماء الاشارة حرف التنبيه اعنى ها التنبيه
المخاطب لئلا يفوت غرض المتكلم نحو هذا
وهذان وهذين وهاتان وهاتان وهاتين وهاتي
وهاته وهذى وهذه وهؤلاء ويتصل با

ولخر

واخر اسماء الاشارة كاف الخطاب ليعلم ان المخا
طب من اى جنس من المذكر والمؤنث والمفرد
وغيره نحو ذاك ذاكما ذاكم الخ وكذلك
ذانك وذينك وتينك واولائك واذا قيل
ذاك يكون الاشارة والخطاب كلاهما الى المفرد
المذكر واذا قيل ذانك يكون الاشارة
الى التثنية والخطاب بحاله واذا قيل ذاكما
ينعكس واذا قيل تاك يكون الاشارة الى المفرد
المؤنث والخطاب الى المفرد المذكر واذا قيل
ذاك بكسر الكاف ينعكس واذا عرفت ذلك
فقس الباقي عليه ويقال ذا للقريب وذالك
للبعيد وذاك للمتوسط **قال** ومنه الموصولات
نحو الذي والتي واللذان واللتان واللات واللواتي واللاي واللائي
وما ومن واى واية **اقول** بعض المبنى الموصولات

١٣٢

نحو الذی للمفرد المذکر العاقل وغیره وتثنیته
اللذان فی الرفع واللذین فی النصب والجر وجمعه
الذین فی الاحوال الثلثة والتی للمفرد المونث العاقل
وغیرها وتثنیتها اللتان واللتین وجمعها اللاتی
بالیاء الساکنة بعد التاء واللات بالتاء المکسورة
واللواتی بالتاء المکسورة بعد الواو واللاء بالهمزة
المکسورة واللای بالیاء المکسورة واللایی بالیا
یین وما بمعنی الذی او التی غیر العاقل غالبا
ومن بمعنی الذی والتی او الذین او اللواتی
عاقلا غالبا وای للمفرد المذکر وایة للمفرد
للمونث وانما بنیت الموصولات لاحتیاجها الی
الصلة کما سیجئ ومن الموصولات ذو بمعنی
الذی او التی فی لغة طی نحو جانی ذو قام وذو قامت
ای الذی قام والتی قامت وذا بعد ما ء الا

سفهامیة بمعنی الذی او التی نحو ماذا صنعت
ای ای الشی الذی او ایتها الشی التی صنعت والالف
واللام الزانیه والزانی ای التی زنت والذی زنی
والمص لم یذکر هذه الثلثة اختصارا علی ما
هو اکثر استعمالا قال والموصول ما لابد
له من جملة تقع صلة له نحو جانی الذی ابوه
منطلق او ذهب اخوه او من عرفته او ما طلبته
اقول الموصول اسم لابد له من جملة تقع تلك
الجملة صلة لذلك الاسم وتلك الجملة اما
اسمیة کابوه منطلق فی جانی الذی ابوه منطلق
واما فعلیة کذهب اخوه فی جانی الذی ذهب
اخوه وکعرفته فی جانی من عرفته وکطلبته
فی نحو جانی ما طلبته وانما احتاجت الموصولات
الی الصلة لانها مبهمة فی اصل وضعها ولذلك

نحو قوله تعالی ربنا ارنا الذین اضلانا من الجن والانس
بغیر الام موصولات الف لام
تلك الجملة
طلبته

بحث الاسما

بحث اسماء الافعال

سميت جميعهما ولابد لها من جملة توضحها وسميت
تلك الجملة صلة لاتصالها بالموصول وسميت
الموصولات موصولات لاتصال الصلة بها
وصلة الالف واللام لايكون الا اسم فاعل
او مفعول كما مر ولابد في الصلة من ضمير
يعود الى الموصول ليربط الصلة بالموصول ويسمى
عائدا كما عرفت وقد يحذف اذا كان
مفعولا كقوله تعالى والله يبسط الرزق لمن
يشاء اى لمن يشاؤه قال ومنه اسماء الافعال نحو
رويد وهلم شهداءكم وحيهل الثريد وهيهات
ذاك وشتان ما بينهما واف وصه ومه ودونك
وعليك اقول وبعض المبنى اسماء الافعال
اى اسماء الافعال اى اسماء بمعنى الافعال
وهي كثيرة والمصنف لم يذكر الا المشهورة

منها

منها اى من الاسماء الافعال وذلك اما بمعنى
الامر او الماضى او المضارع والذى بمعنى
الامر اما متعد او لازم والمتعدى اما مفرد
او مركب والمركب اما آخره كاف الخطاب
او غيرها والذى آخره كاف الخطاب اما اوله
اسم او حرف والذى آخره غير كاف الخطاب
اما حذف منه شئ بالتركيب او لا واللازم
اما مشتق منه فعل او لا والذى بمعنى
الماضى اما جوز في آخره غير الفتح او لا والذى
بمعنى المضارع لفظ واحد فهذه عشرة اقسام
الاول المتعدى المفرد الذى بمعنى الامر نحو
رويد زيدا اى امهله والثانى المتعدى المركب
الذى حذف منه شئ بمعنى الامر وآخره غير
كاف الخطاب هلم شهداءكم اى قربوهم

فانه مركب من هاء التنبيه بعد حذف
الفها مع لم الثالث المتعدي المركب
بالاحذف شيء الذي بمعنى الامر وآخره غير
كاف كهيل الثريد اي آتيه فانه مركب
من حي وهل والرابع الذي بمعنى الماضي
مع جواز غير الفتح في آخره كهيهات ذلك اي
بعد فانه يجوز في تائه الحركات الثلثه
الخامس الذي بمعنى الماضي بلا جواز غير الفتح
في آخره كشتان ما بينهما اي افترقا فانه
لا يجوز في نونه غير الفتح السادس الذي بمعنى
المضارع كاف اي انضجر السابع اللازم بمعنى
الامر بلا اشتقاق الفعل عنه كصه اي
اسكت الثامن اللازم الذي بمعنى الامر مع
اشتقاق الفعل عنه كمه اي كفف

قال

فانه يقال صهصهت به زيدا اي زجرته التا
سع المتعدي بمعنى الامر المركب الذي
آخره كاف واوله اسم كدونك زيدا
اي خذه العاشر المتعدي بمعنى الامر المركب
الذي آخره كاف واوله حرف كعليك
زيدا اي الزمه وانما بنيت اسماء الافعال
لان وضع بعضها كوضع الحروف وحمل
الباقي عليه قال ومنه بعض الظروف
نحو اذ واذا ومتى وقبل وبعد وايان اقول
بعض من المبني بعض الظروف وانما قيد بالبعض
لان اكثر الظروف معربة من المبني
ما ذكره المص وذلك نحو اذ وهي للماضي
وتقع بعدها الجملتان هي جملة الاسمية
والفعلية نحو اجلس اذ زيد جالس واذ جلس

زيد وانما بنيت لان وضعها وضع الحرف واذا
وهي للمستقبل ولا تقع بعدها الا الجملة
الفعلية على مذهب المصنف كقوله تعالى والليل
اذا يغشى وانما بنيت لاحتياجها الى الجملة التي
تضاف اليها ومتى وهي اما للاستفهام نحو متى
القتال او للشرطية نحو متى تاتني اكرمك وانما بنيت
لتضمنها همزة الاستفهام او ان الشرطية وايان
وهي للاستفهام نحو ايان يوم الدين وانما بنيت
لتضمنها همزة الاستفهام والجهات الست
اعني قبل وبعد وتحت ويمين ويسار
وشمال وما في معناها من نحو قدام وخلف
ووراء وامام واسفل وهي لا تخلو من ان تكون
مضافة او مقطوعة عن الاضافة فان كانت
مضافة كانت معربة اما منصوبة نحو

جئتك

جئتك قبل زيد او مجرورة نحو جئتك من قبل
زيد وان كانت مقطوعة فلا تخلو من ان يكون
المضاف اليه منويا او منسيا فان كان منسيا كانت
معربة ايضا كقول الشاعر فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
وان كان منويا كانت مبنية على الضم كقوله تعالى
لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل غلبة الفار
س على الروم ومن بعد غلبة الروم على الفار
س اما البناء فلاحتياجها الى المضاف اليه المنوي
واما الحركة فللفرق بين بناء اللازم والعارض
واما الضم فليخالف حركتها البنائية حركتها الا
عرابية ومنه ما لم يذكر المصنف وذلك
نحو الآن وحيث ولما وامس وقط وعوض و
مذ ومنذ وكيف وانى واين واي ولدى

وانما بني مذ ومنذ لكونهما اسمي ... حرفين في اللفظ

وعندي قال ومنه المركبات نحو عندي
خمسة عشر واتيك صباح مساء وهو جاري بيت
بيت ووقعوا في حيص بيص اقول وبعض المبني المر
كبات وهو كل اسم مركب من كلمتين ليست
بينهما نسبة فالمركبات كثيرة لكن للمصنف
لم يذكر الا اربعة امثلة والاصل فيها خمسة
وعشرة واتيك كل صباح ومساء ومن بيت
الى بيت اي ملاصقا وفي حيص وبيص اي في فتنة
شديدة نحو ومنها ما حذف ثم بني الجزآن من الجميع
اما الاول فلكونه بمنزلة اول الكلمة واما الثاني
فلتضمنه معنى الحرف المحذوف وانما بني على
الحركة كما مر من الفرق وعلى الفتح للخفة
واعلم ان الاعداد المركبة اعني احد عشر
الى تسعة عشر كلها كخمسة عشر في بناء الجزئين

الا

بين بناء اللازم والعارض

الا اثني عشر فان اوله معرب لشبهه بالمضاف
في حذف النون قال ومنه الكنايات نحو كم
مالك وعندي كذا درهما وكان من الامر
كيت كيت اقول وبعض المبني الكنايات وهي
ههنا الفاظ مبهمة عبر بها عن اشياء مفسرة
فكم لا يكون من الكنايات على هذا الا انها ليس
كذلك لكن لما كانت مثل كذا في العدد
اجريت مجريها واما بنيت كم لان وضعها
وضع الحروف وكذا لان اصلها ذا فزيدت
الكاف عليه وكيت كيت لانها كناية عن
الجملة المبنية واعلم ان كم اما استفها
مية او خبرية وعلى التقديرين لا بد لها من مميز
فمميز الاستفهامية منصوب مفرد نحو كم درهما
مالك ومميز الخبرية مجرور مفرد او مجموع

لانها وقعت موقع الجملة والجملة المبنية فما وقع موقعها ابقى مبنيا

هذين مبهمة

نحو كم رجل او رجال ضربت وقد يحذف المميز
اذا كان معلوما كما في الكتاب واصل
كيت كيت تبديل اليا فخففت وكذلك
ذيت ذيت ومعناهما بالفارسية چنين چنين
ولا يستعملان الا مكررتين ويجوز في تائهما
الحركات الثلث قال المثنى وهو ما الحقت
آخره الف او يا مفتوحة ما قبلها لمعنى
التثنية ونون مكسورة عوضا عن الحركة
والتنوين اقول لما فرغ المصنف من الصنف
الخامس شرع في الصنف السادس اعنى
المثنى وهو اسم لحقت في آخره الف او ياء
مفتوحة ما قبل تلك اليا لمعنى التثنية
ولحقت بعد الالف والياء نون مكسورة
حال كونها عوضا الحركة والتنوين اللتين

في المفرد نحو رجلان ورجلين فان الالف والياء فيهما
انما لحقتا لتدلا على معنى التثنية والنون انما لحقت
ليكون عوضا عن الحركة رجل وتنوينه وقوله ما شامل
لجميع الاسماء وقوله لحقت آخره الف او يا يخرج ما
لا يكون كذلك لكنه مسلم لمثل عثمان وحسين
وقوله لمعنى التثنية يخرج ذلك قال وتسقط النون
عند الاضافة نحو غلاما زيد والالف اذا لقيها ساكن
نحو غلاما الحسن وثوبا ابنك اقول اما سقوط النون فلكونه
بدلا عما يسقط عند الاضافة اعنى التنوين واما سقوط
الالف فلالتقاء الساكنين قال وما في آخره الف مقصورة
ان كان ثلاثيا رد الى اصله نحو عصوان و
رحيان اقول الاسم الذي في آخره الف مقصورة ان
كان ثلاثيا يجب ان يرد عند التثنية الى اصله اي يقلب
الفه واوا ان كان واويا وياء ان كان يائيا وذلك

لانه يجتمع عند التثنية الفان ولا يمكن حذف احديهما
لانه ح يلتبس المثنى بالمفرد عند الاضافة نحو عصا زيد
فيجب ان يحرك احديهما والتحريك انما يمكن بعد القلب
بحرف تقبل الحركة فاذا كان المقلوب ذا اصل فيكون القلب
به اولى **قال** وليس فيما جاوز الثلاثي الا الياء نحو اعشيان
وحبليان وحباريان ومصطفيان **اقول** وليس في كل
اسم مقصور يزيد على الثلاثة اذا اريد ان يثنى الا الياء اى
يجب ان تقلب الفه ياء لانها اخف من الواو ومزيد
الثلاثي ثقيل سواء كانت في اصله ياء او واوا نحو اعشيان
اعشيا ومصطفيان في اعشى وهو الذى لا يبصر با
لليل وفى مصطفى وهو مفعول من الاصطفاء او للتانيث
لا يبصر بالليل وفى مصطفى وهو مفعول من الاصطفى
او التانيث نحو حبليان في حبلى وهى الحاملة او لتكثير
الكلمة نحو حباريان في حبارى وهو طائر يقال له

خبر **قال** وان كان آخر الممدود الف التانيث
نيث كحمراء قلت حمراوان **اقول** اما القلب فلئلا يكون
علامة التانيث في وسط الكلمة واما الواو فلئلا
يجتمع ياآن بينهما الف في النصب والجر والحمراء تانيث
الاحمر **قال** وتقول في كساء ورداء وحرباء كساآن و
رداآن وحرباآن **اقول** اذا كانت الهمزة الممدودة بدلا
من حرف اصلي او اصلية او للالحاق تكون ثابتة
عند التثنية فتقول في كساء كساآن وكذلك البواقى
واصل كساء كساو ابدلت الواو بالهمزة فصار كساء
وهو بالفارسية كليم سياه والقراء العابد وهمزته
اصلية والحرباء دويبة تدور مع الشمس وهمزته للا
لحاق بجلاق وهو باطن الجفن **قال** المجموع على
ضربين مصحح وهو ما لحقت آخره واو مضموم ما قبلها
اوياء مكسور ما قبلها لمعنى الجمع ونون مفتوحة

بحث الجمع

عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد كمسلمون ومسلمين قوله
لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع
اعني المجموع وهو على ضربين لان بناء الواحد ان
كان سالما فيه فصحيح والا فمكسر والمصحح اسم لحقه
آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
للدلالة على معنى الجمع ولحقت بعد الواو والياء نون
مفتوحة حالكونها عوضا عن الحركة والتنوين اللتين
في المفرد وذلك كمسلمون ومسلمين فانهما مذكر والواو
والياء تدلان على معنى الجمع والنون عوض عن حركة مسلم
وتنوينه فقوله ما شامل لجميع الاسماء وقوله لحقت
آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها يخرج
ما لا يكون كذلك لكنه شامل لمثل مجنون ومسكين
وقوله لمعنى الجمع يخرج ذلك قال ويختص ذلك بمن يعلم
اقول ويختص جمع المذكر السالم بذوي العلم لانه اشرف

لصحة بناء الواحد فيه

المجموع وذوو العلم اشرف من غيره فاختص الاشرف
بالاشرف واعلم ان اللفظ الذي يراد ان يجمع جمع
المذكر السالم اما ان يكون اسما او صفة فان كان اسما
فشرطه ان يكون مذكرا علما عاقلا فلا يقال هندون
في هند لانتفاء التذكير ولا رجلون في رجل لانتفاء العا
العلمية ولا اعوجون في اعوج علم فرس لانتفاء العاقلية
وان كان صفة فشرطه ان يكون مذكرا عاقلا فلا يقال
مسلمون في مسلمة لانتفاء التذكير ولا كيتون في كيت لا
نتفاء العاقلية قال او الف وتاء في المؤنث ويكون مضمومة
في الرفع ومكسورة في النصب والجر كمسلمات وهندات اقول
لما ذكر المصحح من المذكر اراد ان يذكره للمؤنث فقال
او الف وتاء اي المصحح اسم لحقت آخره الف وتاء في جمع
المؤنث ويكون تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في
النصب والجر كمسلمات في الصفة وهندات في الاسم

واِنَّما كانت التاء مكسورة في النصب والجر لان جمع المؤنث
فرع لجمع المذكر وقد عرفت ان النصب في الجمع المذكر
محمول على الجر فلو لم يحمل في جمع المؤنث لزم للفرع
مزية على الاصل قال ومكسر وهو ما يتكسر فيه
بناء الواحد كرجال وافراس ويعم بذوي العلم وغيرهم
اقول لما فرغ من الجمع المصحح شرع في المكسر فقوله ومكسر عطف
على قوله مصحح اي المجموع مصحح كما مر ومكسر وهو
الذي يتكسر اي يتغير فيه بناء الواحد نحو رجال في رجل و
افراس في فرس فان بناء رجل وفرس قد تغير في الجمع ويعم
جمع المكسر بذوي العلم وغير ذوي العلم ولذلك مثل
بمثالين قال والمذكر والمؤنث من المصحح يستوي فيهما
بين لفظي النصب والجر تقول رايت المسلمين والمسلمات
ومررت بالمسلمين والمسلمات اقول قوله يستوي مبني
للمفعول من التسوية والقائم مقام فاعله فيهما وبين ظرف
لفظ

له والمعنى يجعل في المذكر والمؤنث لفظ النصب مساويا
للجر وهذا الكلام تكرار لان التسوية في المذكر
قد علمت في اول الكتاب وفي المؤنث قبيل هذا قال
والجمع للصحيح مذكره ومؤنثه للقلة وما كان من
المكسر على افعل وافعال وافعلة وفعلة فهو جمع
القلة وما عدا ذلك جمع الكثرة اقول الجمع اما جمع
قلة او جمع كثرة فجمع القلة ما يطلق على العشرة
فما دونها من غير قرينة ويطلق على ما فوق العشرة مع القرينة
وجمع الكثرة بخلاف ذلك والجمع للصحيح مذكره ومؤنثه
للقلة والذي يكون من الجمع المكسر على وزن افعل
كافلس وافعال كافراس وافعلة كاغلمة وفعلة كغلمة
جمع قلة ايضا وما عدا المذكور من المجموع جمع كثرة
فيقال في جمع القلة نحو عندي افلس من غير قرينة اذا كان
المراد عشرة فما دونها وعندي اثنا عشر افلسا

وافعلة سطر ١٢
افلس سطر ١٤

مع قرينة وهي اثنا عشر مثلا اذا كان المراد ما فوق العشرة
ويقال في جمع الكثرة على خلاف ذلك نحو عندي رجال من
غير قرينة اذا كان المراد ما فوق العشرة وعندي ثلثة رجال
اذا كان المراد ما دونها قال وما لم يجمع بالالف والتاء من
فعلة صحيح العين فالاسم منه متحرك العين في تمرة وتمرات
والصفة مبقات العين على سكونها نحو ضخمات
من الضخمة واما معتلها فعلى السكون كبيضات
وجوزات اقول اللفظ الذي يجمع بالالف والتاء مما هو
على وزن فعلة مع صحة عين الفعل فالاسم منه متحرك
العين اي يتحرك عين فعله في الجمع نحو تمرات بفتح
الميم في تمرة والصفة مبقات العين اي يبقى عين
فعلها على السكون نحو ضخمات بسكون الخاء في ضخمة وهي
الغليظة وذلك للفرق بين الاسم والصفة ولم يفعل با
لعكس لان الصفة ثقيلة فهي بالسكون اولى واما معتل

العين

العين من فعلة فعلى السكون اي يبقى عين فعله على
السكون وقت الجمع وان كان اسما واوا او ياء كبيضات
في بيضة وجوزات في جوزة وذلك للفرق بين
الصحيح والمعتل ولم يفعل بالعكس لان الخفة بالمعتل
اولى قال وفواعل يجمع عليه فاعل اذا كان اسما
نحو كواهل او صفة اذا كان بمعنى فاعلة نحو حوائض
وطوالق او فاعلة اسما او صفة نحو كواثب وضوارب
وقد شذ نحو فوارس اقول وزن فواعل مما يجمع عليه
كلمة تكون على وزن فاعل اذا كانت اسما نحو كواهل
في كاهل وهو ما بين الكتفين او صفة اذا كان
ذلك الفاعل بمعنى فاعلة نحو حوائض وطوالق في
حائض وطالق اذا كانتا بمعنى حائضة وطالقة ويجمع
ايضا على وزن فواعل كل كلمة تكون على وزن
فاعلة سواء كانت اسما نحو كواثب في كاثبة وهي

ما يقع عليه يد الفارس من عنق الفرس وسُمّي بها
لفارسيته بالانسباء وصفة ضوارب وقد شذ
نحو فوارس في جمع فارس لان فاعل الصفة اذا لم يكن بمعنى
فاعلة فالقياس ان يجمع على فُعَّل او فُعّال او فَعَلة
نحو جُهَّل وجُهّال وجَهَلة وانما قال نحو فوارس لانه قد
جاء غير هذا اللفظ مثل هوالك ونواكس في ناكس وهو
الذي يخفض راسه قال وجمع الجمع نحو اكالب وا
ساور واناعيم ورجالات وجمالات اقول قد يجمع
الجمع للمبالغة في التكثير نحو اكالب في اكلب جمع
كلب واساور في اسورة جمع سوار وهو ما تضع
المرأة في يدها من الحلي واناعيم في انعام جمع نَعَم
وهو ما يرعى من الحيوان ورجالات في رجال جمع رجل
وجمالات في جمال جمع جمل وهو المذكر من الابل و
اعلم ان الفرق بين الجمع وجمع الجمع ان الجمع انما

يدل

يدل على احاد كل منها يكون فردا من ذلك الجنس
وجمع الجمع يدل على جموع كل منها يشتمل على افراد
من ذلك الجنس فالجموع في جمع الجمع بمنزلة الاحاد
في الجمع فاذا قيل اكلب فالمراد افراد الكلب واذا قيل
اكالب فالمراد جموع من الكلب وكذلك قيل ان جمع
الجمع لا يطلق على اقل من تسعة من افراده كما
ان الجمع لا يطلق على اقل من ثلثة قال المعرفة والنكرة
المعرفة ما دل على شيء بعينه وهو على خمسة اضرب العلم
والمضمر والمبهم وهو شيئان احدهما اسماء الاشارة
والموصولات والمعرف باللام والمضاف الى احدها اضافة
حقيقية والنكرة ما شاع في امته نحو جاءني
رجل وركبت فرسا اقول لما فرغ من الصنف السابع
شرع في الصنف الثامن والتاسع اعني المعرفة والنكرة
فقال المعرفة ما دل على شيء بعينه وقد عرفت

معنا ها في اول الكتاب والمعرفة على خمسة اضرب
العلم والمضمر والمبهم والمضاف الى احدها وقد ذكرت المعرّف
باللام سيجيء وقيد المضاف بقوله الى احدها اي الى احد
المذكورات لان الاضافة الى غير المعارف لا توجب التعريف
وقيد بقوله اضافة حقيقة اي معنوية لان اللفظية
لا تفيد التعريف كما مرّ وقوله النكرة ما شاع في
امته نحو جاءني رجل وركبت فرسا فقد عرفت معناها
ايضا وشاع اي انتشر في امته اي في افراده فان رجلاً
وفرسا منتشر وشامل لكل واحد من افراد الرجال
والافراس على سبيل البدلية وانما مثل بمثالين
لان احدهما من ذوي العلم والثاني من غيره قال المذكر والمؤنث
ما ليس فيه تاء التانيث ولا الفه والمؤنث ما فيه احدهما
كغرفة وحبلى وحمراء اقول لما فرغ من الصنف
الثامن والتاسع شرع في الصنف العاشر والحادي

اعني

اعني المذكر والمؤنث فعرف المذكر بانه اسم ليس
فيه تاء التانيث والالف المقصورة والممدودة كرجل واو
والمؤنث بانه اسم فيه احدهما اي التاء كغرفة او الالف
المقصورة والممدودة كحبلى وحمراء قال والتانيث
على ضربين حقيقي كتانيث المرأة وحبلى والناقة و
غير حقيقي كتانيث الظلمة والبشرى اقول التانيث
على ضربين لان المؤنث لا يخلو من ان يكون بازائها مذكر
من الحيوان اولا فان كان فهو الحقيقي كتانيث المرأة
والحبلى والناقة فان بازائها الرجل والجمل وان
لم يكن فهو غير الحقيقي كتانيث الظلمة والبشرى وهي
البشارة قال والتانيث الحقيقي اقوى ولذلك امتنع
جاء هند وجاز طلع الشمس فان فصل جاز نحو جاء اليوم
هند وحسن طلع اليوم الشمس اقول التانيث الحقيقي
اقوى من التانيث الغير الحقيقي لوجود معنى التانيث

فيه بخلاف غير الحقيقي فانه انما يقال له التانيث لوجود
علامة التانيث في لفظه ولاجل ان الحقيقي اقوى
امتنع ان يقال جاء هند بتذكير الفعل المسند الى
هند التي هي المونث الحقيقي لان المطابقة بين الفعل
والفاعل المونث الحقيقي في التانيث واجب وجاز في
غير الحقيقي نحو طلع الشمس لضعف تانيثه فان فصل بين
الفعل والفاعل المونث الحقيقي جاز ترك التاء في الحقيقي
نحو جاء اليوم هند لضعف التانيث بالفاصلة مع
ان عدم الترك اولى وحسن الترك في غير الحقيقي نحو
طلع اليوم الشمس لزيادة ضعفه مع ان عدم الترك
جائز قال هذا اذا اسند الفعل الى ظاهر الاسم اما
اذا اسند الى ضميره لزم الحاق العلامة نحو الشمس طلعت
اقول جواز ترك التاء في الفعل المسند الى المونث انما
هو اذا اسند ذلك الفعل الى ظاهر الاسم المونث اما اذا

اسند

اسند الفعل الى ضمير الاسم المونث لزم الحاق العلامة اي
التاء بفعله سواء كان مونثا حقيقيا او غير حقيقي وذلك
لانه لو لم يلحق التاء لتوهم ان الفاعل مذكر يجيء من بعد نحو
الشمس طلعت ولا يجوز الشمس طلع كما مر واذا لم يجز في
غير الحقيقي ففي الحقيقي اولى ولذلك اقتصر في المثال على
غير الحقيقي قال والتاء تقدر في بعض الاسماء نحو ارض
ونعل بدليل اريضة ونعيلة اقول تاء التانيث قد
تكون مقدرة في بعض الاسماء المونثة نحو ارض ونعل
فان التاء فيهما مقدرة بدليل تصغيرهما على اريضة
ونعيلة فان التاء التي تظهر في التصغير تدل على ان المكبر
مونث وهذا الدليل انما يكون في الثلاثي المجرد ومن
الدلائل المشتركة بينه وبين غيره تانيث الفعل كقوله تعالى
واخرجت الارض وبرزت الجحيم والصفة كقوله
تعالى فيها عين جارية والسماء ذات البروج

والاشارة كقوله تعالى هذه النار وقل هذه سبيلي
والاضمار كقوله تعالى والارض فرشناها والسماء بنينا
ها والخبر كقوله تعالى يد الله مغلولة واذا السماء انشقت
والحال كقوله تعالى ولسليمان الريح عاصفة وكقولنا
سقينا السماء ممطرة قال ومما يستوي فيه المذكر و
والمؤنث فعول وفعيل بمعنى مفعول نحو حلوب وبغي و
وقتيل وجريح اقول من الاسماء التي يستوي فيها المذكر
والمؤنث فعول كحلوب وبغي فانه يقال رجل حلوب وبغي
اي حالب وباغي اي زان وامرأة حلوب وبغي اي حالبة و
وباغية واصل بغي بغوي قلبت الواو ياء وادغمت وكسر
ما قبلها وفعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح فانه يقال
رجل قتيل وجريح اي مقتول ومجروح وامرأة قتيل
وجريح اي مقتولة ومجروحة وانما قال في الفعيل بمعنى
المفعول لانه اذا كان بمعنى فاعل يجب الحاق التاء

في المؤنث نحو امرأة قتيلة وجريحة اي قاتلة وجارحة
وانما قلنا ان قوله بمعنى مفعول قيد في الفعيل الذي
يكون بمعنى المفعول لا قيد في الفعول لان مذهب المصنف
ان فعول لا يكون الا بمعنى الفاعل وهو الحق قال وتأنيث
الجموع غير حقيقي ولذلك قيل فعل الرجال وجاء المسلمات
ومضى الايام اقول النحويون قد اصطلحوا على ان كل
جمع مؤنث الا جمع المذكر السالم اما تأنيث غيره فلانه
بمعنى جماعة فان في المعنى قولنا الرجال والمسلمات والايام
بمعنى جماعة الرجال وجماعة المسلمات وجماعة الايام
واما تذكيره فلسلامة بناء الواحد فيه فاراد المصنف
ان يشير الى حكم ذلك التأنيث فقال تأنيث الجموع
غير حقيقي لان الجماعة ليست مما بازائها مذكر من
الحيوان ولاجل ان تأنيث الجموع غير حقيقي قيل فعل الرجال
وجاء المسلمات ومضى الايام بترك التاء في الافعال

المسند الى هذا الجمع واما مثل بمثالين لانه امثل
ليعلم ان تانيث الجموع غير حقيقي سواء كان مفرده
مما مؤنثا حقيقيا او مذكرا حقيقيا او غير حقيقي قال
وتقول في الضمير الرجال فعلوا وفعلت والمسلمات جئن
وجاءت والايام مضين ومضت اقول لما بين حكم
الفعل المسند الى ظاهر الجموع اراد ان يبين حكم الا
فعال المسندة الى الضمير ها فقال فتقول الى اخره اذا
كان الجمع المذكر العاقل يجوز ان ياتي به جمعا مذكرا
على الاصل نحو الرجال فعلوا او مفردا مؤنثا لكونه
في معنى الجماعة نحو الرجال فعلت واذا كان الضمير لجمع
المؤنث يجوز ان ياتي به جمعا مؤنثا على الاصل نحو المسلمات
جئن او مفردا مؤنثا لكونه بمعنى الجماعة نحو المسلمات
جاءت وكذلك اذا كان لجمع المذكر غير العاقل نحو
الايام مضين او مضت قال ونحو النخل والتمر مما يفرق

بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث اسماء الاجناس
اذا اطلقت واريد بها الجنس فلا يدخلها التاء
واذا اطلقت اريد بها واحد من ذلك الجنس يدخلها
التاء اراد ان يشير الى حكم ذلك في التذكير والتانيث
فقال ونحو النخل والتمر من الاسماء الاجناس التي يفرق
بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء ويذكر
ويؤنث فان النخل والتمر من الاسماء انما يقال للجنس
والنخلة والتمرة للواحد منه اما تذكيره فلان لفظ
النخل مذكر واما التانيث فلانها جماعة النخل و
جماعة التمر وقد ورد في القرآن الامثلة قال الله تعالى
كانهم اعجاز نخل خاوية اعجاز نخل منقعر ويقال
تمر طيبة وتمر طيب قال الصغر وهو ما ضم اوله وفتح
ثانيه ولحقت قبل ثالثه ياء ساكنة اقول لما فرغ من
الصنف العاشر والحادي عشر شرع في الصنف الثاني

يجوز في صفته التي الجنس التذكير والتانيث

عشر اعني المصغر فعرفه بما عرف وهذا التعريف انما
هو للمتمكن من الاسماء المصغرة وانما ضم اوله فرع
المكبر كالمبني للمفعول فرع للمبني للفاعل فكما ان
اول ذلك مضموم فضم اول هذا وانما فتح ثانيه لانه
ربما لا يحصل الفرق بين المكبر والمصغر بضم الاول نحو
فعل وانما زيدت الياء لانه قد لا يحصل الفرق ايضا به
وبها كما في صرد بضم الصاد وفتح الراء وانما
اختصت الزيادة بحرف اللين لكونها اخف وبالياء
لانها اخف من الواو وانما لم يزد الالف مع انها اخف
من الياء لانها زيدت في الجمع المكسر الذي بينه وبين التصغير
مواخاة فان التكسير والتصغير متناسبان وانما لم يفعل با
بالعكس لان الالف اخف والجمع اثقل وانما زيدت الياء
ثالثة لانها ان كانت في الاول يلتبس بالمضارع وبينه
وبين التاء يلزم تحريكها وفي الآخر يلتبس بياء الاضافة

فلما تعينت في الثلاثي حمل الباقي عليه وانما كانت ساكنة
لئلا ينقلب الفا قال وامثلته فعيل كفليس وفعيعل
كدريهم وفعيعيل كدنينير اقول امثلة المصغر فعيل
في الثلاثي المجرد كفليس في فلس وفعيعل في الرباعي بلا مدة
كدريهم في درهم وفعيعيل في الخماسي مع مدة كدنينير في دينار
فان اصله دنّار بنونين قلبت الاولى ياء فرد في التصغير
الى اصله وقلبت الالف ياء لكسرة ما قبلها قال وقالوا
اجيمال وحميراء وسكيران وحبيلى لما لحظوا على الالفات
اقول كانه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال لم لم يكسر
ما بعد ياء التصغير في الامثلة المذكورة حتى تنقلب الفا
تها ياء لكسرة ما قبلها كما في دينار جوابه انهم
قالوا اجيمال الخ على خلاف القياس محافظة لالفاتها
فانها لو انقلبت ياء انتفت معانيها المقصودة اعني
الجمعية في اجمال والتانيث في حمراء وحبلى والتذكير

في فلس
وفعيل

في سكران قال وتقول في ميزان وباب وناب وعصى
مويزين وبويب ونييب وعصية وفي عدة وعيد
وفي يد يدية وفي سه ستيهة يرجع الى الاصل اقول كل
اسم غير من اصله بالقلب او بالحذف يجب ان يرجع الى
الاصل عند التصغير ان لم يبق ما يقتضي تغيره اما
القلب فتقول في تصغير ميزان مويزين برد يائه الى
الواو وفي تصغير باب وناب بويب ونييب برد الفيهما
الواو والياء وفي تصغير عصى عصية برد الفها الى الواو
ثم قلبها ياء وادغامها في ياء التصغير لان اصل ميزان
موزان قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واصل
باب وناب وعصى بوب ونيب وعصو قلبت الواو
والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما زال في التصغير
ما يقتضي هذه التغيرات وجب ان يرجع كل واحد من
المغيرات الى اصله فالتاء عوض من الاسنان واما

الحذف فتقول في تصغير عدة وعيد برد واوه التي
حذفت وعوضت عنها التاء وفي تصغير يد يدية برد
لامه المحذوفة وادغامها في ياء التصغير وفي تصغير
سه ستيهة برد عينه المحذوفة لان اصل عدة
وعد فنقلت كسرة فائه الى العين وحذفت الفاء
للتخفيف ثم عوضت التاء عنها واصل يد يدي على
وزن فعل حذفت لامه على خلاف القياس واصل
سه ستة وهو لاست حذفت عينه على خلاف
القياس فلما زال مقتضى الحذف وجب رد المحذوف
وانما مثل بثلثة امثلة ليعلم ان رد المحذوف واجب
سواء كان فاء او عينا او لاما وانما حذفت تاء عدة
في التصغير لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه فانها
عوض من الواو كما مر وانما اتي بالتاء في عصية ويدية
وستيهة لانها مقدرة فيها فيجب ان يظهر في التصغير

كما سيجئ بعد هذا قال وتاء التانيث المقدرة في
الثلاثي تثبت في التصغير الا ما شذ من نحو عريس ولا
تثبت في الرباعي من نحو عقيرب الا ما شذ من نحو قديديمة
ووريئة اقول لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي
وغيره فتقول هنيدة في هند وشميسة في شمس وذلك
لان التصغير كالصفة فكما انه يجب تانيث صفة المؤنث
نحو هند المليحة والشمس المضيئة كذا يجب تانيث مصغرها
والعريب تصغير العرب والعريس تصغير العرس
بكسر العين وهي امراة الرجل فكان قياسهما
عريبة وعريسة وانما لا تثبت في الرباعي لطوله سواء
كان حقيقيا كزيينب في زينب او غيره كعقيرب في
عقرب والقديديمة تصغير قدام والوريئة تصغير وراء
قال وجمع القلة يحقر على بنائه نحو اكيلب واجيمال
وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة

نحو

نحو شويعرون ومسيجدات في شعراء ومساجد او
الى جمع القلة ان وجد نحو غليمة في غلمان وان شئت
غليمون قال لما تناسب التصغير والقلة جاز ان
تحقر اي تصغر جمع القلة على بنائه نحو اكيلب
واجيمال في اكلب واجمال واغيلمة في اغلمة وغليمة
ولما لم يكن جمع الكثرة والتصغير متناسبان وجب
ان يرد جمع الكثرة في التحقير الى واحده اذا لم يوجد
جمع قلة ويجب ان يجمع بعد التصغير بالواو والنون
او الالف والتاء على ما يقتضيه القياس ليصير جمع
السلامة كالعوض من جمع الكثرة نحو شويعرون في
شعراء فانه رد الى شاعر ثم صغر على شويعر ثم جمع الى
شويعرون ونحو مسيجدات في مساجد فانه رد الى
مسجد ثم صغر على مسيجد ثم جمع بمسيجدات واما
الى جمع قلة ان وجد جمع قلة نحو غليمة في غلمان فانه

ردّ الى غلمة ثم صغّر ويجوز ان يردّ هذا ايضا الى الواحد
كالذى ليس له جمع القلة واشار الى ذلك بقوله
وان شئت غليمون اى وان شئت قلت غليمون وغلمان
بردّه الى غلام وتصغيره ثم جمعه السلامة والحاصل
ان جمع الكثرة ان لم يوجد جمع قلة ردّه الى الواحد ثم
صغّر ثم جمعه جمع السلامة وان وجد يجوز ان يردّ
الى جمع القلة من غير تغيير آخر ويجوز ان يردّ الى الواحد
ثم جمعه جمع السلامة قال وتحقير الترخيم ان
يحذف الزوائد نحو زُهير وحُريث فى ازهر وحارث
اقول ومن التحقير نوع يسمّى تحقير الترخيم وهو ان
يحذف زوائد الاسم ثم يصغّر نحو زُهير فى ازهر بحذف
الهمزة وحُريث فى حارث بحذف الالف قال وتقول
فى ذا وتا ذيّا وتيّا وفى الذى والتى اللذيّا واللتيّا اقول
لما خالفت الاسماء الغير المتمكنة الاسماء المتمكنة

ناسب

ناسب ان يصغّر على خلاف تصغيرها فيبقى اوائلها
على الفتح ويزاد قبل آخرها ياء وبعدها الف وتقلب
الفاتها ياءً ويدغم وذلك فى المفرد فتقول فى ذا وتا
ذيّا وتيّا بتشديد الياء لانه اذا زيدت قبل آخره
ياء وبعده الف يجتمع الفان فتقلب الاولى ياءً فتدغم
وتقول فى الذى والتى اللذيّا واللتيّا ايضا لانه اذا
زيدت قبل آخره ياء وبعده الف يجتمع ياآن فيدغم

مبحث النسبة

قال المنسوب وهو الملحق بآخره ياء مشددة للنسبة
اليه اقول لما فرغ من الصنف الثانى عشر شرع فى
الصنف الثالث عشر اعنى المنسوب فعرّفه بما عرّفه وانما
احتاجت النسبة الى زيادة لانها معنى حادث كالتثنية
والجمع فلا بدّ لها من علامة تدل عليها وانما تعينت
الياء لانها من حروف اللين وانما لم يزد الواو لان الياء
اخف وانما لم يزد الالف مع انها اخف من الياء لان

النسبة في معنى الاضافة فان قولنا رجل بغدادي في
معنى رجل مضاف الى بغداد والياء قد يقع مضافا اليها
نحو غلامي وانما شددت الياء لئلا يلتبس بياء الاضافة وانما
خصها بالآخر قياسا على ياء الاضافة فالالف واللام في
للحق بمعنى الذي هو عبارة عن الاسم فيكون بمنزلة
الجنس اي الاسم الذي لحق بآخره ياء وبقوله لحق
بآخره يا يخرج ما لم يلحق بآخر شيء او لحق غير الياء كرجل
ورجلان وبقوله مشددة يخرج نحو غلامي وبقوله
للنسبة اليه نحو كرسي ففائدة النسبة فائدة الصفة اي
كما ان الصفة لبيان الموصوف كذلك النسبة لبيان
المنسوب قال وحقه ان يحذف منه تاء التانيث ونون
التثنية والجمع كبصري وقنسري اقول حق المنسوب ان
يحذف من المنسوب اليه تاء التانيث ان كانت فيه نحو بصري
في بصرة لئلا يقع علامة التانيث في الوسط وان يحذف

زيادة

زيادة التثنية والجمع نحو زيدي في زيدان وزيدون
لئلا يلزم اعرابان في اسم واحد اعراب بالحروف واعراب
بالحركة وكذا قنسري بتشديد النون في قنسرين اسم بلدة بالشام
قال وان يقال في نمر ودئل نمري ودؤلي اقول وحق المنسوب
ان يقال في نحو نمر ودئل بكسر العين اسم لقبيلتين
نمري ودؤلي بفتح العين لئلا يجتمع كسرتان مع اليائين
قال وفي نحو حنيفة حنفي اقول وحق المنسوب ان
يقال في نحو حنيفة مما هو على وزن فعيلة مع صحة
العين واللام وعدم التضعيف حنفي اي بحذف تا
ؤه كما مر ثم ياءه للفرق بينه وبين فعيل نحو كر
يمي في نحو كريم ولا ينعكس لان المؤنث ثقيلة فهي
اولى بالحذف وح يصير على وزن نمر فيفتح ثانيه
ولا يحذف فيه من المعتل العين نحو طويلي في طويلة
ولا من المضاعف نحو شديدي في شديدة واما

من معتل اللام فينبغي عقيب هذا قال وفي نحو غنية
وضرية وامية غنوي وضروي وامتوي اقول حق
المنسوب ان يقال في فعيلة بفتح الفاء نحو غنية
وضرية اسم قرية وفعيلة بضمها نحو امية اسم قبيلة
من معتل اللام نحو غنوي واموي وضروي اي بحذف
تاءه ثم ياءه الاولى ثم تقلب الياء الاخيرة واوا لئلا
يجتمع ثلث ياآت ثم بفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا ويكسر
الواو مناسبة للياء قال وما آخره الف ثالثة او رابعة
بعده منقلبة عن لام الفعل كعصى واعشى عصوي
واعشوي اقول وحق المنسوب في الاسم الذي آخره
الف ثالثة او رابعة منقلبة عن واو كعصى واعشى او ياء
كرحى واعمى عصوي واعشوي ورحوي و
واعموي بقلب الالف واوا لالتقاء الساكنين قال
وفي الزائدة الرابعة القلب والحذف كحبلي وحبلوي

اقول وحق المنسوب في الالف الزائدة الرابعة مثل
حبلى الحذف قياسا على تاء التانيث كحبلي والقلب
قياسا على اعشى كحبلوي قال وفي الخامسة الحذف
لا غير كحباري في حبارى اقول وحق المنسوب في الالف
الخامسة الحذف لا غير يعني ليس القلب للاستثقال
كحباري في حبارى ويعلم من ذلك اولويته الحذف في
في السادسة نحو قبعثري في قبعثرى اي وهو ابل القوي
قال وفيما آخره ياء ثالثة التذكير عموي وفي الرابعة
الحذف والقلب كقاضي وقاضوي والحذف افصح لثقله
والخامسة الحذف كمشتري في مشتري اقول وحق
المنسوب في الاسم الذي آخره ياء ثالثة كسر اي جاهلوا
صله عمي اعل فاض عموي اي القلب بالواو لاجتماع
الياآت وفي الياء الرابعة كقاض قاضي اي الحذف
وقاضوي اي القلب والحذف افصح لثقل الرباعي وفي

الياء الخامسة لكثرتها فى شعرى اى الحذف لا غير لزيادة الثقل
ويعلم من ذلك اولوية الحذف فى السادسة كمستسقى
فى مستسق قال وفى المنصرف من الممدود كسائى وحربائى
وفى غير المنصرف حمراوى وذكرياوى اقول وحق
المنسوب فى الممدود المنصرف اى الذى همزته بدل من الاصل
اصل نحو كساء او للالحاق نحو حرباء كسائى وحربائى
باثبات الهمزة ويعلم منه ان اثبات الهمزة الاصلية با
لطريق الاولى ونحو قرائى فى قراء وحق المنسوب فى
الممدود الغير المنصرف اى الذى همزته للتانيث
نحو حمراء وذكرياء اى القلب بالواو واما القلب
فلان الحذف يخل بمعنى التانيث والاثبات يستلزم
كون علامة التانيث فى وسط الكلمة واما الواو
فلئلا يجتمع اليا آت وذكرياء وان كان اعجميا
لكنه اجرى مجرى العربى قال واذا نسب الى الجمع

رد الى واحدة كفرضى وصحفى اقول الفرضى الماهر فى
الفرائض والصحفى كثير النظر فى الصحف منسوبان الى الفرائض
والصحائف بعد ان ردتا الى الفريضة والصحيفة ففعل
بهما ما فعل بحنيفة قال اسماء العدد وتقول ثلثة
الى عشرة فى المذكر وفى المؤنث ثلث الى عشر اقول لما
فرغ من الصنف الثالث عشر شرع فى الصنف الرابع
عشر اعنى اسماء العدد وقد عرفت معناها فى اول
الكتاب والغرض ههنا بيان كيفية استعمالها وانما لم
يذكر واحدا واثنين لانهما لا يستعملان الا على القياس
ففى المذكر تقول واحد واثنان بالتذكير وفى المؤنث
واحدة واثنتان بالتانيث وبعد ذلك يكون بخلاف
القياس اى يؤنث فى المذكر ويذكر فى المؤنث فتقول
ثلثة رجال واربعة رجال الى عشرة رجال بتاء التانيث
وثلث نسوة واربع نسوة بغير التاء وذلك لان

مبحث اسما

الثلثه فما فوقها جماعة فهي في المعنى مونث فينبغي ان يزاد
علامة التانيث اعني التاء في اللفظ ليطابق المعنى والمذكر
لكونه اصلا اولى برعاية هذه المطابقة واذا روعيت
فيه ففي المونث لا يمكن والا لم يبق الفرق بينهما قال
والمميز مجرور ومنصوب فالمجرور مفرد وهو مميز المائة
والالف ومجموع وهو مميز الثلثة الى العشرة نحو مائة
درهم والف دينار وثلثة اثواب عشرة غلمة وقد شذ
نحو ثلثمائة واربعمائة اقول العدد لابهامه لا
بد له من مميز يميز به المعدود عن غيره وتقسيمه
مع الامثلة ظاهر وانما يجوز الجر لاضافة العدد
اليه وانما يكون في المائة وتثنيتها والالف وتثنيته
وجمعه مفردا لاستغنائه عن الجمع وانما يكون
في الثلثة الى العشرة مجموعا ليطابق العدد المعدود
واما الشذوذ في ثلثمائة واربعمائة الى
تسعمائة

تسعمائة فلان المائة مفردة وقد وقعت مميز الثلثة
الى التسعة وقد قلنا ان مميز ذلك يجب ان يكون جمعا
فالقياس ثلثمات او مئين الى تسع مات او مئين
قال والمنصوب مميز احد عشر الى تسعة وتسعين
ولا يكون الا مفردا اقول اما النصب فلامتناع
اضافة المركب لانه يمتنع ان يصير ثلثة اشياء كشيء
واحد واما الافراد فلاستغنائه عن الجمع ومثاله
عندي احد عشر درهما وعشرون دينارا وتسعة
وتسعين ثوبا قال ومميز العشرة فما دونها حقه
ان يكون جمع قلة نحو عندي عشرة افلس الا اذا اعوز
نحو ثلث شسوع اقول معناه ظاهر وسببه ان العشرة
لما كان من مرتبة الاحاد التي اقل مراتب العدد جعل
مميزه مما يطابقه في القلة الا اذا اعوز اي فقد
جمع قلة بان لا يكون من ذلك المميز مسموعا عن العرب

فيؤتى بجمع الكثرة نحو ثلث شسوع فانه لم يسمع من العرب
جمع القلة من الشسع وهو زمام النعل قال وتقول في
تانيث اعداد المركبة احدى عشرة واثنتا عشرة وثلث عشرة
واربع عشرة الى تسع عشرة يؤنث الاول اقول يعني بالاعداد
المركبة ما تركب من الآحاد والعشرة اعني احدى عشرة
واثنتا عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة امرأة اما تانيث
احدى عشرة واثنتا عشرة فقياسا على حالة الافراد
واما تانيث ثلث الى تسع فكذلك ايضا واما ادخال التاء
في عشرة مع ثلث الى تسع فلان اسقاطها حالة الافراد
انما كان للبس بالمذكر ولا لبس حالة التركيب لحصول الفرق
بالجزء الاول واما ادخالها فيهما مع احدى واثنتا فلا
جراء الباب على نهج واحد فقوله يؤنث الاول معناه
ان الجزء الاول من احدى عشرة واثنتا عشرة وثلث عشرة
الى تسع عشرة يؤتى به على ما هو القياس في المؤنث

اى

في المذكر تقول ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة فتقول في تانيثها احدى عشرة

اى بادخال الالف والتاء في احدى واثنتا وباسقاط التاء
في ثلث الى تسع اذ الاسقاط فيه دليل التانيث قال و
تسكن الشين من عشرة او تكسرها اقول الاسكان
حجازية والكسر تميمية وذلك لئلا تتوالى اكثر من ثلث
فتحات في كلمة واحدة قال الاسماء المتصلة بالافعال
فالمصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل عمل
فعله نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او من ضرب عمرو
زيد اقول لما فرغ من الصنف الرابع عشر شرع في الصنف
الخامس عشر الذي هو اخر اصناف الاسم اعني الاسماء
المتصلة بالافعال فمنها المصدر وهو الاسم الذي يشتق منه
الفعل فقوله الاسم شامل لجميع الاسماء وبقوله يشتق
منه الفعل يخرج غيره ويعمل المصدر عمل فعله
الذي يشتق منه سواء كان بمعنى الماضي او الحال
والاستقبال نحو عجبت من ضرب زيد عمرا امس

اوالآن اوغداً مرفع زيداً على الفاعلية وبنصب عمراً
على المفعولية كما في عجبت من ان ضرب او يضرب
الآن اوغداً زيدٌ عمراً فان شئت قدمت المفعول على
الفاعل نحو عجبت من ضرب عمرٍ وزيدٌ قوله ويضاف
الى الفاعل فيبقى المفعول منصوباً نحو عجبت من ضرب
زيدٍ عمراً او الى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعاً نحو
عجبت من ضرب عمرٍ وزيدٌ قوله انما جوزت الا
ضافة للتخفيف وهذه اضافة معنوية بمعنى
اللام بدليل قولهم عجبت من قيامك الحسن
فان الحسن صفة القيام مع انه معرفة قوله
ولا يتقدم عليه معموله قوله المراد بالمعمول
المفعول وسببه ان المصدر مقدر بان مع
الفعل فكما لا يتقدم ما بعد ان عليها كذ
لك لا يتقدم ما بعد المصدر عليه فلا

يقال زيداً اضربك خير له كما لا يقال زيداً ان
تضرب خير له قال واسم الفاعل يعمل عمل يفعل
من فعله اذا كان بمعنى الحال والاستقبال نحو
زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً اليوم او غداً ولو
قلت امس لم يجز الا اذا اريد به حكاية حال
الماضية قوله ومن الاسماء المتصلة بالافعال اسم
الفاعل وهو المشتق من يفعل لمن قام به الفعل
على معنى الحدوث ويعمل عمل يفعل من فعله
اى يعمل عمل المضارع المبنى للفاعل المشتق من
مصدره بشرط ان يكون اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال نحو زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً
اليوم او غداً وانما اختص بعمل المضارع واشتر
واشترط فيه الحال والاستقبال لانه انما
يعمل لمشابهته الفعل وهو في اللفظ متشابه

للمضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات فان
ضاربا مثل يضرب في الحروف والحركة والسكون فاذا
كان بمعنى الحال والاستقبال كان مشابها له في المعنى
ايضا فيقوى مشابهته للفعل لفظا ومعنى بخلاف
المصدر فانه انما يعمل لانه اصل الفعل ومشتمل
على معناه ولذلك قال ويعمل عمل فعله سواء كان
ماضيا او غيره واذا كان كذلك فلو قلت زيد ضا
رب غلامه عمرا امس لم يجز لفقدان المشابهة
المعنوية الا اذا اريد بذلك الماضي حكاية حال
الماضية فح يجوز ان يعمل كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان ذراعيه منصوب
بباسط مع ان هذا البسط في قصة اصحاب الكهف
وهي ماضية لكن لما وردت مورد الحكاية صا
رت كالموجود في الحال قال واسم المفعول يعمل عمل

يفعل

يفعل من فعله نحو زيد مضروب غلامه اقول و
من الاسماء المتصلة بالافعال اسم المفعول وهو
المشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل ويعمل
عمل يفعل من فعله اي عمل المضارع المبني للمفعول
المشتق من مصدره نحو زيد مضروب غلامه و
ذلك ما مر في اسم الفاعل ويشترط ههنا ما اشترط
هناك قال والصفة المشبهة نحو كريم وحسن
عملها كعمل فعلها نحو زيد كريم حسبه وحسن
وجهه اقول ومن الاسماء المتصلة بالافعال الصفة
المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل
على معنى الثبوت نحو كريم وحسن فانهما مشتقان
من الكرامة والحسن اللذين المتصفين بهما وعمل
الصفة المشبهة كعمل فعلها الذي اشتق من مصدرها
نحو زيد كريم حسبه وحسن وجهه فرفع حسبه

بكريم ووجهه بحسن كما في زيد كريم حسبه وحسن
وجهه وسميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل في
التثنية والجمع والتذكير والتانيث فانه يقال حسن
حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما
يقال ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان
ضاربات مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما ولذلك لم
يشبه باسم المفعول وانما لم يشترط في عملها ان يكون
بمعنى الحال والاستقبال لانها بمعنى الثبوت في
والحال والاستقبال من خواص الحدوث قال و
افعل التفضيل لا يعمل في الظاهر فلا يقال مررت
برجل افضل منه ابوه اقول ومن الاسماء المتصلة
بالافعال افعل التفضيل وهو مشتق من فعل المو
صوف بالزيادة على غيره نحو الافضل فانه مشتق
من الفضل لذات موصوفة بزيادة الفضل على

غيره

غيره ولا يعمل افعل التفضيل في ظاهر الاسم لضعف
عمله فانه لا فعل بمعناه بخلاف باقي المشتقات فلا
يقال مررت برجل افضل منه ابوه بفتح افضل حتى
يكون مجرورا صفة لرجل وابوه فاعله بل يقال افضل
بالرفع حتى يكون ابوه مبتدا وافضل خبره ومنه
متعلق به والجملة صفة لرجل قال ويلزمه التنكير
مع من واذا فارقه فالتعريف باللام او الاضافة نحو زيد
الافضل وافضل الرجال اقول ويلزم افعل التفضيل
التنكير مع من اي اذا استعمل مع من لا يجوز ان يكون
مضافا او معرفا باللام فاذا فارقت من عن افعل ا
التفضيل فيلزم التعريف اما باللام او بالاضافة نحو
زيد الافضل وزيد افضل الرجال فالحاصل ان
افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع
احد الامور الثلثة لئلا اعني من واللام والاضافة

لانه لابد له من ذكر المفضل عليه وذكر المفضل
عليه لايمكن الا باحد من هذه الطرق فلايجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو و
لاترك الجميع نحو زيد افضل الا اذا علم كقول المكبر
الله اكبر اي من كل شيء وفي كلامه نظر لانه يوهم
بان افعل التفضيل اذا لم يكن مع من يلزم ان
يكون مضافا الى المعرفة ومعرفا باللام وليس كذلك
اذ يجوز ان يكون مضافا الى نكرة نحو مررت برجل افضل
رجال قال وما دام منكرا استوى فيه الذكور
والاناث والمفرد والاثنان والجمع اقول ما دام
افعل التفضيل منكرا اي مستعملا مع من استوى
فيه الذكور والاناث والمفرد والاثنان والجمع نحو
زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو و
الزيدون افضل من عمرو وهند اجمل من دعد

والهندان

والهندان اجمل من دعد والهندات اجمل من دعد
وذلك لان افعل التفضيل يشبه افعل التعجب
في اللفظ والمعنى اعني المبالغة ولذلك لايبنى الا مما يبنى
منه افعل التعجب اعني بالاثنا مجرد اليس بلون ولا عيب
وافعل التعجب لايثنى ولايجمع ولايؤنث لانه فعل و
وكذلك ما يشبهه قال فاذا عرف باللام انث و
ثني وجمع اقول اذا عرف افعل التفضيل باللام
انث وثني وجمع نحو زيد الافضل والزيدان الا
فضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى
والهندان الفضليان والهندات الفضليات و
ذلك لانه يخرج بسبب اللام عن شبه الفعل لانها
من خواص الاسماء فلاجرم يدخله التثنية والجمع
والتانيث قال واذا اضيف ساغ فيه الامران
اقول اذا اضيف افعل التفضيل جاز فيه الا

والفعل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يثنى الضمير ويجمع ويؤنث في اصطلاح التقريب

٢ علامة

هما اى التسوية بين المذكر والمؤنث والمفرد و
غيره وعدم التسوية ويعبّر عن الامرين با
لمطابقة وعدم المطابقة نحو زيد افضل الناس
والزيدان افضل الناس وافضلا الناس والزيدون
افضل الناس وافضلوا الناس وهند افضل النساء
وفضلى النساء والهندان افضل النساء وفضليا
النساء والهندات افضل النساء وفضليات اما
لمطابقة فلضعف شبهها بالفعل لدخول الاضا
فة واما عدمها فلشبهه بالذى مع من فى ذكر
المفضل عليه **والباب** الفعل وهو ما صح
ان يدخله قد وحروف الاستقبال والجوازم
واتصل به الضمير المرفوع وتاء التانيث الساكنة
نحو قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب
ولم يضرب وضربتُ وضربتَ **اقول** لما فرغ

من القسم الاول من اقسام الكلمة اعنى الاسم
شرع فى القسم الثانى وهو الفعل فعرفه ببعض
الخواص المشهورة وانما قدمه على الحرف للاصالة
بوقوعه احد جزء الكلام اعنى المسند وشبه
الاختصاص فى قد انها لتقريب الماضى من الحال
وهما لا يوجدان الا فى الفعل وفى حروف الا
ستقبال والجوازم ان الاستقبال والجوازم لا يو
جدان ايضا الا فى الفعل وفى الضمائر المرفوعة
اعنى الالف والواو والنون والتاء والياء فى ضربا
وضربوا وضربن وتضربين وضربت وتضربن وضربنا
انها فواعل والفاعل لا يكون بالاصالة الا للفعل
وفى تاء التانيث الساكنة انها دليل تانيث الفاعل
وقد قلنا ان الفاعل لا يكون بالاصالة الا لل
الفعل وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة من

خواص الاسم كطلحة قال واضافة الماضي والمضارع
والامر والنهي والمتعدي وغير المتعدي والمبني للمفعول
وافعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقا
ربة وفعلا المدح والذم وفعلا التعجب اقول
كما ان الاسم كان ذا اصناف كذلك
الفعل له اصناف وقد عرفت معنى
الصنف واصناف الفعل المذكورة
في هذا الكتاب احد عشر وستعرف كل واحد
منها في موضعه قال اما الماضي وهو الذي
يدل على حدث في زمان قبل زمانك نحو
ضرب اقول لما ذكر اصناف الفعل على طريق
الاجمال شرع في ذكرها على طريق التفصيل
مع رعاية الترتيب السابق في اللاحق فابتدأ
بالماضي الذي هو اول الاصناف وعرفه بانه

الفعل الذي يدل على حدث اي معنى واقع في زمان
قبل زمانك نحو ضرب فانه يدل على ضرب واقع
في الزمان الماضي قال وهو مبني على الفتح الا
اذا عرض عليه ما يوجب سكونه او ضمة اقول
الماضي مبني على الفتح اما البناء فلعدم احتياجه
الى الاعراب واما الحركة فلوقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب فانه في معنى زيد ضارب واما الفتح
فللخفة الا اذا عرض عليه شيء يوجب ذلك الشيء
سكون الماضي كضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت
او يوجب ضمة الواو في ضربوا فانه يبنى على
السكون او الضم اما السكون فلكراهتهم توالي الحركات
الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة فان الفاعل كا
لجزء من الفعل بخلاف المفعول فانه كالمنفصل ولذلك
لم يغير ما قبله نحو ضربك واما الضم فلمجانسة

الواو قال المضارع هو ما اعتقب في صدره احد
الزوائد الاربع نحو نفعل وتفعل وافعل
ونفعل اقول لما فرغ من الصنف الاول من
اصناف الفعل شرع في الصنف الثاني اعني المضارع
وهو الفعل الذي وجد في اوله احدى الزوائد
الاربع من الياء نحو يفعل والتاء نحو تفعل والهمزة
نحو افعل او النون نحو نفعل ويسمى هذه الحروف
حروف المضارعة اي المشابهة لان الفعل بسببها
يشبه الاسم كما سيجيء ولذلك يسمى مضارعًا
وانما اختصت الزيادة بهذه الحروف لان بعضها
حروف اللين وهي اليا وبعضها قريب المخرج منها
وهي الهمزة فانها قريب المخرج من الالف وبعضها بدل
منها وهي التاء لانها تبدل من الواو نحو تراث
في وراث بمعنى ميراث وبعضها يشبهها في

لسهولة

سهولة التلفظ وهي النون فان غنتها تشبه
حروف اللين واعلم ان الاعتقاب والتعاقب
بين الشيئين ان يجيء احدهما عقيب الآخر فمعناهما
في الحروف انه لا يجوز خلو الكلمة عن جميعها ولا
وجود اكثر من واحد فيها والزوائد الاربع كذلك
فان المضارع لا يجوز ان يخلو عنها ولا ان يجتمع فيه
اكثر من واحد منها قال ويشترك فيه الحاضر
والمستقبل الا اذا دخله اللام او سوف اقول ويشترك
في المضارع الحاضر والمستقبل اي يصلح لكليهما نحو
يفعل زيد فانه يحتمل ان يفعل الآن او غدًا الا
اذا دخل المضارع لام الابتداء فانه يختص بالحال
نحو زيد ليقوم اي الآن واذا دخله سوف فانه يختص
بالمستقبل نحو زيد سوف يقوم وكذا اذا دخله السين
نحو زيد سيقوم وانما لم يذكرها استغناء باختها

عمّا وهذا المعنى اعني العموم والخصوص هو الذي يُصاغ
رفع للمضارع اى يشابه الاسم فان الاسم ايضا
يحتمل العموم والخصوص كرجل والرجل قوله ويعرب
بالرفع والنصب والجزم قوله انما اعرب المضارع لانه
مشابه الاسم كما مرّ وانما دخل فيه الجزم ليكون
عوضا عن الجر في الاسماء قوله وارتفاعه بمعنى
وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب قوله وارتفاع
المضارع بعامل معنوي وهو وقوع المضارع
في موضع الاسم نحو زيد يضرب فانه في معنى زيد
ضاربٌ فوقوع يضرب في موضع ضاربٍ عاملٌ
فيه وهو امر معنوي قوله وانتصابه بان بعد احرف
نحو ان يخرج ولن يضرب وكي يكرم واذن يذهب
قوله وانتصابه بان بعد احرف الاول ان وهي لا تخ
من ان يكون ما قبلها فعل علم او ظن او غيرهما فان

موقع صح
في موقع صح
المضارع صح

كان

كان غيرهما تكون ناصبة نحو اريد ان يخرج زيد
وان كان قبلها فعل العلم فليست بناصبة بل مخففة
من الثقيلة نحو علمت ان سيقوم زيد برفع يقوم
بزيادة السين للفرق وان كان فعل الظن
جاز الوجهان نحو ظننت ان يقومَ بالنصب وان
سيقومُ بالرفع والثاني لن نحو لن يضرب زيد
والثالث كي نحو جئتك كي تكرمني والرابع اذن
وهي انما تنصب بشرطين الاول ان لا يكون ما
بعدها معتمدا على ما قبلها اى لا يكون بينهما
تعلق والثاني ان يكون مدخولها مستقبلا نحو
اذن يذهب فان فقد الشرطان او احدهما لا تنصب
اما انتفاء الاول فنحو قولك لمن قال آتيك انا اذن
اكرمك فان اكرمك متعلق بما قبله لانه خبره واما
انتفاؤهما فنحو قولك لمن انا اذن اظنك كاذبا قوله

ومعنى لن لنفي الاستقبال وهذا لا يستعمل الا مع الفعل المضارع صح

واما انتفاء الثاني فنحو قولك لمن حدثك اذن اظنك كاذبا فانه للحال صح

آتيك صح

قال

لو وينصب باضمار ان بعد خمسة احرف حتى واللام
واو بمعنى الى ان و واو الجمع والفاء في جواب الا
شياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني
والعرض نحو سرت حتى ادخلها وجئتك لتكرمني
ولالزمنك او تعطيني حقي ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وائتني فاكرمك ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي وما تاتينا فتحدثنا وهل اسئلك فتعطيني
وليتني عندك فافوز فوزا عظيما والا تنزل بنا
فتصيب خيرا اقول وينصب المضارع باضمار
ان بعد الحروف المذكورة اما بعد حتى واللام فلانهما
حرفا جر فيجب ان تضمر ان بعدهما حتى يصير ما
بعدهما في تاويل الاسم فان حروف الجر لا تدخل على الا
فعال واما بعد او فلانها بمعنى حرف الجر ايضا اعني الى ان
والتقدير سرت حتى ان ادخلها ولان تكرمني والى

ال

ان تعطيني حقي اي سرت حتى دخولي ولاكرامك
اياي والى اعطائك حقي واما بعد الواو والفاء
فلان ما قبلهما في غير النفي انشاء وما بعدهما اخبار
وعطف الاخبار على الانشاء غير مناسب فيجب ان يؤ
ول ما قبلهما بما هو في معناه وحينئذ يصير المعطوف عليه
بالضرورة اسما كما ستحقق عند بيان معنى
الامثلة فيلزم ان يجعل المعطوف اعني المضارع
ايضا في تاويل الاسم وذلك لا يكون يمكن الا باضمار
ان واما في النفي فلحمله على النهي لانهما اخوان فالتقدير
ولا ان تشرب اللبن فان اكرمك فان يحل فان نحدثنا
فان تجيبني فان افوز فان تصيب والمعنى لا يكن منك اكل
السمك وشرب اللبن وليكن منك اتيان فحديث لنا منا اي لو تا
تينا لحدثتنا ولما لم تاتينا فكيف تحدثنا وهل يكون سوال
مني فاجابة منك وليت لي عندك حصولا ففوزا والا

اتيان منك فاكرام مني ولا يكن طغيان منكم فحلول غضب مني ولا يكن ... عظيما

١٤٢

وقل لك بنا فاصابه خير منا واعلم ان النصب باضمار
ان بعد الواو والفاء مشروط بشرطين احدهما مشترك
والاخر مختص اما المشترك فهو ان يكون قبل الواو والفاء
احد الامور الستة المذكورة في الكتاب واما المختص
بالواو فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها واما المختص
بالفاء فبيته ما قبلها لما بعدها والمصنف خلط امثلة
الواو والفاء اعتمادا على فهم المتعلم فان كل امثال
الواو يجوز ان يقرا بالفاء وبالعكس واعلم ان هذه
الموضع تستدعي زيادة تحقيق لكن هذا المختصر لا يسع
ذلك قال والجازمة خمسة احرف نحو لم يضرب ولما
يحضر وليضرب ولا تفعل وان تكرمني اكرمك وبتسعة
اسماء متضمنة لمعنى ان وهي من وما واي واين واني ومتى
وحيثما واذما ومهما نحو من يكرمني اكرمه وعليه فقس
اقول انجزام المضارع اما بالحروف واما بالاسماء

والحروف

والحروف الجازمة خمسة اربعة منها تجزم فعلا واحدا
وهي لم ولما ولام الامر ولا الناهية وواحدة منها تجزم فعلين
وهي ان الشرطية والاسماء الجازمة وهي التسعة المذكورة
وهي انما تجزم فعلين لانها متضمنة لمعنى ان فان قولنا
من يكرمني اكرمه في معنى ان يكرمني هو اكرمه انا فيجزم
فعلين كما يجزمهما ان والمذكورة من الامثلة ظاهرة
والبواقي ما تصنع اصنع وايما تضرب اضرب واين تكن
اكن واني تجلس اجلس ومتى تقعد اقعد وحيثما
تذهب اذهب واذما تفعل افعل ومهما تضحك
اضحك واصل مهما ما زيدت عليه ما للتاكيد
فصار ماما ثم ابدلت الالف بهاء لتحسين اللفظ فصار
مهما قال ويجزم بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي
تجاب بالفاء الا النفي نحو ايتني اكرمك وقس عليه اقول
ويجزم المضارع ايضا بان الشرطية حال كونها مضمرة

ومتى تقعد اقعد

في جواب الاشياء الستة التي تجئ في جوابها الفاء اعني
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي الا النفي منها
فان ان لا تضمر بعده والامثلة نحو ايتني اكرمك اي
ايتني فانك ان تاتني اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة اي
لا تكفر فانك ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك
ازرك اي اين بيتك فاني ان اعرف بيتك ازرك
وليت لي مالا انفقه اي ليت لي مالا فاني ان يحصل
لي مال انفقه والا تنزل بنا تصب خيرا اي الا تنزل بنا
فانك ان تنزل بنا تصب خيرا وانما اضمرت ان بعد
المذكورات لان كلا منها يدل على ان الجزاء الثاني
مشروط بالاول فيدل على ان هناك شرطا
مقدرا بخلاف النفي فان مدخوله قطعي فلا يدل
على تعلق ما بعده لشئ فلا يصير دليلا على تقدير الشرط
قال ويلحقه بعد الف الضمير وواوه ويائه نون نحو

يضربان ويضربون وتضربين وذلك في الرفع دون
النصب والجزم اقول يلحق المضارع بعد الف الضمير
وواوه ويائه نون عوضا عن الحركة في المفرد ويكون
مكسورة في التثنية ومفتوحة في الجمع قياسا على تثنية
الاسماء وجمعها ولحوق النون انما يكون في الرفع
وتحذف في النصب والجزم اما في الجزم فلكونها عوضا
مما يحذف فيه منها عني الحركة واما في النصب فلحمله على
الجزم فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما
ان النصب محمول على الجر في الاسماء كذلك يحمل على
ما هو بدل الجر في الافعال قال الامر ما يؤمر به
الفاعل المخاطب على مثال افعل نحو ضع وضارب
ودحرج وغيره باللام نحو ليضرب زيد ولتضرب انت
ولاضرب انا وليضرب زيد ولاضرب انا اقول لما
فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث اعني الامر

وهو الفعل الذي يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على
مثال اِفعَل نحو صَنِّعْ من تُصَنِّعُ وضَارِبْ من تُضَارِبُ — اصْنَعْ من تَصْنَعُ ١ل
ودَحْرِجْ من تُدَحْرِجُ او يؤمر به غير الفاعل المخاطب باللام
سوآء كان المامور غير الفاعل نحو ليَضرِبْ زيدٌ ولتضرب
انت ولاضرب انا على بناء المجهول في الكل او فاعلاً نحو
ليضرب زيدٌ ولاضرِبْ انا اُبَيِّنُ العلوم فيهما والاول
قد يسمى امر المخاطب والثاني امر الغائب ومعنى مثال — اعني بغير اللام حج
افعَل ان يحذف حرف المضارعة ويجعل الباقي
كالمجزوم على وجه يمكن التلفظ به بان يكون
ما بعد حرف المضارعة متحركاً او يزاد في اوله همزة
مفتوحة ان كان من باب الافعال او مكسورة
ان كان من غيره الا اذا كان عين فعله مضموماً فان — ا ل الامر
الهمزة تضم كما عرفت كل ذلك في التصريف
ويكون متضمناً لمعنى افعَل نحو صَنِّعْ فان معنا افعَل

الوضع وضارِبْ اي افعَل المضاربة ولذا لم يخص المثال
بافعل فصل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما
كان له مفعول به ويتعدى الى واحد كضرب
زيداً او الى اثنين نحو كسوته جبةً وعلمته فاضلاً
او الى ثلثة نحو اعلمت زيداً عمراً خير الناس وغير
المتعدي ما يختص بالفاعل كذهب زيدٌ اقول
لما فرغ من الصنف الثالث شرع في الصنف الرابع والحاصل
اعني المتعدي وغير المتعدي ولفظ الكتاب
واضح وانما مثل في المتعدي الى اثنين بمثالين لان — ن
المتعدي الى مفعولين قسمان قسم يدخل على
المبتداء والخبر ويعبر عنه بان مفعوله الثاني عبارة
عن الاول نحو علمت زيداً فاضلاً فان الاصل زيدٌ
فاضل والفاضل نفس زيد وقسم ليس كذلك نحو كسوت
زيداً جبة فان زيداً وجبة ليسا بمبتداء وخبر

كلاهما ح

اذا الجبة عزيز فاتى لكل قسم بمثالين قال
وللتعدية ثلثة اسباب الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر
نحو اذهبته وفرحته به اقول التعدية جعل الشيء
متعديا وذلك الشيء قد يكون لازما فيجعل متعديا
الى مفعول واحد كالامثلة المذكورة فان كلا من
ذهب وفرح وخرج لازم وقد صار بالهمزة والتشديد
والباء متعديا الى مفعول واحد وقد يكون متعديا
الى واحد فيجعل متعديا الى اثنين نحو علمت القران فان
علم بمعنى عرف متعديا الى مفعول واحد بالتشديد
صار متعديا الى اثنين وقد يكون متعديا الى اثنين
فيجعل متعديا الى ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس
فان علم متعدي الى مفعولين وقد صار بالهمزة
متعديا الى ثلثة قال للمبنى للمفعول وهو فعل ما لم
يسم فاعله ويسند الى المفعول به الا اذا كان الثاني

وخرجته م

في باب علمت والثالث في باب اعلمت والى المصدر والظرفين
نحو ضرب زيد ومر بعمرو وسير سير شديد وسير يوم
كذا وسير فرسخان اقول لما فرغ عن الصنف الرابع
والخامس شرع في الصنف السادس اعني المبني للمفعول
وهو فعل مفعول اي اسند الى مفعول لم يسم
فاعل ذلك المفعول وترك التسمية قد يكون
للجهل بالفاعل او لتعظيمه او لتحقيره مع قصد الا
ختصار وشرط في الماضي ان يكسر ما قبل الاخر
ويضم اوله فقط ان لم يكن همزة ولا تاء ومع ضم
الثالث ان كانت همزة ومع الثاني ان كانت تاء
وفي المضارع ان يضم اوله ويفتح ما قبل اخره
لئلا يلتبس بناءه بغيره لانه لو لم يضم الاول في الماضي
لم يحصل الفرق في باب علم ولو لم يكسر ما قبل الاخر
لم يحصل الفرق في باب اكرم اذ يلتبس بالمتكلم المبني

الجمعة ح ر

ما لم يسم فاعله م

في افتعل وتفعل م

للمفعول من مضارعه فانه لا اعتماد على حركة الآخر لانها تزول في الوقف ولو لم يضم الثالث فيما اوله الهمزة نحو استُخرج لالتبس بالامر على تقدير الوصل والوقف نحو استخرج ولو لم يضم الثاني فيما اوله التاء نحو تُعُلِّم وتُجُوهِل لالتبس بمضارع باب التفعل والتفاعل ولو لم يضم الاول في المضارع لم يحصل الفرق في باب يَعْلَم ولو لم يفتح ما قبل آخره لم يحصل الفرق في باب يُكْرِم ويسند فعل ما لم يسم فاعله الى مفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضُرِبَ زيدٌ او مع واسطة نحو مُرَّ بعمرٍو الا اذا كان ذلك المفعول به المفعول الثاني في باب علمت اي في باب افعال القلوب فانه لا يسند اليه فلا يقال في علمت زيدًا فاضلًا عُلِمَ فاضلٌ زيدًا لان المفعول الثاني في افعال القلوب مسند الى الاول فلو اقيم مقامه لصار مسندًا اليه والشيء الواحد

مقام الفاعل

لا يكون مسندًا ولا مسندًا اليه ويعلم من ذلك انه لا يجوز ايضًا اسناده الى المفعول الثالث في باب اعلمت لانه في الحقيقة هو الثاني في باب علمت وانما قيد بالثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت لانه يجوز ان يسند الى الاول في باب علمت واليه والى الثاني في باب اعلمت لكونهما مسندًا اليهما واذا اقيما مقام الفاعل يكونان مسندًا اليهما ايضًا فالاول في باب اعلمت ليس بمسند ولا مسندًا اليه واذا اقيم مقام الفاعل يصير مسندًا اليه ولا امتناع في شيء من ذلك وانما قيد الثاني في باب علمت احترازًا من الثاني في غيره مما لا يكون المفعول الثاني عبارة عن الاول نحو اعطيت زيدًا درهمًا فانه يجوز ان يقال

لان الاول في باب علمت والثاني في باب اعلمت مسندا اليهما واذا اقيما

أُعطِيَ دِرهمٌ زيدًا واُعطِيَ زيدٌ درهمًا لان المفعول اعطيت
ليسا مبتدا وخبر فلا يكون ثانيهما مسندًا الى
الاول فلا يلزم المحذور ويسند ايضا الى المصدر
نحو سِيرَ سَيرٌ شديدٌ وانما وُصِفَ المصدر لِتُعلَم
انه لا يجوز اقامة المصدر التاكيدي مقام الفاعل
عن غير وصفٍ اذ لا فائدة في ذلك لان الفعل
نحو ضُرِبَ ضَرْبٌ متى لم يوجد على ما يدل عليه مع المصدر التاكيدي
وحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ينبغي
ان يفيد فائدةً متجددة ويسند ايضا الى الظرفين
اعني ظرف الزمان نحو سِيرَ يومُ كذا وظرف
المكان نحو سِيرَ فرسخان واعلم انه لا يجوز اقامة
المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل وانه
اذا وجد المفعول به في الكلام لا يجوز ان يقام

مقام الفاعل غيره افعال القلوب وهي ظننت
وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ووجدت
ورايت تدخل على المبتدا والخبر فتنصبهما على
المبتدا والخبر المفعولية نحو ظننت زيدًا
منطلقًا لما فرغ من الصنف السادس شرع في
الصنف السابع اعني افعال القلوب وهي سبعة
افعالٍ تدل على شكٍ او يقين ثلثة منها للشك
وهي ظننت وحسبت وخلت وثلثة منها لليقين
وهي علمت ورايت ووجدت وواحد مشترك
اي يستعمل تارةً للشك واخرى لليقين وهو زعمت
وانما سميت افعال القلوب لكونها عبارة عن الا
دراك لذلك دون الجوارح الباقية فانك تقول
ظننته اي اتهمته وعلمته اي عرفته وزعمت
ذلك اي قلته ورايته اي ابصرته ووجدت

در سيدم ياوم

الضالة اى صادفتها قوله وجب وخلت لانهما
للدخول على المبتداء والخبر وتضمنهما على المفعولية
دون الخمسة الباقية فان كلا منها قد يستعمل
بمعنى فعل متعد الى واحد اذ ظننت قد يكون
من الظنة بكسر الظاء بمعنى التهمة وهى لا
يتعدى الا مفعولا واحدا وكذا — يستدعى ز
العلم بمعنى المعرفة والزعم بمعنى القول والرؤية
بمعنى الابصار والوجدان بمعنى المصادفة اى الا — ظ اصح
صابة والامثلة ظ قال ومن شانها جواز الالغاء
متوسطة ومتاخرة نحو زيد ظننت مقيم وزيد
مقيم ظننت والتعليق نحو علمت لزيد منطلق
وازيد عندك ام عمرو وايهم فى الدار وما زيد
منطلق اقول ومن شان افعال القلوب اى من

خصايصها جواز الالغاء وهو ابطال العلاقة
المفعولية لفظا ومعنى بينها وبين مفعوليها
حال كون تلك الافعال متوسطة بين
مفعولين نحو زيد ظننت مقيم او متاخرة عنهما
نحو زيد مقيم ظننت وذلك لان هذه الافعال
بتقديم احد مفعوليها او كليهما عليها يضعف
عملها فيهما مع ان مفعوليها كلام تام بدون
عملها فيهما وبذلك يحصل ما هو الغرض منهما فيجوز
الالغاء لذلك والاعمال لكونها افعالا لا
نعال لقوة عملها الا يمنع من العمل بتقدم معمولها — ليهما ز
عليها ومن شانها ايضا التعليق وهو ابطال الكلا — العلاقة
فى المفعولية بينها وبين مفعوليها لفظا لا معنى
وذلك اذا وقعت قبل لام الابتداء نحو علمت

لزيدٌ منطلقٌ او قبل حرف الاستفهام نحو علمتُ
أزيدٌ عندك ام عمرو او قبل اسم الاستفهام نحو
علمتُ ايّهم فى الدار او قبل حرف النفى نحو علمتُ
ما زيدٌ منطلقٌ وانما لما يبطل التعليق اللفظى
قبل هذه الكلمات لانها تستحق صدر الكلام
فلو اعملت هذه الافعال فيما بعدها ابطلت
صدارتها ولم يبطل التعليق المعنوى لان هذه
الافعال واقعة على ما بعد هذه الكلمات فى المعنى
قال م الافعال الناقصة وهى كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظلّ وبات ومابرح ومافتئ
ومانفك ومادام وليس ترفع الاسم وتنصب
افعال القلوب
الخبر نحو كان زيدٌ منطلقا اقول لما فرغ من الصنف
السابع شرع فى الصنف الثامن اعنى الافعال

النا

الناقصة وهى افعال وضعت لتقرير الفاعل على
صفة والمذكورة منها فى هذا الكتاب ثلثة عشر وهى
تدخل على المبتدا والخبر كافعال القلوب الا انها
ترفع المبتدا ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها
كما تقدم وانما سميت افعالا ناقصة لنقصانها
عن سائر الافعال لانها لا تتم كلاما مع فاعلها
بل يحتاج الى الخبر نحو كان زيدٌ منطلقا فان كان
يدل على تقرير الفاعل اعنى زيدا على صفة وهى
القيام قال وكان يكون ناقصة وتامة نحو كان
الامر اى وقع الامر وزائدة نحو ما كان احسن
زيدا او مضمرا فيها ضمير الشان نحو كان زيدٌ
منطلقٌ اى كان الشان زيدٌ منطلقٌ م لما عدّ الافعال الناقصة
شرع فى بيان معانيها ولم يبين غير معنى كان لانه اصل

فان قيل لم ابطل [illegible] فيما قبل [illegible]
لان المتكلم يتصور نفى الكلام [illegible]
الاخبار [illegible]
ما زيد قائم فلا يكف [illegible]

١٧،٢

الباب ولذلك سمي المرفوع في هذا الباب اسم كان و
المنصوب خبر كان وكان على اربعة اضرب لانها
اما ان تكون ناقصة اي يدل على ثبوت خبرها لاسمها
في الزمان الماضي اما دائما نحو كان الله قادرا او
منقطعا منقطعا نحو كان الفقير ... وتامة اي
غير محتاج الى الخبر نحو كان الامر اي وقع الامر وزائدة
اي غير محتاج اليها نحو ما كان احسن زيدا اي ما احسن
زيدا او مضمرة فيها ضمير الشأن نحو كان زيد منطلق فان
اسم كان هذه ضمير يعود الى الشأن وزيد
مبتدأ ومنطلق خبره والجملة خبر كان والتقدير
كان الشأن زيد منطلق هذا القسم من اقسام الناقصة
ايضا الا انها مختصة بكون اسمها ضمير الشأن
وخبرها جملة وصار للانتقال من حال الى حال

انتقال بحسب عوارض بلد

اما بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او بحسب الذات نحو
صار الطين خزفا واصبح وامسى واضحى وظل وبات
للدلالة على اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة
اعني الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة
نحو اصبح زيد مكرما المعنى اقتران تكرم زيد با
لصباح وكذا البواقي ومازال ومابرح
ومافتئ ومانفك للدلالة على استمرار ثبوت
خبرها لفاعلها من زمان صلح الفاعل لقبول
ذلك الخبر نحو مازال زيد اميرا المعنى ثبوت امارته
من زمان صلح الفاعل لقبولها الى حين هذا
القول وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا فان جلوس
المخاطب موقت بمدة ثبوت جلوس زيد و ليس

لنفي الحال قوله ويجوز تقديم خبرها على اسمها و
عليها الا ما اوله ما فانه لا يتقدم عليه
معموله ولكن يتقدم على اسمه فيجب قوله يجوز
تقديم خبر الافعال الناقصة على اسمها نحو كان
منطلقا زيد وعليها نحو منطلقا كان زيد
وذلك لقوة عملها لانها افعال الا في اوله ما
من هذه الافعال فانه لا يتقدم عليه معموله
بل على اسمه فيجب فلا يقال اميرا ما زال زيد
بل انما يقال ما زال اميرا زيد وذلك لان
ما يقتضي صدر الكلام فلو تقدم الخبر عليها ال
لبطلت صدارتها قوله افعال المقاربة وهي
عسى وكاد وكرب واوشك عملها كعمل
كان الا ان خبر عسى ان مع الفعل المضارع

نحو عسى زيد ان يخرج وقد يقع ان مع الفعل
المضارع نحو عسى ان يخرج زيد فاعلا لها ويقتصر عليه
نحو عسى ان يخرج زيد قوله لما فرغ من الصنف
الثامن شرع في الصنف التاسع اعني افعال المقاربة
وهي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا
او اخذا فيه وهذه هي الاربعة المذكورة في
الكتاب واخذ وجعل وطفق عملها كعمل
كان اي ترفع الاسم وتنصب الخبر لكن خبر عسى
يجب ان يكون فعلا مضارعا دخل عليها ان
لان عسى لمقاربة الاستقبال لا الاستقبال
ويكون عسى ح بمعنى قارب والخبر في تاويل
المصدر نحو عسى زيد ان يخرج اي قارب زيد
الخروج وقد يقع ان مع الفعل المضارع

فاعلا أعني وتقديره خروجه وهو لا يذكر لها خبر إذ لا
يحتاج إلى الخبر بل يكون بمعنى قرب نحو عسى أن
يخرج زيد أي قرب خروجه ونص المؤلف في
الفعل المضارع بغير أن نحو كاد زيد يخرج
هذا ظاهر وهما زيادة في بعض النسخ وفي
الأصل ما كتبناها ولا عثرنا عليها وحاصل تلك
الزيادة أنه يجوز تشبيه كاد بعسى في دخول أن
على خبرها نحو كاد زيد أن يخرج وفي وقوع أن
مع الفعل المضارع فاعلا لها نحو كاد أن يخرج
زيد ويجوز أيضا تشبيه عسى بكاد في حذف
أن من خبرها نحو عسى زيد يخرج واعلم أن
كرب على وزن نصر وأوشك بمعنى كاد في
الاستعمال نحو كرب زيد يفعل وأوشك زيد

يفعل والشروع إلى أخذ وجعل وطفق مثل
كاد في الاستعمال نحو أخذ وجعل وطفق
زيد يقول وفعلا المدح والذم وهما نعم
وبئس يدخلان على اسمين مرفوعين أولهما
يسمى الفاعل والثاني يسمى المخصوص بالمدح
أو الذم نحو نعم الرجل زيد وبئست المرأة دعد
لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر
أعني فعل المدح والذم وهما ما وضع لإنشاء
المدح أو الذم والأصل فيهما نعم وبئس والدليل
على فعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما
نحو نعمت وبئست ولها في واضح وحق الأول
التعريف بلام الجنس أو الإضافة إلى المعرفة
نحو بئس غلام الرجل بشر وقد يضمر الفاعل

بنكرة منصوبة نحو نعم رجلاً زيد ش حق فاعل
فعل المدح والذم اذا كان مظهراً ان يكون معرفاً
بلام الجنس لكونهما موضوعين للمدح والذم العام
ولام الجنس تفيد العموم وقد يضمر فاعلهما ويفسر
بنكرة منصوبة ولذا يجب التفسير لئلا يبقى
مبهماً ولزم التفسير نكرة لان الغرض يحصل
بها فلو عرفت لبقى التعريف ضائعاً واعلم
ان المضاف الى المعرف بلام الجنس كالمعرف
نعم صاحب المال زيد والمخصوص قد يحذف
المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى فنعم الماهدون
الحذف انما يجوز اذا دل عليه قرينة كما
كما في الآية فانه لما قال والارض
فرشناها فنعم الماهدون علم ان التقدير

فنعم الماهدون نحن ش وحبذا يجري
مجرى نعم فيقال حبذا الرجل زيد وحبذا
رجلاً زيد وساء يجري مجرى بئس ش
حب اصله حبب بضم العين فادغم ثم ركب
مع فاعله وهو ذا للتخفيف فصار كالكلمة الواحدة
ومعناه صار محبوباً جداً وانما جعل من
افعال المدح بل جعل جارياً مجرى نعم لا
متيازه بامور منها ان فاعله لا يكون الا
ذا لان الغرض اعني الابهام في المدح
يحصل به فانه من المبهمات ومنها انه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه كالامثال
والامثال لا تتغير ومنها انه لا يجب ذكر التفسير
معه فاعله بل يجوز ان يقال حبذا رجلاً

بجلاً زيدٌ وحبذا زيد رجلاً او نعم فانه يجب
ذلك فيه لان الفاعل في حبذا مذكور وفي
نعم مستتر فجعل ذكر المفسر في نعم كالبدل عنه و
هذا الاستعمال اعني حبذا الرجل زيد
انما هو عند من لم يجعل ذا فاعلاً بناءً على
انه صار بالتركيب فخرج عن الفاعلية ولما
من جعله فاعلاً يأتي بعده بلفظ الرجل
لان الفاعل لا يكون الا واحداً وساء يجري
مجرى بئس نحو ساء الرجل زيد قوله تعالى وساء
مثلاً القوم الذين كذبوا وانما لم يجعل من
افعال الذم لانه ربما يستعمل غير استعمال
بئس فيقال نعم الجزاء ساء بني فلان بمعنى نقيض
سرّني قال فعلا التعجب هما ما افعل زيداً

كالجزء منه

لا يستعمل الا في ...

والذي

وافعل به ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد ليس بمعنى
فعل وافعال اقول لما فرغ من الصنف العاشر شرع في الصنف
الحادي عشر اعني فعلي التعجب وهما فعلان موضوعان
لانشاء التعجب احدهما اعني الاول ما افعل نحو ما احسن زيدا
والثاني افعل به نحو احسن بزيد ومعناهما ان زيداً
جداً وانما لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد لان هذين
البنائين لا يمكنان من غيره وانما يجب ان لا يكون بمعنى
افعل وافعال اي لا يكون من الالوان والعيوب لان
فعلي التعجب يشبه افعل التفضيل في المبالغة وقد
عرفت ان افعل التفضيل لا يبنى من الالوان والعيوب
قال ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد وابلغ
ونحو ذلك فيقال ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده
وما اقبح عوره اقول اذا اريد بناء التعجب في ما وراء

حسن

الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعل وافعال اى في
الثلاثي والمزيد فيه او في غير الثلاثي او في الثلاثي
المجرد اللوني والعيبي يتوصل باشد ونحوه اى
يجعل ذلك وسيلة اليه بان يبني التعجب منه
ويجعل ذلك المزيد او اللوني وغيرهما مفعولا له
فانه يفيد ح على ما كان يفيده التعجب المبني من
النفس ذلك المزيد او اللوني او غيرهما فيقال في غير
الثلاثي ما اشد دحرجته وفي اللوني ما ابلغ سواده
وفي العيبي ما اقبح عوره وفي المزيد فيه ما اكثر
استخراجه وان شئت قلت اشدد بدحرجته وابلغ
بسواده واقبح بعوره واكثر باستخراجه والمعنى
على ما كان في ما احسن زيدا ونحو اشد وابلغ
اتم واكثر واكمل **قال** وما في افعل زيدا
مبتدأ وافعل خبره هذا مذهب سيبويه وعند

الاخفش

ما مبتدأ بمعنى الذي وافعل صلته والخبر محذوف و
والتقدير الذي احسن زيدا شيء واما احسن بزيد فعند سيبويه
اصله احسن زيد اى زيد ذا حسن فاحسن فعل ماض وزيد
فاعله نقل من صيغة الاخبار الى الانشاء وزيدت الباء
في فاعله كما في كفى بالله شهيدا وعند الاخفش
انه امر وفاعله مستتر والمامور كل واحد بان يجعل زيدا
حسنا والباء زائدة في المفعول كما في الاية ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة **قال** باب الحروف وهو
ما دل على معنى في غيره واصنافه الحروف الاضافة
الحروف المشبهة بالفعل حروف العطف وحروف النفي
وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف التصديق
وحروف الاستثناء وحروف الخطاب وحروف الصلة حرفا
التفسير وحرفان للمصدرية حروف التحضيض وحرف
التعريب وحرفا الاستقبال وحرفا الاستفهام وحروف
الشرط وحرف التعليل وحرف الردع واللامات والتانيث

الساكنة والنون المؤكدة هاء السكت **قوله** لما فرغ
من القسم الثانى من اقسام الكلمة وهو الفعل شرع
فى القسم الثالث اعنى الحرف وهو ما دلّ على معنى فى
غيره اى كلمة تدل على معنى هنا بواسطة الغير كما معناها بر
سيتحقق بعد هذا ان شاء الله تعالى ولما كان هذا
القسم ايضا ذا اصناف اراد ان يبين اصنافه كما
بين اصناف اخويه فعدّهم جملة ثم ابتداء عن كل واحد
منها مفصلة بالترتيب واصناف الحروف المذكورة
فى هذا الكتاب ثلثة وعشرون سيعرف كل واحد منها
فى موضعه ان شاء الله تعالى **قال** حروف الاضافة وهى
الحروف الجارة من للابتداء والى وحتى للانتهاء وفى
للوعاء والباء للالصاق واللام للاختصاص ورب
للتقليل وتختص بالنكرات وواو القسم وباؤه وتاؤه
وعلى للاستعلاء وعن للمجاوزة والكاف للتشبيه للمجاوزة بر
ومذ ومنذ للابتداء فى الزمان وحاشا وخلا وعدا

للاستثناء **اقول** سميت هذه الحروف حروف الا
ضافة والجارة لانها تضيف اى تنسب معنى الفعل
او شبهه وتجره الى مدخولها نحو مررت بزيد فان الباء
تنسب معنى المرور وتجره الى زيد وهى سبعة
عشر حرفا الاول من وهى فى الاصل لابتداء الغاية
اى تفيد معنى الابتداء وتعرف باستقامة تقدير
الى بعدها نحو سرت من البصرة الى الكوفة يعنى ابتداء
سيرى من البصرة وقد تستعمل للتبيين اى يجوز
ان يجعل مكانها الذى كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان بمعنى الذى هو الوثن وقد تكون
للتبعيض اى يجوز ان يجعل مكانها بعض نحو اخذت
من الدراهم يعنى دراهم وقد تكون زائدة اى يجوز بعض الدراهم بر
حذفها نحو ما جائنى من احد يعنى احد والثالث والثانى م
الى وحتى وهما للانتهاء اى تفيدان معناه والفرق
بينهما ان ما بعد الى لا يجب ان يدخل فى حكم

ماقبلها بخلاف حتى فانه يجب ذلك فيها فاذا قلت اكلت
السمكة الى راسها يكون المعنى انتهى اكلى عند الراس
ولايجب ان يكون الراس ماكولا بخلاف حتى يعنى
اذا قلت اكلت السمكة حتى راسها فان المعنى يكون
انتهى اكلى بالراس فيجب ان يكون الراس ماكولا ايضا
والرابع فى وهى للوعاء اى للظرفية نحو الماء فى الكوز
والخامس الباء وهى للالصاق فى الاصل نحو مررت
بزيد اى التصقت مرورى بمكان قريب من مكان زيد
وباء القسم فى اقسمت بالله من هذا القبيل اذ المعنى
التصق قسمى بلفظ الله وقد يستعمل للاستعانة
نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وللمصاحبة
اى بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه ولجامه يعنى
معهما وللتعدية نحو ذهبت بزيد اى اذهبته وللظرفية
نحو جلست بالمسجد اى فيه وقد يكون زائدة نحو كفى
بالله شهيدا اى كفى الله والسادس اللام وهى

للاختصاص نحو الجل للفرس اى مختص به وقد يكون
للتعليل اى بمعنى كى نحو جئتك لتكرمنى يعنى كى
تكرمنى وقد تكون زائدة كما فى قوله تعالى
ردف لكم اى ردفكم والسابع رب وللتقليل
اى تدل على تقليل نوع من الجنس نحو رب رجل
كريم لقيته المعنى ان الرجال الكرام الذين لقيتهم قليلون
وان كانوا كثيرين لكنهم بالقياس الى الذين ما
لقيتهم قليلون ويختص رب بالنكرات اى لا
تدخل على المعارف لان ما هو الغرض منها اعنى الدلالة
على تقليل نوع من الجنس يحصل بدون التعريف فلو
عرف مدخولها لكان التعريف ضائعا ويجب ان يكون
نكرة التى دخلت عليها رب موصوفة كما ذكرناه
ليجعل الوصف ذلك الجنس النكرة نوعا فيحصل
الغرض وقد تلحق ما برب فيمنعها عن العمل ويسمى
ما الكافة ح ويجوز ان يدخل الافعال نحو ربما قام

زيد والثامن والتاسع واو القسم وتاؤه نحو والله

وتالله لافعلن كذا واعلم ان الاصل فى القسم الباء

والواو بدل منها عند حذف الفعل قولنا والله فى

معنى اقسمت بالله والتا بدل من الواو فى

تالله خاصة والباء لاصالتها تدخل على المظهر والمظمر

نحو بالله وبك لافعلن كذا والواو لا تدخل الا على

مظهر لنقصانها عن الباء فلا يقال وك لافعلن

كذا والتاء لا تدخل على المظهر الا على لفظ الله تع

خاصة لنقصانها عن الواو والعاشر على وهى للاستعلاء

نحو زيد على السطح اى مستعل عليه والحادى عشر

وهى للمجاورة نحو رميت السهم عن القوس اى عن م

جاعلته مجاوزا عنه والثانى عشر الكاف وهى

للتشبيه نحو الذى كزيد اخوك اى الذى اشبهه زيد

اخوك وقد تكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله اى ليس شئ مثله م

شئ الثالث عشر والرابع عشر مذ ومنذ وهما

للابتداء فى الزمان وقد عرفت معنى الابتداء نحو ما

رايت زيدا مذ ومنذ يوم الجمعة اى ابتداء الزمان

انتفاء الرؤية يوم الجمعة الخامس عشر والسادس عشر رؤيته م

والسابع عشر حاشا وعدا وخلا وهى للاستثناء

اى بمعنى الا نحو جائنى القوم حاشا زيدا اى الا زيدا

وقد عرفت معنى ذلك فى المستثنا واعلم ان حروف

الجر قد يحذف وينصب مدخولها ويقال انه منصوب

على نزع الخافض او على المفعولية كقوله تع واختار

موسى قومه سبعين رجلا الحروف المشبهة بالفعل

ان وان للتحقيق ولا لكن للاستدراك وكان

للتشبيه وليت للتمنى ولعل للترجى اقول لما فرغ

من الصنف الاول من اصناف الحروف شرع فى

الصنف الثانى اعنى الحروف المشبهة بالفعل ووجه

شبهها بالفعل لفظى ومعنوى اما اللفظى فلكونها

ثلثيه ورباعية مفتوح الاخر كالماضى والمعنوية فلكون واحد كل م

منها بمعنى الفعل فانّ معنى انّ وانّ حققتُ ومعنى
لكنّ استدركتُ ومعنى كانّ شبّهتُ ومعنى ليت
تمنّيتُ ومعنى لعلّ ترجّيتُ وقد تقدّم كيفية
عمل هذه الحروف والغرض ههنا بيان ساير احوالها
كما سيتضح بعد هذا قال وانّ المكسورة مع ما — سيجيء بدل
بعدها جملة وانّ المفتوحة مع ما بعدها فاكسر في
مظان الجمل وافتح في مظان المفردات نحو انّ زيدا — مفرد نحو
منطلق وعلمت انك خارج اقول انّ المكسورة وانّ
المفتوحة كلتاهما مما تدخلان على الجملة اعني
المبتداء والخبر والفرق بينهما انّ مدخول المكسورة بعد
دخولها في تاويل الجملة باق على حاله كما كان جملة
قبل دخولها ومدخول المفتوحة يصير بدخولها في
تاويل المفرد فاكسر الهمزة في مظان الجملة يعني في
كل موضع يكون مظنة الجملة اى يظن انه يقع
فيه الجملة نحو انّ زيدا منطلق فانه كلام ابتدائي فكون

في موضع الجملة وافتحها في مظان المفردات نحو علمت
انك خارج فانّ انك خارج في تاويل المفرد لانه مفعول
علمت موضع المفرد وههنا بحث ذكره يورث — وموضع المفعول
التطويل واعلم انّ المظانّ جمع المظنة ومظنة الشئ
موضع الذى يظن كونه فيه قال واذا عطفت اسما
على اسم انّ المكسورة بعد ذكر الخبر جاز في المعطوف
النصب والرفع نحو انّ زيدا منطلق وبشر او بشرا حملا
على اللفظ وعلى المحل وكذا لكنّ دون غيرها اقول انما
جاز الحمل على المحل لانّ انّ المكسورة لا تغير معنى
الجملة عمّا كان عليه كما عرفت فانّ الاسم فيها — فيهما
مرفوع المحل على الابتدائية كما كان قبل دخولها بخلاف
المفتوحة فانها تغير معنى الجملة ولذلك قيل
العطف بالمكسورة وانما اشترط بعد ذكر الخبر لانه
لا يجوز ان يقال انّ زيدا وبشر منطلقان لانه
يلزم منه توارد العاملين اعني انّ والتجرد على

دو چیز عمل انها را باطل میکند
یکی ماء کافه یکی

خبر

معمول واحد وهو منطلقان لان من حيث كونه ان
يكون العامل فيه ان ومن حيث كونه خبر لبشر يكون
العامل فيه التجرد لكن مثلا ان في العطف دون غيرها
لانها لا تغير معنى الجملة عما كان عليه بخلاف سائر
اخواتها قال ويبطل عملها الكف والتخفيف وتهيئتها
فيها لا لانها للدخول على القبيلتين نحو انما زيد
منطلق وانما ذهب عمرو وان زيد لكريم وان كان
زيد لكريما وبلغني انما زيدا وانما ذهب عمرو وان زيد
اخوك وان قد ضرب زيد ولكن اخوك قائم ولكن
خرج بكر وكان ثدياه حقان وكأن قد كان كذا
اقول يبطل عمل حروف مشبهة بالفعل الكف
اى اتصال ماء الكافة بها وذلك عام في الجميع وكذلك
يبطل عملها التخفيف وذلك تخفف منها اعني
الاربعة التي في اواخرها النون وهي الكف
والتخفيف هذه الحروف للدخول على القبيلتين اعني

منطلق م

فيما م

الاسماء والافعال لان اختصاصها باسماء انما كان
لاجل العمل فان العامل يجب ان يكون مختصا
بقبيل ما يعمل فيه والامثلة ظاهرة وقوله وكان
ثدياه حقان اوله نحو مشرق اللون وكان ثدياه
حقان قال والفعل الذى يدخل على المبتداء
والخبر نحو ان كان زيد لكريما وان ظننته لقائما و
واللام لازمة لخبرها اقول وانما وجب ان يكون ذلك
الفعل من دواخل على المبتدا والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لان اصل هذه الحروف ان
تدخل على المبتداء والخبر فلما عرضها ما زال الاختصا
بالاسماء وهيأها للدخول على الافعال وجب ان يكون
ذلك الفعل من دواخل المبتداء والخبر ليوفى عليها مقتضاها
ولئلا يلزم العدول عن الاصل من كل وجه وانما
لزمت اللام في خبرها الفرق بينها وبين ان النافية
قال ولابد لان المخففة من احد الحروف الاربعة

و نحو بدله

عليه ان المخففة
يجب ان يكون مما يدخل

صها

ليوافق به

وهي قد وسوف والسين وحرف النفي نحو علمت أن
قد خرج زيد وأن سوف يخرج زيد وأن يخرج زيد
وأن لم يخرج زيد أقول انما لا بد لان المخففة من
احد الحروف الاربعة اذا كانت داخلة على الافعال
وذلك للفرق بينهما اى بين ان المخففة وبين ان
الناصبة ولم يعكس لان الزيادة بالمحذوف اولى قال
حروف العطف الواو للجمع بلا ترتيب والفاء وثم
له مع الترتيب وفي ثم تراخ دون الفاء وحتى
بمعنى الغاية أقول هذه الحروف ثالثة اصناف
الحروف وهي عشرة احرف اولها الواو وهي للجمع
بلا ترتيب اى تدل على ثبوت الحكم للمعطوف وا
للمعطوف عليه مطلقا الا مع الاشعار بالترتيب
وغيره نحو جاني زيد وعمرو اى اجتمعا في المجي
مطلقا وثانيها وثالثها الفاء وثم وهما للجمع
ايضا لكن مع الترتيب نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو اى

واى جمعا

كان
اجتمعا في المجي ولكن مجي عمرو بعد مجي زيد والفرق بينهما
ان في ثم تراخيا دون الفاء ورابعها حتى وهي ايضا
للجمع ولكن مع معنى الغاية اى يجب ان يكون معطوفها
جزءا من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى رأسها
و... ليفيد قوة نحو مات الناس حتى الانبيا فان
الانبيا اقوى من غيرهم او ضعفا قدم الحجاج حتى
المشاة فان المشاة اضعف من غيرهم فلا يجوز ان
يقال جاني زيد حتى عمرو وجاني القوم حتى الغال
لانتفا الجزئية قال واو واما لاحد شيئين
او الاشيا وتقعان في الخبر والامر والاستفهام
أقول الخامس من حروف العطف وسادسها او و
اما وهما للدلالة على ثبوت حكم الواحد من الشيئين
اذا كان المعطوف متحدا نحو جاني زيد او عمرو وجاني
اما زيد واما عمرو اى احدهما او للواحد من الاشيا
اذا كان متكثرا نحو جاني زيد او عمرو او بكر وجاني

خ

وهي ع

حروف العطف

الحاج

الغالب

اما زيد

او خالد

اما زيدٌ واما عمرٌو واما بكرٌ اي جاء احدهم ويقع اوْ واما
في الخبر كما مرّ وفي الامر جالس الحسن او ابن سيرين
وخذ اما درهمًا واما دينارًا او في الاستفهام نحو القيت
عبد الله او اخاه واخرجت اما عبد الله واما اخاه قال
وام نحوهما غير انها لا تقع الا في الاستفهام
متصلة ويقع فيه وفي الخبر منقطعة نحو ازيد عندك
ام عمرو قول وانها لا بل ام شاة السابع من حروف
العطف ام وهي مثل او واما في الدلالة على ثبوت الحكم
لاحد الشيئين او الاشياء لكنها لا تقع الا في الاستفهام
حال كونها متصلة ويقع فيه وفي الخبر حال كونها
منقطعة يعني ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة
المتصلة هي التي او الجملة اضربت زيدًا ام
والمنقطعة هي التي تقع ما بعد غير الاستفهام
نحو انها لابل ام شاة او بعد الاستفهام لا يليه
مثل ما يلي ام نحو رايت زيدًا ام عمرًا والهمزة

وام عمرو ومعناه بل اهي شاة بل ارايت عمرا م

فان قولنا ام شاة والهاء في انها للجثة
كان القائل راى جثة ظنها ابلا فاخبر على ظنه ثم تيقن
انها ليست بابل تردد في انها شاة ام لا فاستانف السؤال
فقال ام شاة اي اهي شاة والفرق بين او وام ان السؤال
باو انما يكون اذا لم يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف
عليه نحو ازيد عندك او عمرو فانه انما يصح اذا لم يعلم كون
احدهما عند المخاطب واما ام فان السؤال بها انما يكون
اذا كان ثبوت الحكم معلوما لاحدهما ويكون الغرض من
السؤال التعيين نحو ازيد عندك ام عمرو فانه انما يصح اذا كان
كون احدهما عند المخاطب معلوما بعينه ويكون الغرض من
السؤال التعيين ولذلك يكون جواب او بلا او نعم لحصول الغرض
بها ولا يكون جواب ام الا بالتعيين والفرق بينهما
وبين اما ان اما يجب ان يتقدمها اما اخرى بخلافها
قال ولا النفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو
وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا نحو جاءني

زيد بل عمرو وماجاءني زيد بل خالد ولكن للاستدراك وهي
في عطف الجمل نظيرة بل وفي عطف المفردات نقيضة لا قوله
الثامن من حروف العطف وتاسعها وعاشرها لا وبل
ولكن وهذه الثلاثة مشتركة في الدلالة على ثبوت
الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
ويفترق كل واحد من الأخيرين بخاصة فلا بكل
على نفي ما وجب للأول نحو زيد لا عمرو فقد نفيت المجيء
الثابت لزيد عن عمرو وبل للاضراب اي الاعراض عن الكلام
الأول منفيا كان ذلك الكلام او موجبا اما الموجب فنحو
جاءني بكر بل عمرو والمعنى بل جاءني عمرو وماجاءني زيد
فاعرضت عن الكلام الأول لكونه غلطا واما المنفي
نحو ماجاءني بكر بل خالد وهذا يحتمل وجهين الأول
ان يكون المعنى بل ماجاءني خالد وجاءني بكر فيكون
بل للاضراب عن الفعل مع حرف النفي والثاني
ان يكون المعنى بل جاءني خالد وح يكون للاضراب

عن الفعل دون حرف النفي فقول المص وبل للاضراب
يكون صحيحا ولكن للاستدراك رفع توهم نشاء من
كلام مقدم لكن وهي في عطف الجمل نظيرة بل الا
ستدراك فقط فان بل مع انها تفيد الاضراب تفيد
الاستدراك ايضا نحو جاءني زيد لكن ماجاءني عمرو وجاءني
زيد لكن عمرو ولم يجيء وفي عطف المفردات نقيضة لا
يعني لا يعطف بها على مفرد الا اذا كان قبلها نفي لا
يكون نقيضة لا نحو ماجاءني زيد لكن عمرو جاءني
فقد اثبت للثاني ما نفيت عن الأول على عكس لا
وانما لا يعطف بها المفرد على المفرد فيما كان ماقبلها
مثبتا ليعلم المغايرة بين ماقبلها ومابعدها
فانها يجب ان يقع بين كلامين متغايرين قال
حروف النفي ما النفي الحال والماضي القريب منها نحو ما
يفعل الآن وما فعل زيد وان نظيرها في نفي
الحال اقول من اصناف الحروف حروف النفي

وهي ستة ما لنفي الحال في المضارع نحو ما يفعل الآن
او الجملة الاسمية نحو ما زيد منطلقًا ولنفي الماضي القريب
من الحال نحو ما فعل زيد وإنْ بكسر الهمزة وسكون النون
نظيرة ما في نفي الحال فقط وتدخل في الماضي والمضارع
والجملة الاسمية نحو إنْ قام زيد وإنْ يقوم زيد وإنْ
زيد منطلق قال ولا لنفي المستقبل والماضي بشرط التكرير
والامر والدعاء نحو لا يفعل زيد وقوله تعالى فلا صدّق
ولا صلّى وقد لا يتكرر نحو لا فعل ولا تفعل ويسمى النهي
ونحو لا رعاك الله ويسمى الدعاء اقول قوله ويسمى النهي معناه
ان المثال المذكور اعني لا تفعل يسمى نهيًا اذ نفي الامر نهي
اللازم وقوله لا فعل مثال لنفي الماضي بلا تكرير وقد جاء
في الشعر ايضًا ونحو فاي امر سيئ لا فعله والباقي ظاهر قال
ولا لنفي العام نحو لا رجل في الدار ولا امرأة ولغير العام
فيهما نحو لا رجل فيها ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو
اقول وقد يجيء لا لنفي العام اي تدل على نفي جنس

مدخولها وهي التي يسمى لا لنفي الجنس ولا تدخل الا على النكرة
وقد يجيء لنفي غير العام اي تدل على نفي فرد من افراد
الجنس مدخولها وتدخل على معرفة والنكرة والامثلة
ظاهرة قال اقول ولمّا لنفي المضارع وقلب معناه الى معنى
الماضي وفي لمّا توقع وانتظار اذا قلت لمّا يضرب او لمّا
يضرب زيد كان معناه ما ضرب زيد والفرق بينهما
ان في لمّا توقعًا وانتظارًا لانها انما تنفي فعلا يتوقع
وقوعه وينتظر بخلاف لم قال ولن نظيرة لا
في نفي المستقبل ولكن على التأكيد اقول و
اذا اردت نفيه مع التأكيد قلت لن اضرب مثلا
او في بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد واعلم
ان مذهب الخليل ان اصل لن لا ان فخففت بحذف
الهمزة والالف ومذهب الفراء ان نونها مبدلة عن الالف
في واصلها لا ومذهب سيبويه انها حرف برأسها
قال حروف التنبيه ها نحو ها ان عمرًا بالباب

واكثر دخولها على اسماء الاشارة والضماير نحو هذا وها انا
وها انت واما والا نحو اما انك خارج والا ان زيدا قائم قوله
سميت هذه الحروف حروف التنبيه لان الغرض من الاتيان
بها اول الكلام تنبيه المخاطب على الاصغاء الى مقاله المتكلم
لئلا يفوت غرضه وانما كثر دخولها على اسماء الاشارة و
والضماير لضعف دلالتهما على مدلولها قال
حروف النداء يا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب
ووا للمندوب قوله والمراد بالبعيد هو البعيد حقيقة
او المنزل منزلته كالنائم والساهي وانما اختصت الثلاثة
للبعيد لان المنادى البعيد والمنزل منزلته يحتاج الى تصويت
ابلغ منه في الاخرين وخصت اي والهمزة بالقريب
كمن بين يديك لان رفع الصوت في ندائه
لا يكون مطلوبا وهما خاليان عن رفع الصوت
وبعض ثلث القسمة فيقول يا اعم الحروف يستعمل
للبعيد والقريب وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب
والمتوسط

مخففتان

ووا للمندوب خاصة وقد تقدم معنى المندوب
وانما ذكرت وا في حروف النداء لاشتراكهما في
افادة التخصيص ولهذا ذكر المندوب في باب
المنادى قال حروف التصديق نعم لتصديق
الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام كقولك
لمن قال قام زيد او لم يقم نعم وكذلك اذا قال اقام
زيد او لم يقم نعم قوله سميت هذه الحروف حروف
التصديق لان المتكلم بها يصدق الخبر فيما اخبره
ويسمى حروف الايجاب ايضا قال وبلى تختص
بالمنفي خبرا او استفهاما قوله مثاله ان يقال
ما قام زيد او لم يقم زيد فيقال بلى اي بلى قد قام
ومثال الاستفهام قوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل نعم
لكان كفرا اذ يكون معناه نعم لست ربنا واجل
وجير يختصان بالخبر نفيا واثباتا قوله والجير بكسر

في الكافية
والمنفي
الفرق بين بلى ونعم ... واثبات ما ...

الرّاء وفتحها بمعنى نعم واجل ولا يصدّق بها الّا في الجزم مثاله ان يقال ما قام زيد او قام زيد فيقال اجل او جير قال واي مختصّة بالقسم نحو اي والله اقول معناه ان اي لا يستعمل الّا مع القسم مثاله ان يقال اقام زيد فيقال اي والله قال حروف الاستثناء الّا وخلا وحاشا وعدا اقول قد تقدّم بيان ذلك في بحث المستثنى فان قيل كيف جعل هذه الحروف مرّة من حروف الاضافة والاخرى صنفا برأسها قلت ذلك لتعدّد الاعتبارين فيها قال حرفا الخطاب الكاف والتاء في ذلك وانت ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يلحق الضماير اقول قد عرف ذلك في اسماء الاشارة والمضمرات قال حروف الصلة ان في ما ان رايت زيدا وان في فلمّا ان جاء البشير وما في فبما رحمة من الله ولا في لئلّا يعلم اهل الكتاب ولا في فلا اقسم ومن في ما جاءني من احد

والباء في ما زيد بقائم اقول هذه الحروف حروف الزيادة وتعرف بان اسقاطها لا يخلّ بالمعنى الاصلي وتسمّى حروف الصلة لانه ربما يتوصّل بها الى استقامة الوزن او القافية او المقابلة في النظم والسجع وفائدتها تاكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هي عليه قال حرفا التفسير اي نحو رقي اي صعد وان في ناديته ان قم ولا يجيء ان الا بعد فعل في معنى القول اقول انما سمّيتا حرفي التفسير لانهما وسيلتان الى تفسير مبهم سبقهما كما فسّر بواسطة اي رقي بصعد وبواسطة ان ما ناديته بقم والمراد من الفعل الذي هو في معنى القول مثل المناديات قال حرفا المصدر ما وان في قولك اعجبني ان خرج زيد واريد ان تخرج اي خروجه وخروجك وما في قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها اقول سمّيا حرفي المصدر

لانهما يجعلان ما بعدهما في تاويل المصدرية
ايضا لانها تجعل ما بعدها تاويل المصدر كغيرها
وقد اهمل المص ذكرها فكانه نظر الى انها مختص بجملة
الاسميه والمصدرية في الفعل اظهر قال حروف
التحضيض لولا ولوما وهلا والا تدخل على الماضي
والمستقبل نحو هلا فعلت والا تفعل اقول هذه
الحروف اذا دخلت على الماضي تكون اللوم على ترك
الفعل فاذا قلت هلا اكرمت زيدا فقد اردت
اللوم والتوبيخ للمخاطب على ترك اكرام زيد واذا دخلت
على المستقبل يكون للتحضيض اي الحث عليه واذا قلت
هلا تقرا القران يكون المراد حث المخاطب على القراة
وسبب التسمية بحروف التحضيض قال ولولا ولوما
يكونان ايضا لامتناع الشي لوجود غيره مختصان
بالاسم نحو لولا علي عليه السلام لهلك عمر اقول
معناه هلك عمر لان عليا كان موجودا فلولا

مختصة بالجملة

هنا لامتناع هلاك عمر لوجود علي عليه السلام
قيل هذا القول ان عمر امر برجم الحامل فقال له علي عليه السلام
ان كانت الام اذنبت فما ذنب الجنين فقال عمر هذا
وقيل ان سائلا دخل على النبي وانشد شعرا فقال
النبي لعمر اقطع لسانه فذهب به عمر ليقطع لسانه
فقال علي ع احسن اليه فان الاحسان يقطع اللسان فلم
يصدق بقول علي عليه فرجعا الى النبي فقالا له
اي شيء تعني بالقطع يا رسول الله فقال رسول الله
الاحسان فقال عمر ذلك قال حروف التقريب قد لتقريب
الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة ولتقليل المضارع
نحو ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون
للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم وفيها ما توقع وانتظار
اقول معنى قد يصدق ان صدقه قليل وقوله فيها
توقع وانتظار معناه انها انما تدخل في خبر من يخبر
المنتظرين بخبره والمتوقعين لاخباره فان قال قد

قامت الصلوة انما يخبر المنتظرين للصلوة والمتوقعين
اخباره بذلك **قال** حروف الاستقبال سوف والسين
وان ولن ولا **اقول** سميت هذه الحروف حروف
الاستقبال لانها تخص المضارع المشترك بين الحال
والاستقبال بالاستقبال **قال** حرفا الاستفهام الهمزة
وهل والهمزة اعم تصرفا منه وتحذف عند الدلالة
نحو زيد عندك ام عمرو والاستفهام **اقول** الهمزة اعم من
جهة التصرف من هل اذ كل موضع تقع فيه هل
تقع فيه الهمزة من غير عكس فان الهمزة تستعمل
مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو دون هل وتدخل
على اسم منصوب بفعل المضمر نحو ازيدا ضربته
دون هل وعلى المضارع اذا كان بمعنى اللوم والتوبيخ
نحو اتضرب زيدا وهو اخوك دون هل وعلى الواو
العاطفة وفاء نحو كقوله تعالى اوكلما عاهدوا
عهدا وافمن كان واثم اذا ما وقع دون هل والدليل

افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا

في زيد عندك ام عمرو وعلى حذف الهمزة وجود ام
فان ام المتصلة لا تستعمل الا مع الهمزة وانما تكون
للاستفهام صدر الكلام لانه يدل على نوع من
انواع الكلام وكل ما كان كذلك له صدر الكلام
قال حرف الشرط ان للاستقبال وان دخل على
الماضي ولو للمضي وان دخل على المستقبل **اقول**
مثال ان نحو ان ذهب زيد ذهبت معه فان المعنى
ان يذهب هو اذهب انا معه ومثال لو نحو لو يخرج
زيد اخرج انا معه فان المعنى لو خرج هو خرجت
انا معه **قال** ويجيئ فعلا الشرط والجزاء مضارعين
او ماضيين او احدهما ماضيا والاخر مضارعا
فان كان الاول ماضيا والاخر مضارعا جاز رفعه
وجزمه نحو ان ضربتني اضربك **اقول** للشرط والجزاء
اربعة احوال لانهما اما ان يكونا مضارعين
نحو ان تضرب اضرب فالجزم واجب فيهما واما

او اضربك

ان يكونا ماضيين نحو
ضربت فلا جزم فيهما

ان يكون الجزاء ماضيا والشرط مضارعا نحو ان تضرب
ضربت ونحو يجب الجزم في الشرط ويمتنع في الجزاء واما
ان يكونا بالعكس نحو ان ضربتني اضربك ويمتنع [illegible]
الجزم في الشرط ويجوز في الجزاء الجزم على القياس والرفع
لان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط مع قربه منه فلان
لا يعمل في الجزاء مع البعد بالطريق الاولى قال ويدخل
الفاء في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه
نحو ان جئتني فانت مكرم وان تكرمني اليوم فقد اكرمتك
امس اقول قوله تدخل معناه يجب ان يدخل الفاء
في الجزاء وكذلك حكم الامر والنهي نحو ان اتاك زيد
فاكرمه وان ضربك عمرو فلا تكرمه وانما يجب دخول
الفاء في هذه المواضع لامتناع تاثير حرف الشرط
في الجزاء اذا كان واحدا من هذه الاربعة فيجب الفاء
ليربطه بالشرط وانما قال اذا لم يكن الجزاء مستقبلا
او ماضيا في معناه لانه اذا كان مستقبلا بان يكون

الفاء الجزاء

المواضع

مضارعا

مضارعا مثبتا او منفيا بلا يجوز فيه الوجهان واذا كان
ماضيا في معناه يمتنع الدخول واما قيدنا جواز الوجهين
في المضارع المنفي بلا لانه اذا كان منفيا بلن مثلا
يجب الفاء كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا
فلن يقبل منه واعلم انه قد يقام اذا مقام الفاء
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وتحقيق ذلك ان اذا
هذه للمفاجاة فهي في معنى فاجأت فالجزاء
في الحقيقة فعل ماض واذا كان كذلك لم يحتج
الى الربط والتقدير وان تصبهم سيئة فاجأت
زمان قنوطهم قال وتزاد عليها ما للتاكيد ولها
صدر الكلام ولا تدخل الا على الفعل او فيه معنى
الفعل اقول مثال ذلك قوله تعالى فاما يأتينكم
مني هدى وسبب صدارتها ذكرنا في الاستفهام
ولا تدخل الا على الفعل لان الشرط يجب ان يكون

بما قدمت ايديهم

يأتينكم

فعلا فان كان ملفوظا فذلك والا يجب ان يقدر
كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره
وقل لو انتم تملكون فان التقدير وان استجارك
احد وقل لو تملكون قال واذن جواب وجزاء
عملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها و
وتلغيها اذا كان الفعل حالا كقولك لمن حدثك
اذن اظنك كاذبا او معتمدا على ما قبلها نحو انا اذن
اكرمك اقول اذن من نواصب المضارع وهي جواب
وجزاء اي يقع في كلام يجيب متكلما ويجزيه بجزائه
على فعله الذي دل عليه كلامه كقولك لمن قال
انا اتيك جواب لقائل انا اتيك ودليل على جزاء فعله
اعني اكرامك اياه ويأتي الكلام على اذن قد مر شرفا
عند تقدير نواصب المضارع لما كان اليق هناك
قال حروف التعليل كي نحو جئتك كي تكرمني
اقول قد ذكر بعض في النسخ لام التعليل هنا ايضا

اتيك — من م — اذن اكرمك فان قوله اذن اكرمك

بعض الشارحين وذلك توهم خطأ لان لام التعليل انما هي اللام
الجارة فاذا استعملت بمعنى كي فلا يكون مستقلة في التعليل
ولذلك لم يذكرها المص في المفصل وفي الانموذج ايضا الحروف
قال حرف الردع كلا تقول لمن قال فلان يبغضك كلا اي ارتدع
اقول الردع الزجر والمنع ارتدع اي امتنع قال اللامات لام التعريف
في المرء باصغريه وفعل الرجل كذا الاول للجنس والثاني للعهد اقول
اللامات ثلثة اقسام ساكنة ومفتوحة ومكسورة والساكنة واحدة
والمفتوحة اربعة والمكسورة واحدة ايضا فلام التعريف اما للجنس
نحو المرء باصغريه اي حقيقة المرء اعني تبيين معانيه وتقويمها
انما يتحقق بالاصغرين وهما القلب واللسان لان احدهما
منشأ المعاني والآخر مظهرها واما للعهد نحو الرجل كذا اي الرجل
المعهود الهمزة قبلها عند سيبويه للوصل ولذلك تسقط في
الدرج وقال الخليل ان الهمزة واللام تفيدان معنى التعريف والهمزة
قطعية والسقوط في الدرج انما هو للخفة فانها كثيرة الاستعمال
قال ولام القسم هي والله لافعلن كذا والموطئة في والله

وتقويمها — فعل

على جوابه واللام الموطئة هي التي تدخل

لئن اكرمتني لأكرمتك اقول هي لام القسم هي التي تدخل
على حرف الشرط تقدمه قسم لفظا كما في الكتاب او تقديرا نحو والله
لئن اخرجوا او سميت الموطئة اي الممهدة من قولهم وطئته اي هيأته
لتهيئتها الجواب للقسم ودلالتها على انه له لا للشرط قال ولام جواب لو
ولولا ويجوز حذفها اقول مثاله في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا ولولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من
الخاسرين وهي بمنزلة الفاء في جواب ان ليربطا بالشرط ويجوز
حذفها اذا علمت كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا اي لجعلناه
قال ولام الامر اقول وتسكن عند واو العطف وفائه اقول مثاله قوله تعالى
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي قال ولام الابتداء في نحو لزيد قائم وانه
ليذهب اقول وفائدتها تاكيد مضمون الجملة التي دخلت عليها
وتلك الجملة اما اسمية نحو لزيد قائم او فعلية وفعلها مضارع
نحو انه ليذهب قال تاء التانيث الساكنة هي التي لحقت اواخر
افعال الماضية نحو ضربت للايذان من اول الامر بان الفاعل
مؤنث وتحرك بالكسر عند ملاقات الساكن اقول انما سكنت

اقامت الصلوة

لانها

لانها
مبنية في الاصل والاصل في البناء السكون قال النون المؤكدة
لا يؤكد بها الا المستقبل الذي فيه معنى الطلب اقول انما اشترط
الطلب في مدخولها لان التاكيد انما يناسب كلاما فيه مطلوب الى
تحصيل المطلوب وانما اشترط الاستقبال لان الطلب لا يكون الا فيه
فلا يؤكد به الماضي والحال بل يؤكد المستقبل في القسم والامر والنهي
والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو والله لافعلن واضربن
ولا تخرجن وهل يذهبن والا تنزلن وليتك ترجعن قال
والخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة الا في فعل الاثنين وجماعة
المؤنث لاجتماع الساكنين على غير حده اقول هذه النون اما
خفيفة ساكنة او ثقيلة مشددة مفتوحة وتمام مباحثها
مذكور في التصريف وقد شرحناها في شرحه قال ها السكت
تزاد في كل متحرك حركته غير اعرابية للوقف خاصة نحو ثمه
وقه ولم يه وماليه وسلطانيه ولا تكون الا ساكنة وتحريكها
لحن اقول انما اختصت هذه الهاء بالمبني لان الحاجة الى بيان
حركة المبني اشد منها الى بيان حركة المعرب لان الاعراب

يدل عليه ما قبله بخلاف البناء ... اختصت بحالة الوقف لان انتفاء
الحركة انما هو فيها تنبيه واعلم ان المصنف لم يذكر بعض اصناف الحروف كالتنوين
والف التانيث وتائه المتحركة وشين الوقف وسينه وحروف الانكار
وحرف التذكر فكانه اقتصر في التنوين على ما ذكره عند ذكر خواص الاسم
وفي الف التانيث وتائه على ما ذكرنا في المؤنث وترك البواقي لقلة
فوائدها ومع ذلك فلا باس بان نشير اليها بما يليق كتابنا من البيان
فاقول التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وهو الذي يدل
على تمكن مدخوله في الاسمية كزيد وتنوين التنكير وهو الذي يفرق
بين المعرفة والنكرة كصه وصه وتنوين المقابلة وهو الذي يعوض
يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات وتنوين العوض وهو الذي
يعوض عن المضاف اليه كيومئذ فان اصله يوم اذ كان كذا فا
فاسقطت الجملة باسرها وعوض منها التنوين وتنوين الترنم
وهو الذي يجعل مكان حرف المد في القوافي كما قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا
المعنى يا عاذلة اقلي لومي وعتابي وصوبيني فيما افعل وشين

بعرزدانرنو

النصيري ...

الوقف

شينها در

الوقف وشين هاو شين معجمة عند بني تميم وسين مهملة عند بكر
وتلحق بكاف المؤنث في الوقف نحو اكرمتكس ومررت بكش معجمة
او مهملة ويسمى شين الكشكشة او سينها وعن معاوية منها
هاوية انه قال يوما من افصح الناس فقام رجل من الفصحاء وقال
قوم تباعدوا من فراتية العراق وتيامنوا من كشكشة تميم وتياسروا
عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال
معاوية فمن هم فقال قومك فالكشكشة والكسكسة الحاق الشين
والسين بالكاف عند بكر وقضاعة بالقاف المضمومة وحمير تلك قبائل
والفراتية بضم الفاء وتشديد الياء لغة اهل العراق والغمغمة على وزن
زلزلة عدم تبيين الكلام وطمطمانية بضم الطائين وتشديد
الياء تشبيه الكلام بالكلام العجمي وحروف الانكار زيادة تلحق آخر
الكلمة في الاستفهام كقولك لمن قال قدم زيد ازيدنيه بضم الدال
وكسر النون وسكون الياء والهاء منكر القدومه اذا كان قليل السفر
بخلاف قدومه اذا كان كثير السفر كقولك لمن قال غلبني الامير
الاميروه بمدة الهمزة وفتح وضم الراء وسكون الواو والهاء مستهزيا

انغز دارد ... انكار كرده ...

به منكرة التعجبية من ان يغلبها الاصير وحرف التذكير مدة تزاد على
آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها
مثل ان يقول الرجل فيمن قال ويقول ومن العام قالا
ويقولو ومن العامي اذا يتذكر ولم يرد ان يقطع كلامه
والآن حان ان نقطع كلامنا على ثالث الابواب اذ هو
اذ وفقنا الله لايجازهما وعلى ما اصدرنا الكتاب المومل
ممن يعثر على خلل فيه ان يصلح بكرمه ويعصمني من لومه
فيه فاني بادرت التاليف فيها كايجاد الممتنع بالذات والتصنيف
لا يوجد اللطيف منه في الشباب وذلك لانه شان الشيوخ
على الاستعداد وانه يصير عشرة الى في كمى القلب بشرح
الاضل ادعصمنا الله من شرورهم ودالهم
بلطفه كيد نحورهم هذه النسخة
الشريفة المسمى اعوذج
تم كتاب شرح انموذج از بالك محمد

